عدد خاص



اليسار / العدد السادس و الستون / يونيو ١٩٩٥ م / صفر ١٤١٦ هـ / الثمن جنيهان مصريان



بقايا الحصر في جامعة القاهرة

رحيل الشيخ إمام

تطبيع الفقر في أمريكا

السودان بين الإنقاذ والإعسار

عاصفة في سماء الصحافة

نصر حامد أبو زيد.. والدفاع عن الضمير العربي

في هذا العدد

اليسار رصد

أحداث خطيرة

فرض القانون ٩٣ لسنة ٩٥ قانون اغتيال حرية الصحافة- وانتفاضة الصحفيين ضد هذا القانون وضد الذين أعدوه وأصدروه بليل -نفسه على الأحداث في مصر، ومن ثم على« اليسار» .

كانت هيئة التحرير غارقة حتى النخاع في العمل النقابي والسياسي ضد القانون.. دراسات.. مؤتمرات.. أوراق بحثية .. اعتصامات.. اجتماعات.. الجمعية العمومية.. كتابات في الصحف.. وفي نفس الوقت كان علينا أن نعد هذا العدد للصدور.

أتخذنا قرارا بتأجيل تسليم العدد للمطبعة ٣ أيام انتظاراً للاجتماع الثاني للجمعية العمومية يوم ٢٤ يونيه ١٩٩٥. وراهنا أن الأصدقاء في مطبعة الأمل سيساعدونا لتجنب التأخير في الصدور.

وبينما نحن في المعمعة إذ بحدث آخر جلل يجتاحنا . فقد أصدرت محكمة مصرية حكما غير مسبوق بتفريق د. نصر حامد أبو زيد عن زوجته بمقولة أنه مرتد . وأحسسنا جميعا بالهوان. ورأينا الارتباط الواضح بين القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وهذا الحكم والقوى التي تقف وراء المناخ الذي أفرزه.

في النهاية أصبح العدد جاهزاً ليكون بين يدي القراء، وقد احتلت قضية حرية الصحافة، المساحة الأكبر ، دون أن نخل بالأبواب والمواد الأخرى في المجلة قدر استطاعتنا . وقد ساعدنا على ذلك رسائل الاصدقاء- كتاباتهم من حيفا والقدس والسودان ولبنان وواشنطن وموسكو وبرلين، وباريس .. والقاهرة بالطبع. خاصة وهناك حدث ثالث هو رحيل الشيخ إمام فنان الشعب.

يبقى أن نتقدم باعتذار لاخطاء فنية وقعت في العدد الماضي وأدت إلى سقوط أسطر قليلة في نهاية مقال د. ليلى عبد الوهاب، **وبيان حزب الشعب الفلسطيني** الذي تساءل القراء عن الذي أصدر هذا البيان لعدم وجود التوقيع. ونأمل أن لا تتكرر هذه الأخطاء أو غيرها. وشكرا لتحملكم الدائم لنا.

اليسار

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق

المشرف الفني
محمود الهندي

المستشارون
إبراهيم بدراوي
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغني أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس
د. فؤاد مرسي

اليسار: منبر ديمقراطي
يصدر عن التجمع الوطني
التقدمي الوحدوي في اليوم
الأول من كل شهر

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST. TALAAT HARB SQ.
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنة واحدة)
مصر ٤ جنيها للأفراد و٦ جنيها للهيئات
الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها
العالم: ١٠ دولارا أمريكي أو ما يعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ FAX 5786298

موقفنا

كان مفروضا أن تحتل هذه المساحة رأى " اليسار" بقلم رئيس تحريرها في الأحداث الجارية . ولكن رئيس التحرير فضل- خروجا على المعتاد - أن يترك هذه المساحة لحدثين خطيرين في حياة الوطن.

الأول هو حكم " الردة" الذي صدر من أحدى دوائر الأحوال الشخصية الاستئنافية بالقاهرة في حق المفكر والكاتب والأستاذ الجامعي د. نصر حامد أبو زيد ، والقاضي بالتفريق بينه وبين زوجته د. ابتهال يونس.

والثاني هو المعركة المشتعلة منذ ٢٨ مايو الماضي ، تاريخ صدور قانون اغتيال حرية الصحافة ، والتي انتهى أحد فصوله يوم السبت الماضي ٢٤ يونية ١٩٩٥ بعد الانتهاء من اعداد ملف انتفاضة الصحفيين.

وهكذا تنشر على هذه الصفحات بيانا صادرا من كوكبة من المثقفين والكتاب وأساتذة الجامعات والصحفيين في مصر والوطن العربي . تضامنا مع" نصر حامد أبو زيد" ودفاعا عن العقل والفكر العربي .

كما تنشر وقائع هذا الفصل دفاعا عن الديمقراطية وحرية الصحافة والحريات العامة ، وضد القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

دفاعا عن الضمير العربي
دفاعا عن نصر حامد أبو زيد

في حادثة غير مسبوقة ، أقدمت محكمة الاستئناف في القاهرة، على اصدار حكم يقضي بالتفريق بين الدكتور **نصر حامد أبو زيد** وزوجته الدكتورة **إبتهال يونس**، بحجة الارتداد عن الإسلام ، والحادثة البشعة ، التي قدم نصر على أساسها للمحاكمة ، هي استتباع لحادثة سبقت ، منعت ، قبل عامين ، لقب الاستاذية عن نصر ، في كلية الآداب في جامعة القاهرة ، بدعوى الإساءة إلى الدين، وفي الحادثة الجديدة ، كما في التي سبقتها ، يقع الدكتور أبو زيد **ضحية لمعركة سياسية بامتياز ، ذلك أن القوى الظلامية لا ترفع عليه سيف الترويع والإرهاب ، إلا لتنصب ذاتها مرجعا سياسيا وحيداً ، يخضع الدولة والمجتمع ، متوسلا ثنائية الكفر والإيمان الزائفة.**

ان المعركة القديمة والمتجددة الموجهة ضد نصر حامد أبو زيد ، لا تستهدف شخصاً تنويرياً أو اجتهاداً علمياً تجديديا ،بل هي **معركة ضد العلمانية والعقلانية والديمقراطية كلها**، إن لم تكن معركة ضد كل القوى الاجتماعية التي تواجه القوى الظلامية ، أو التي تعرقل طموحها السافر إلى التحكم بالمجتمع والدولة. وفي هذا السياق ، يعيش أبو زيد مأساة مزدوجة ، فهو الباحث الفرد الذي في محاربته ومحاصرته واضطهاده ، تقوم القوى الظلامية بمحاربة وحصار وترويع كل القوى المدافعة عن العلمانية والعقلانية والديمقراطية أما المأساة الثانية فتتجلى في **حضور السلطة وغيابها في آن** ، كان السلطة لا تحمي نصر، إلا لأن بعضاً منها يحمي القوى التي تضطهد نصر وترمي عليه بتهم الكفر والارتداد ، فالقضية الأولى التي وصمت الإنتاج العلمي لنصر بتهمة التكفير صدرت عن **جامعة القاهرة**، وهي مؤسسة رسمية ، كما أن القضية الجديدة صدرت عن **محكمة الاستئناف** ، وهي مؤسسة رسمية أيضا. ولعل في هذا الوضع ما يعلن عن مأساة نصر حامد أبو زيد ، فالقوى الدينية التي تطمح إلى ترويض السلطة تستعمل أدوات السلطة ذاتها في مطاردة الفكر وترويع الفكر الطليق.

إن مطاردة نصر حامد أبو زيد بتهم مخلوقة ذات لفظية دينية، تشكل إرهابا للفكر واغتصابا للقيم الأخلاقية وإساءة إلى التسامح، الذي قال به الإسلام والديانات السماوية ، بل إن هذه المطاردة ، **التي تحاكم الضمائر وتعاين النوايا ، تمثل تقهقراً مروعاً إلى زمن تسلطي بدائي ينكرمعنى العقل والدستور** والحوار والمواطنة ويحض على الإرهاب والقتل والتدمير ، فالقوى الدينية ، أو المتقنعة بالدين ، لا تتعامل مع نصر اعتمادا على ما

كتب ، بل اعتمادا على ثنائية الكفر والايمان الزائفة ، والتى فى عموميتها السوداء ، ترفض القراءة وتمجد الجهل وتنفى العقل وتعظم الانفعال ، وهى فى كل هذا تساوى بين الكفر والاختلاف وبين الايمان والتجانس ، بل تساوى بين الايمان وحفنة من البشر تحدد معنى الكفر والايمان .إن رفض الفكر المختلف ، كما شجب الحوار يجعل من الاقتتال والتدمير والقتل عنصراً داخلياً فى كل فكر يدعى احتكار الحقيقة وتمييز الايمان من لا غيره، وما دعوى «الردة» وما يتلوها فى فكر انفعالى وظلامى ، إلا دعوة إلى العنف وعبث بأرواح البشر واستهتار بالقيم الانسانية الرفيعة.

إن قراءة الإنتاج العلمى المضئ ، الذى قدمه نصر حامد أبو زيد عن تهافت الدعاوى الظلامية ، أن لم يكشف ، بشكل أدق عن أسباب هذه الدعاوى التى تتقنع بالدين ، خدمة لأغراض سياسية . فما كتبه ، ويكتبه أبو زيد ،يسعى إلى الدفاع عن الانسان والعقل والحرية وعن وعى صحيح يميز بين دين يخدم الانسان والوطن والمجتمع ، ودين مزور آخر يخدم محتكريه والقائمين على صناعته ، كدين يخدم أغراضا شخصية وفئوية وطبقية ، تهمش كرامة الانسان وتئد العقل وتسفه معنى الوطن.

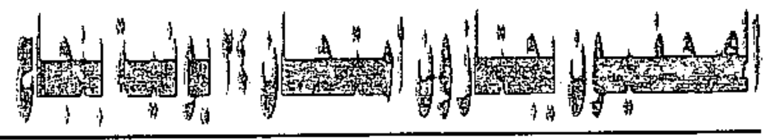
وفى الحالات كلها فإن الهجمة الظالمة التى راح نصر حامد أبو زيد ضحية لها ، بعيدة البعد كله عن قضايا الدين والايمان ، فهى سياسية أولاً وأخيراً ، وآية ذلك مدى التعمل والاختلاق ، الذى ساوق قضية النصر ، فى شكلها المزدوج ، فدعوى الحسبة ، التى استند إليها الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف ، قد ألغيت فى مصر عام ١٩٥٥، إضافة إلى أن القضاء المصرى لم يعرف قضية مماثلة، منذ أنشئ فى عام ١٨٨٣ ، خاصة أن حكم التفريق يأتى بعد أن ظفر نصر برتبة الأستاذية ، منذ فترة قصيرة .

إن التضامن مع نصر حامد أبو زيد دفاع عن قضايا عدة فى اللحظة عينها ، فهو **دفاع عن عقل وطنى مضئ ، ودفاع عن حرية مستقبل المجتمع العربى ، الذى تهنيه العقول الطليقة الوطنية ، لا الصراخات الجاهلية التى تختزل الدين إلى مجردات ظلامية ، تئد الوطن وتنصر أعداء الوطن والإنسان.**

إن الكتاب والمثقفين الموقعين هنا ، كما كل مثقف عربى يدافع عن الرسالة التى يقاتل من أجلها نصر حامد أبو زيد ، يقفون إلى جانب الباحث المصرى فى محنته القديمة والمتجددة.







نجح الصحفيون فى الامتحان الجديد الذى دخلوه يوم السبت ٢٤ يونية الماضى ، وهو اليوم المحدد لانعقاد الاجتماع الثانى لجمعيتهم العمومية غير العادية التى عقدت يوم السبت ١٠ يونية ١٩٩٥.

أصدرت الجمعية العمومية تسع قرارات من أهمها :تأكيد رفض الجمعية العمومية للقانون ٩٣ لسنة ٩٥، وتمسكها بجميع قرارات الجمعية العمومية الطارئة (١٠ يونية ١٩٩٥)باعتبار أن هذا القانون يمثل أخطر عدوان على حرية الصحافة والتعبير عن الرأى وحقوق الصحفيين، وادانتها لكل من أسهم فى هذا القانون ، ودعوتها لمواصلة الحملة الصحفية والإعلامية ضد القانون ، وتأكيد **أن الالتزامات التى قدمتها الحكومة وتضمنها بيان وزير الإعلام عقب لقاء الرئيس لمجلس النقابة لاتزيل المخاطر التى يشكلها القانون على الصحافة ولاتفى بالمطالب التى عبرت عنها الجمعية العمومية ، وأن تظل الجمعية فى حالة انعقاد دائم على أن يدعو المجلس الجمعية غير العادية يوم ٨ أكتوبر أو فور اتخاذ اجراء ضد الصحفيين بمقتضى القانون ٩٣ لسنة ٩٥، وألا يشترك فى اللجنة التى ستشكل لاعداد القانون الجديد أحد من الذين اتخذوا مواقف معادية للصحافة المصرية أو من هؤلاء الذين شاركوا فى وضع القانون ٩٣ لسنة ٩٥ أو أيدوه، وأن يدعو مجلس النقابة للإضراب والاعتصام إذا ماوصل الحوار لاعداد القانون المقترح إلى طريق مسدود، وتوجيه الشكر العميق للرأى العام المصرى والأحزاب وكل الهيئات والقوى السياسية والاجتماعية التى ساندت الصحفيين فى قضيتهم العادلة..**

قبل انعقاد الجمعية كان هناك رهان لدى البعض بفشل اجتماع ٢٤ يونيو . واستعداد من البعض الآخر لإفشال الاجتماع من الداخل.

من البعض الآخر لإفشال الاجتماع من الداخل.

وقد بدأت المحاولات مباشرة عقب لقاء مجلس نقابة الصحفيين برئاسة النقيب مع الرئيس حسني مبارك صباح الأربعاء ٢١ يونيو . وظل ماحدث في الاجتماع مثار تخمينات وإشاعات إلى أن أذاع وزير الإعلام بيانا في السادسة مساء، تضمن القرارات الأربعة التي اتخذها الرئيس وأعلنها في الاجتماع وهي :

- تكليف رئيس الوزراء بإحالة مذكرة نقابة الصحفيين إلى المحكمة الدستورية العليا في شأن تفسير بعض النصوص التي تضمنها القانون على أن يكون ذلك مقترنا بأعمال المحكمة لسلطتها في التصدي المنصوص عليه في قانونها والذي تخولها التعرض لدستورية النصوص القانونية .
- إصدار النائب العام لكتاب دوري بضوابط الحبس الاحتياطي في قضايا النشر.
- تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون متكامل للصحافة.
- إن الرئيس لايملك دستوريا إصدار قرار بقانون يوقف العمل بالقانون أو الغاء .

وبسرعة بدأت ردود الأفعال.

توافد عشرات ثم مئات من الصحفيين على مبنى النقابة حيث عقد مؤتمر حضره ٩ من أعضاء المجلس هم:محمد عبد القدوس- مجدي مهنا- يحيى قلاش- صلاح عبد المقصود- رجائي الميرغني-أمينة شفيق - علي هاشم- حاتم زكريا- حسن الرشيدي»، وشارك فيه ما يزيد عن ٦٠٠ صحفي ، وتحدث في هذا المؤتمر:محمد عبد القدوس- مجدي مهنا- صلاح عبد المقصود- مجدي أحمد حسين- حسين عبد الرازق- صلاح عيسى-موسى جندي- منال عجرمه- عامر عبد المنعم- سمير تادرس- جمال الدين حسين- محمد عامر- كارم محمود- طلعت الطرابيشي- صلاح بديوي- مجدي حلمي- ضياء رشوان- علي القماش- جمال فهمي- عبد الستار أبو حسين.

ثم عقد اجتماع يوم الخميس بالدور ١٢ بالاهرام لتبادل الرأي حضره النقيب ومجلس النقابة وعدد من الصحفيين من تيارات ومؤسسات مختلفة. وتحدث في الاجتماع صلاح عيسى وحسين عبد الرازق وجمال بدوي و د. عبد المنعم سعيد وضياء رشوان و لطفي الخولي ، ومجدي أحمد حسين وعبد الفتاح الجمالي واحمد الجمال ، ومصطفى بكري ، ومحمود المراغي وخليل رشاد....

خلال هذين الاجتماعين جرى تقييم للموقف والمدى الذي وصلت إليه حركة النقابة من أجل إسقاط القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، بما في ذلك القرارات التي اتخذت في اجتماع الرئيس بمجلس النقابة.

وبدا واضحا ان هناك اتجاه غالب يرى أن هذه القرارات لا تحقق الحد الأدنى من مطالب الصحفيين ، ولا تمس القانون المرفوض الذي ما زال قائما بكل مواده ، وبالتالي فهي لا تحمل أي تغيير في الوضع.

فالرأي الفقهي الغالب يرى أن الإحالة للمحكمة الدستورية والذي استند إلى اعداد المواد ٢٦، ٢٧، ٣٣ لا يتفق مع نصوص هذه المواد التي تشترط وجود خلاف في التطبيق » و«يجب أن يبين في طلب التفسير النص التشريعي المطلوب تفسيره وما آثاره من خلاف في التطبيق ومدى أهميته التي تستدعي تفسيره تحقيقا لوحدة تطبيقه »، وهو الأمر الذي لا يتوفر في هذه الحالة الخاصة بالقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ . ومن ثم فحيث لا يوجد نزاع مطروح أصلا على المحكمة ، فلا يتصور أن تمارس حقها في القضاء» بعدم دستورية أي نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليه ..»

ومع ذلك فحتى لو كان هذا الرأي الفقهي غير صحيح ولم تأخذ به المحكمة وقررت التصدي لبحث مدى دستورية القانون أو بعض مواده فإن اجراءات الطعن بعدم الدستورية تستغرق في العادة أعواماً وليس شهوراً .

وهناك طعن بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب مطروح على المحكمة منذ عام ١٩٩١ ولم يتم الفصل فيه حتى الآن. وهناك طعن آخر يتناول مواد قانون الطوارئ لم يبت فيه منذ سنوات.

بالاضافة إلى أن الرفض للقانون لا ينصب فقط على عدم دستوريته .. **فحتى لو كان القانون دستوريا فهو مرفوض لتناقضه مع الواقع الاجتماعي والسياسي والمواثيق الدولية والحضارية والحدود المتفق عليها للحرية والديمقراطية وحرية الصحافة.**

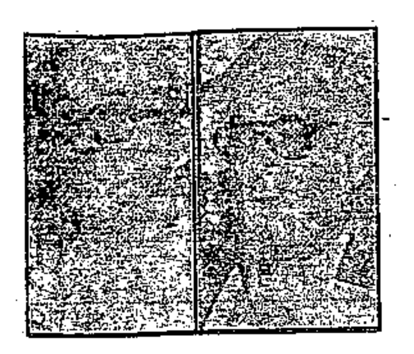
* الكتاب الذي اصدره النائب العام والذي يطلب من أعضاء النيابة العامة عدم اصدار الأمر بالحبس الاحتياطي في قضايا النشر قبل العودة إليه، والوعد الذي قطعه رئيس الدولة للنقيب بالتدخل شخصيا للافراج عن أي صحفي يحبس احتياطيا بسبب رأي أو خبر ينشر في صحيفة .. يعني أن حق الحبس الاحتياطي ما زال قائما ويمكن تطبيقه في أي وقت، ولا يمكن الركون إلى وعود -مهما كانت درجة الثقة في قائلها- أو إلى حصر قرار الحبس الاحتياطي في يد النائب العام .

فالسوابق تقول أنه قد تم الحبس الاحتياطي أكثر من مرة -وبالمخالفة للقانون - وبقرار من النائب العام الحالي في وقت كان الحبس الاحتياطي في قضايا النشر ممنوع قانونا ، وذلك عندما كان المستشار رجاء العربي(النائب العام) محاميا عاما أول لنيابة أمن الدولة العليا ثم وهو نائب عام.

* اللجنة المزمع تشكيلها بقرار من رئيس الجمهورية لوضع قانون متكامل للصحافة، تثير قلقا في صفوف الصحفيين. فتشكيلها سيتم طبقا لترشيحات جهات لا يمكن الاطمئنان إليها عدا ترشيحات مجلس نقابة الصحفيين. ولا يمكن الاطمئنان إلى المشروع الذي سيصدر عنها في ظل هذا المناخ السائد المعادي للديمقراطية ولحرية الرأي والصحافة.

فأي مراجعة لسلسلة القوانين التي صدرت خلال السنوات الخمس الماضية تؤكد أن هناك نزعة تشريعية متصاعدة للانقضاض على الهامش الديمقراطي المحدود .

وحتى لو خرج من هذه اللجنة مشروع مقبول من جموع الصحفيين، فلا يوجد ضمان أن لايتم صدور قانون عكسه من مجلس الشعب الذي سيأتي عقب انتخابات نوفمبر ١٩٩٥. فتجربة ١٩٨٠ عندما أعدت لجنة مثل فيها النقابة ثلاثة من أعضاء مجلسها



كامل زهيري   حسين عبد الرازق

هم(محمود المراغى - محمود سامى- جلال عيسى) مشروعا لقانون سلطة الصحافة، لم يكن محل رضا ممثلى النقابة أو الصحفيين ومع ذلك فعندما ذهب القانون إلى مجلس الشعب ، صدر بصورة بالغة السوء بحيث أصبح المشروع مرفوضاً أكثر تقدما من القانون(القانون ١٤٨ لسنة ٨٠) عشرات المرات.

* القول باستحالة الغاء هذا القانون عن طريق اصدار قرار بقانون بحجة ان هذا الأمر غير دستورى قول غير دقيق فالمادة ١٤٧ تنص على أنه (اذا حدث فى غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع فى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر فى شأنها قرارات تكون لها قوة القانون..) وقد مارس الرئيس هذا الحق مرات عديدة آخرها القرار الذى اصدره قبل أيام من بدء الدورة الأخيرة لمجلس الشعب فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩٤ عندما أصدر قراراً بقانون بالغاء قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وبعض مواد قانون حماية القيم من العيب وتعديل بعض مواد قانون مباشرة الحقوق السياسية وفرض الحراسة.

وجرى التأكيد خلال الاجتماعين على ضرورة استمرار الجمعية فى حالة انعقاد دائم، واستخدام كل اوراق الضغط بما فيها الاضراب باعتباره اسلوبا شرعيا وحضاريا ، يتم اللجوء إليه فى الوقت المناسب. وجرى التذكير بواقعتين هامتين.

الأولى عام ١٩٧٢ عندما عقد الصحفيون جمعية عمومية غير عادية فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ للمطالبة بالغاء الرقابة على الصحف وعدد من المطالب النقابية والمهنية ، وقرروا استمرار الجمعية فى انعقاد دائم على أن تعود للاجتماع فى ٢٩ ديسمبر. وقبل الاجتماع بيومين استقبل المهندس سيد مرعى **الأمين العام للاتحاد الاشتراكى** مجلس النقابة وابلغهم بان الرئيس السادات وافق على الغاء الرقابة وعلى كل مطالبهم. وعقدت الجمعية العمومية فى ٢٩ ديسمبر، وأعلن النقيب (المرحوم) **على حمدى الجمال** النتائج المبهرة وسط تصفيق وهتاف الجمعية العمومية ، وتقرر فض الجمعية. ولم **تنقضى ساعات حتى بدأت حملة قبض واعتقالات، و تم فصل ١٠١ صحفى من العمل ومحاولة فصلهم من النقابة فى فبراير ومارس ١٩٧٣ من بينهم ٦ من أعضاء مجلس النقابة.**

الثانية واقعة اعتصام الفنانين واضرابهم عن الطعام فى ٣٠ يوليه ١٩٨٧ بعد أن أصدر مجلس الشعب على وجه الاستعجال فى ٨ يوليه القانون (١٠٣) بناء على اقتراح من العضوين **فايدة كامل ومحمد جويلى**(أيضا)!. وقد أنهى الفنانون اعتصامهم يوم ٤ أغسطس بعد توقيع اتفاق مع الحكم الذى مثله الوزيران د. **أحمد هيكل** و د. **أحمد سلامة**، يتضمن وعدا من الرئيس بالغاء القانون بمجرد انعقاد مجلس الشعب. ومضى على ذلك ٨ سنوات وما زال القانون حيا يرزق.

وأكد أصحاب هذا الاتجاه على أن الصحافة والنقابة حققتا **سلسلة من الانتصارات المعنوية** ، تتمثل فى سقوط هذا القانون فى نظر النقابات والاحزاب والقوى السياسية والرأى العام المصرى، وفى قيام جسر حقيقى بين الصحفيين والقراء الذين لم يعودوا ينظرون إلى الصحفيين باعتبارهم بوقا للحاكم، أى حاكم، وأن اضطرار الحكم إلى التراجع - حتى ولو كان شكليا- والتصريحات التى صدرت من الرئيس والوعود، كلها تصب فى خانة موت هذا القانون، وان قرار الاضراب يمثل نقلة فى الاساليب الكفاحية الديمقراطية للصحفيين.. والمطلوب الآن هو تحويل هذه الانتصارات المعنوية إلى انتصار مادى بالغاء هذا القانون، عن طريق الحفاظ على وحدة الصحفيين، ووحدة مجلسهم، ومواصلة الضغط بالاساليب الديمقراطية.

وكان هناك اتجاه آخر يرى أن ما تم هو انتصار كامل. ولابد من قبوله وتصعيده، وأن ماقاله الرئيس يدخل فى نطاق النطق الرئاسى الملزم للجميع.

وظهر رد فعل من نوع آخر خارج نطاق النقابة، جرى التعبير عنه فى بعض الكتابات المنشورة وبعض تحركات من **رؤساء لمجالس ادارات أو رؤساء تحرير . فانطلق الحديث عن القوى المشبوهه التى تريد ركوب الموجه، وعن المتسللين الذين يريدون الاساءة للصحفيين ، وعن أن كل شئ قد تحقق.** وبدأت حركة لحشد من نوع معين لافساد الجمعية العمومية، وحدث بالفعل اعتداء على أحد المتحدثين استخدم فيه المعتدى «بشلة» ، وتصرف النقيب بحكمةفاصدر امراً باخراجه من النقابة واحاله المجلس إلى تحقيق فورى ينتهى خلال أسبوع.

وتحقق أول نجاح بحضور ما يزيد عن ١٨٠٠ صحفى اجتماع الجمعية العمومية واستماعهم بانصات لبيان النقيب ومجلس النقابة ، وكلمات أكثر من ٣٠ متحدثاً. وبدى حرص الجميع على استمرارالروح ومنطق جمعية ١٠ يونيه وعن المحاولة المستمرة من كافة الاطراف للوصول إلى اتفاق وقرارات ويقبلها الجميع وتمثل القاسم المشترك، ومن مشروعات القرارات التى أعدها بعض أعضاء الجمعية العمومية وابرزها اقتراحان:

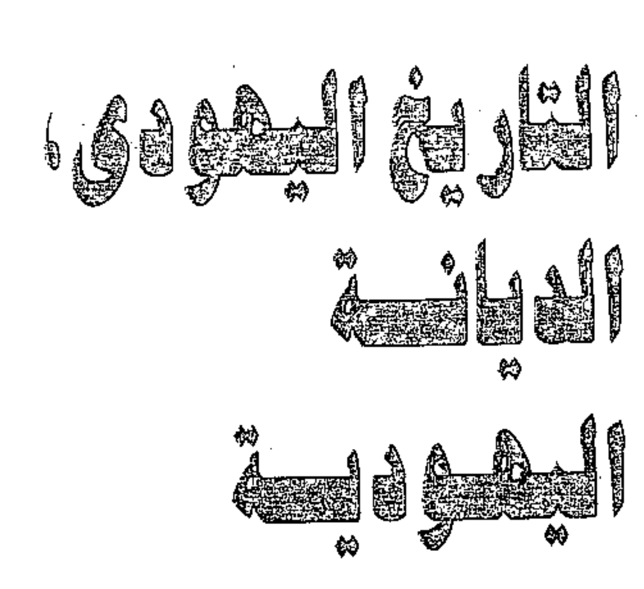
الأول مشروع قرار تقدم به **حسين عبد الرازق وصلاح عيسى** وتم طبعه وتوزيعه على كل أعضاء الجمعية العمومية وقرأه نصاً **صلاح عيسى** فى كلمته ونجح المشروع فى تكوين رأى عام قوى مساند للاقتراحات العشرة الواردة فيه، وتقريب وجهات النظر فى وقت مبكر.

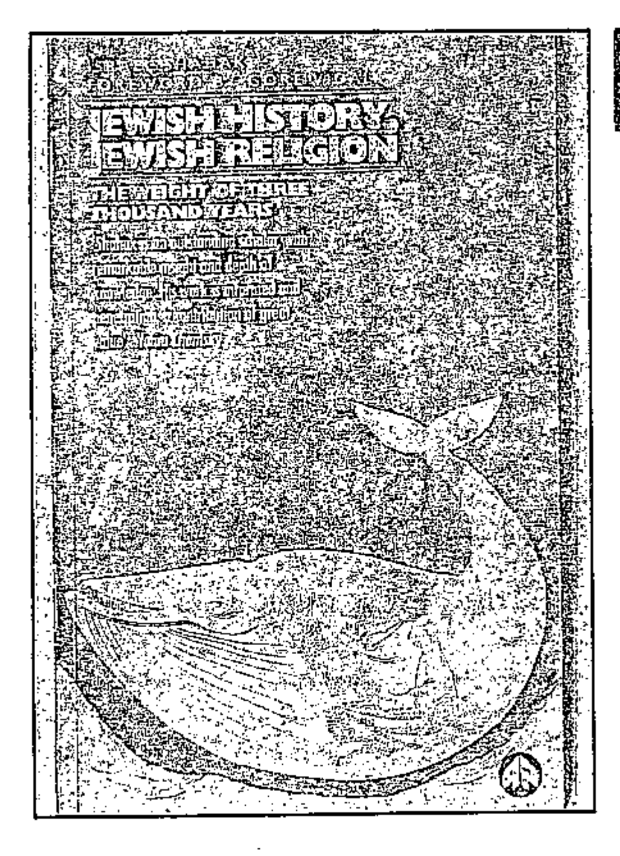
الثانى مشروع قرار آخر يتضمن إحد عشر اقتراحا تؤكد أن **الاجراءات التى وردت فى بيان وزير الاعلام(تمثل محاولة للخداع والالتفاف حول القرار الذى أجمعت عليه إرادات الصحفيين المصريين بضرورة اسقاط القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥) وتدعو لممارسة سلسلة من الاساليب الاحتجاجية مثل الاعتصام الرمزى لمدة ٣ ساعات يوم السبت الأول والثالث من كل شهر**، واجتماع الجمعية العمومية غير العادية فى العاشر من كل شهر. وتم توزيع عشرات النسخ من هذا المشروع الذى لم يوقعه أحد.

وقد أدت القيادة الديمقراطية للنقيب **ابراهيم نافع** ومجلس النقابة للجمعية العمومية، ثم ترحيبهم بانتخاب الجمعية العمومية للجنة صياغة تشارك المجلس فى صياغة مشروعات الاقتراحات التى تعرض على الجمعية العمومية تضم **(كامل زهيرى- جلال عارف- صلاح الدين حافظ- حسين عبد الرازق- صلاح عيسى -محمود المراغى- عبد العال الباقورى- جمال بدوى -عادل حسين- سمير تادرس- د. عبد المنعم سعيد)**.. إلى الوصول بالجمعية العمومية إلى بر الأمان وصدور قرارات حظيت فى النهاية بموافقة الجميع، حتى وان شعر البعض أنها لا تحقق كل ما كان يرجوه إلا أنها **حققت استمرار وحدة الجمعيةالعمومية واستمرار حضورها القوى والاصرار على استخدام كل اوراق الضغط وصولا إلى اسقاط هذا القانون المشبوه.**

ليبدأ فصل جديد من ملحمة الدفاع عن حرية الصحافة وحرية الرأى والديمقراطية والتى بدأت بانتفاضة الصحفيين فى ١٠







د. عبد العظيم أنيس

هذا كتاب ألفه اسماعيل شاحاك وصدر العام الماضي من لندن. وإسرائيل شاحاك أستاذ كيمياء عضوية متقاعد من جامعة تل أبيب، وهو عضو نشيط في جماعات حقوق الإنسان، ومعارض شديد للسباسات الرسمية الاسرائيلية سواء صدرت عن قيادة حزب العمل أو حزب الليكود. وهو بولندي الأصل قضى سنوات شبابه في معسكر الاعتقال «بلسن» ووصل إلى فلسطين عام ١٩٤٥، وكان في المراحل الأولى من حياته في اسرائيل متحمسا لبن جوريون حتى سمعه يلقى خطابا في الكنيسة إبان العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ واجتياح شبه جزيرة سيناء أعلن فيه عن «إعادة إنشاء دولة داوود وسليمان». وهكذا بدأ ينتبه شاحاك إلى الشوفينية الدينية اليهودية التي تحرك سباسة اسرائيل في الحزبين الكبيرين والاحزاب الدينية، وخطورة هذه الايديولوجية الدينية على مستقبل شعب إسرائيل والشعوب العربية المجاورة، وبدأت دراسته لتاريخ اليهود وللديانة اليهودية الاصولية (أو إن شئت الارثوذكسية) وعلى وجه الخصوص لكتاب التلمود الذي يحتوي على التعليمات الدينية التي ينبغي أن يعامل بها اليهود الأغيار، أي غير اليهود من مسيحيين أو مسلمين، وعلى كتابات الفيلسوف اليهودي موسى بن ميمون، وهو الذي قام في مؤلفاته الاساسية بتقنين شريعة التلمود. وهذا في رأي شاحاك الاصل العنصري لسلوك الغالبية الساحقة من الاسرائيليين والحكومة الاسرائيلية في نظرتهم إلى الآخرين سواء كانوا فلسطينيين أو غير ذلك.

وليست هذه النظرة العنصرية قاصرة على سكان اسرائيل وإنما تشمل أيضا يهود الدياسبورا، خصوصا هؤلاء المقيمين في أمريكا وأوروبا.

ويحكي شاحاك في الفصل الأول (يوتوبيا مغلقة؟) من كتابه الظروف التي أدت به إلى تأليف هذا الكتاب في نهاية المطاف. ففي أحد أيام عام ١٩٦٥ كان شاحاك شاهدا لواقعة غريبة وقعت يوم سبت، عندما رفض يهودي متدين استخدام هاتفه لاستدعاء الاسعاف لانقاذ رجل (غير يهودي) انهار صحيا فجأة.

وبدلا من أن ينشر شاحاك هذا الخبر المشين في الصحف كما هو متوقع طلب أن يقابل أعضاء محكمة الحاخامات في القدس حيث سألهم ما إذا كان سلوك هذا اليهودي المتدين يتسق مع تفسيرهم لتعاليم الديانة اليهودية، وقد أجاب الحاخامات بأن هذا اليهودي قد تصرف بشكل صحيح دينيا، ثم أشاروا عليه بالاطلاع على الفقرة المعينة في كتاب يلخص قوانين التلمود مكتوب في القرن الحالي. بعد ذلك لجأ شاحاك إلى نشر الواقعة ونتائج مقابلته للحاخامات في صحيفة هاآرتس الاسرائيلية وأحدث نشرها فضيحة إعلامية.

ولقد كانت نتائج هذه الفضيحة سلبية

بالنسبة للاسرائيليين ويهود الدياسبورا فلا، الحاخامات غيروا من حكمهم بأن اليهودي لا ينبغي أن يخالف قواعد يوم السبت الدينية لإنقاذ حياة شخص غير يهودي : إلا أنهم أضافوا -في انتهازية مرعبة- أنه اذا كان هذا الموقف الصحيح سوف يعرض أي يهودي للخطر فيمكن عندئذ السماح بمخالفة تعاليم يوم السبت.

وهكذا يبدأ شاحاك في دراسة قوانين التلمود الذي يحدد العلاقة بين اليهود والأغيار ، هذه القوانين التي يستحيل -بدون فهم تأثيرها العميق على اليهود- فهم الصهيونية حتى في جوانبها التي تبدو (علمانية) كما يستحيل فهم السياسة الإسرائيلية منذ إنشاء دولة إسرائيل حتى اليوم، ولا فهم موقف اليهود المؤيدين لاسرائيل في الدياسبورا. والسياسات الفعلية التي اتبعتها اسرائيل بعد حرب الأيام الستة (١٩٦٧)، وعلى وجه الخصوص طابع«الابرتهايد» الذي أخذه النظام الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة(خصوصا الضفة الغربية وقطاع غزة) قد أدت إلى دعم قناعات شاحاك هذه .

وشاحاك يقول إن قناعاته هذه لا يتجاهل بها الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية التي ربما تكون قد أثرت على حكام اسرائيل في مواقفهم الفعلية ، ولكن قصارى ما يقوله هي أن السياسات الفعلية المتبعة هي ثمرة تفاعل بين هذه الاعتبارات الواقعية وبين التأثيرات الايديولوجية الدينية.

وهذه التأثيرات الأخيرة تنزع إلى أن تكون أشد نفوذا ما دامت لا تناقش وتفضح علنا ، فكل أشكال العنصرية الإسرائيلية واضطهاد الآخرين تبدو وكأنها قضايا مسلم بها في المجتمع ما دامت لا تخرج إلى ضوء النهار. والعنصرية المنتشرة بين اليهود والموجهة ضد الأغيار هي الصورة العكسية لمعاداة السامية بدوافعها الدينية . ومع ذلك بينما تناقش علنا وعلى نطاق واسع قضية معاداة السامية فان الشوفينية اليهودية كثيرا ما يجري تجاهلها ، وربما خارج إسرائيل أكثر من داخلها.

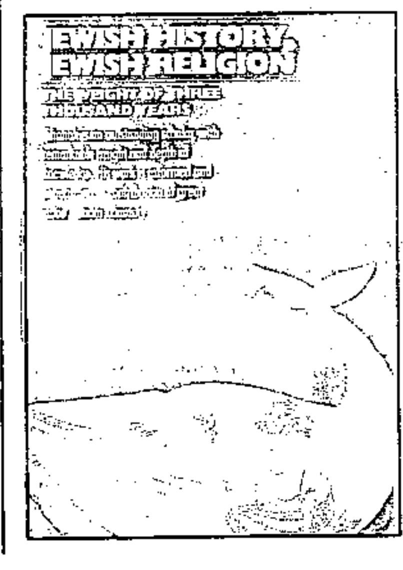
تعريف «الدولة اليهودية»

وشاحاك يرى أنه بدون مناقشة المواقف اليهودية السائدة تجاه الأغيار فإنه يستحيل فهم أشياء كثيرة ، حتى إسرائيل كـ «دولة يهودية» (كما تعرف اسرائيل رسميا) لا يمكن فهمه . والتصور الخاطئ والمنتشر بشكل واسع في العالم بأن اسرائيل دولة ديمقراطية حقا (حتى لو أهملنا ما يجري في الأراضي المحتلة) إنما ينشأ من رفض مواجهة مغزى هذا التعبير «دولة يهودية» عند غير اليهود ، **وفي رأي شاحاك أن اسرائيل -كدولة يهودية- تمثل خطرا لا على سكانها فقط وإنما على كل يهود العالم ، والشعوب المجاورة لها، تماما** كما تمثل الدول التي تسمي نفسها «دولا إسلامية» نفس هذا الخطر ، ومع ذلك بينما يناقش هذا الخطر الأخير (الأصولية الاسلامية) بشكل واسع في الغرب والعالم أجمع ، فإن الخطر الكامن في الأساس الديني لدولة إسرائيل لا يناقش أبداً.

ويشير شاحاك إلى أنه عندما عبرت أقلية ضئيلة من الاسرائيليين عن معارضة مفهوم الدولة الدينية هذا أصدر الكنيست عام ١٩٨٥ قانوناً دستورياً (وهو القانون الذي يجب كافة القوانين الأخرى ولا يمكن تغييره إلا باجراءات خاصة معقدة) ينص على أن **أي حزب يعارض علنا مبدأ «الدولة اليهودية» أو يقترح تغييرها بالوسائل الديمقراطية ممنوع من المشاركة في انتخابات الكنيست** .

وهذا المثال يوضح كيف أن دولة إسرائيل ليست دولة ديمقراطية بسبب تطبيق هذه الايديولوجية الدينية الموجهة ضد الأغيار وضد اليهود المعارضين لها.

لكن خطر هذه الايديولوجية السائدة ليس مقتصراً على الشئون الداخلية في إسرائيل فقط، وإنما يمتد إلى سياستها الخارجية أيضا ، ،وهذا الخطر الأخير سيستمر في التزايد مع تزايد اعتبارين هامين **أولهما تزايد الطابع اليهودي لدولة إسرائيل ، والثاني تزايد قوتها العسكرية وخصوصا قوتها النووية.**



ومن العوامل الأخرى التي تزيد من هذا الخطر تأثير إسرائيل على المؤسسة السياسية الأمريكية ، ومن هنا فبأن كل معلومة صحيحة عن اليهودية ومرتئنا من الأغيار يعتبر أمرا حيويا في هذا السياق.

ولنبدأ بالتعريف الرسمي الإسرائيلي لمصطلح «يهودي» لتوضيح الفارق الأساسي بين اسرائيل (كدولة يهودية) وبين غالبية الدول الأخرى ، ومن التعريف الرسمي في اسرائيل فإن اسرائيل «**تنتمي فقط إلى الأشخاص الذين تعرفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم يهود بصرف النظر عن مكان إقامتهم**» ومعنى هذا أنه إذا تحول أعضاء قبيلة في دولة بيرو (أمريكا اللاتينية) إلى الديانة اليهودية فإن لهم الحق فورا في المواطنة الاسرائيلية والاستفادة من ٧٠٪ من أراضي الضفة الغربية . وكل الأغيار (لا الفلسطينيين فقط) ممنوعون من الاستفادة من هذه الأراضي . وينطبق هذا على العرب الاسرائيليين الذين في الجيش الاسرائيلي ووصلوا إلى رتب عالية.

ملحوظة: (هذا المثال عن قبيلة بيرو التي تحولت إلى اليهودية قد وقع فعلاً ، وقد وطنتهم حكومة اسرائيل في الضفة الغربية بالقرب من نابلس وعلى أرض ليس مسموحا لغير اليهود بامتلاكها).

ووفق القانون الإسرائيلي فإن اليهودي هو من كانت أمه أو جدته أو أم جدته .. إلخ يهودية الديانة ، أو من تحول إلى الديانة اليهودية بطريقة مقبولة من السلطات الدينية أو لم يكن قد تحول عن الديانة اليهودية إلى ديانة أخرى من قبل . **وهذه الطريقة «المقبولة» تتضمن- في حالة الإناث- فحصهن من جانب حاخامات ثلاث وهن عرايا تماما في«حمام التطهر» ، وهو لون من الطقوس لا يذكر عادة في أجهزة الاعلام الغربية.**

ووفق هذه العنصرية الصارخة ضد الأغيار تفرق اسرائيل بين اليهود وغير اليهود في كل نواحي الحياة.. **حقوق الاقامة ، حق العمل، حق المساواة في الاجر، حق المساواة أمام القانون .. الخ** وتنتشر في أوساط الاسرائيليين إيديولوجية الأرض المستعادة (أرض الميعاد) ووفق هذه الايديولوجية يعلم الأطفال في اسرائيل أن

الأرض التي «استعبدت» قد انتقلت من ملكية الأغيار إلى ملكية اليهود . أما الأراضي التي يملكها الأغيار فهي الأراضي التي لم «تستعاد» بعد ومعنى هذا ؟ أنه اذا اشترى مجرم يهودي أرضا من رجل فاضل من الأغيار فإن الارض تكون قد استعبدت ، أما إذا حدث العكس فمعنى هذا أن أرضا مستعادة قد تحولت إلى أرض غير مستعادة.

ونفس الشئ ينطبق على الكيبوتزات التي كثيراً ما توصف من جانب بعض الصهاينة إنها «تجربة اشتراكية» ، فحتى لو كان أعضاء هذه الكيبوتزات ملحدين فإنهم لا يقبلون عربا في صفوفهم على أسس مبدأية ، وهم يطلبون من الأعضاء المحتملين من قوميات أخرى أن يتحولوا إلى اليهودية أولا قبل الانضمام إلى الكيبوتزات . ولذا فليس من الغريب أن يكون أبناء هذه الكيبوتزات هم الجزء الأكثر عدوانية وعسكرية في المجتمع الاسرائيلي.. إن هذه الايديولوجية -وليست احتياجات الامن كما تقول الدعاية الاسرائيلية- هي التي تحدد سياسة اسرائيل في الاستيلاء على الأراضي منذ الخمسينات.

التوسع الإسرائيلي

إن الخطر الرئيسي الذي تمثله الدولة الإسرائيلية على سكانها وجيرانها العرب يتمثل في اتجاه التوسع الإسرائيلي المدفوع إيديولوجيا على أسس دينية ، وكلما أصبحت اسرائيل «أكثر يهودية» كلما حركت الاعتبارات الايديولوجية الدينية - لا الاعتبارات العقلانية -سياساتها الفعلية.

والحقيقة أن التحليل الدقيق للاستراتيجيات الاسرائيلية ومبادئ السياسة الخارجية -كما تكتب باللغة العبرية- يوضح تماما أن الايديولوجية الدينية- أكثر من أي شئ آخر -هي التي تحدد السياسات الاسرائيلية الفعلية ، والفرق بين **الصقور، والحمائم في السياسة الإسرائيلية هو أن العديد من «الحمائم» يرى أن الاستيلاء على الأراضي العربية لبناء دولة داوود وسليمان بحدودها التوراتية يمكن أن يؤجل إلى وقت تصبح فيه اسرائيل أقوى مما هي الآن ، أو ربما يمكن الحصول عليها بإقناع الحكام العرب بالتنازل عنها لصالح اليهود دون إراقة دماء.**

أما ما هي هذه الحدود التوراتية لأرض إسرائيل فتختلف التفسيرات ، وأكثر هذه التفسيرات تطرفا يشمل منطقة سيناء والجزء الشمالي من مصر وفي الشرق كل الاردن وجزء من الأراضي السعودية والكويت وجزء من جنوب العراق وكل لبنان وسوريا مع جزء من جنوب تركيا بالاضافة إلى قبرص . وهناك تصورات أقل تطرفاً لارض إسرائيل التاريخية.

ومع ذلك فإلى جانب هذه الاستراتيجيات المبنية على أسس أيديولوجية هناك استراتيجية اسرائيلية أخرى بنيت على أساس اعتبارات سياسية وامبريالية أخرى ، وضعت وطورت منذ إنشاء دولة اسرائيل ، وقد عبر عن مبادئ هذه الاستراتيجية بشكل صريح الجنرال المتقاعد **«شلومو جازيت»** المدير السابق للمخابرات العسكرية الاسرائيلية بقوله:

«إن المهمة الأساسية لاسرائيل لم تتغير (بعد سقوط الاتحاد السوفيتي) وتظل ذات أهمية قصوى . إن وضع إسرائيل الجغرافي وسط شرق أوسط عربي مسلم يلزم اسرائيل أن تكون حامية مخلصة للاستقرار في كل الدول المحيطة بها . **ودور اسرائيل هو حماية الانظمة القائمة في تلك الدول، هو منع إجهاض عمليات التحول الراديكالي ، وأن تسد الطريق على الأصولية الدينية ، ومن أجل هذا سوف تمنع اسرائيل التغيرات التي تحدث خارج حدودها والتي نرى أننا لا يمكن أن نتحملها، إلى حد أننا قد نضطر إلى استخدام قوتنا العسكرية لمنع هذه التغيرات أو للقضاء عليها».**

ويرى شاحاك أن مخاطر السياسات الإسرائيلية القائمة على أسس دينية أشد خطرا من السياسات المبنية على الاعتبارات الاستراتيجية والعملية وحدها والفارق بين هذين النوعين من السياسات عبر عنه **هوتريفور ربير** في بحثه المعنون«سير **توماس مور واليوتوبيا**» ، حيث سمى الأولى أفلاطونية والثانية ميكافيللية.

«وعلى الأقل فقد اعتذر ميكافيللي عن الطرق التي اعتقد أنها ضرورية في السياسة ولقد عبر عن أسفه لضرورة استخدام القوة والغش في السياسة وسماها بأسمائهما الحقيقية أما افلاطون فقد أقر باستخدام هذه الاساليب ما دامت سوف تستخدم للمحافظة على جمهوريته اليوتوبية».

ويختتم **شاحاك** هذا الفصل قائلا :إن هناك اختيارين يواجهان المجتمع الإسرائيلي : إذ يمكن أن يصبح جيتو عسكريا مغلقاً ، اسبرطة يهودية مدعومة بعمل العبيد من العرب ، ويبقى هذا الجيتو قائما بفضل نفوذ المؤسسة السياسية الأمريكية.

والاختيار الثاني أن تصبح اسرائيل مجتمعا مفتوحا ، وتحقق هذا الاختيار يتوقف على فحص أمين للماضي(ماضي اليهود) ، وعلى الاعتراف بالشوفينية والعنصرية اليهودية القائمة ، وعلى فحص أمين لمواقف اليهودية من الأغيار عبر تاريخهم واليوم .

فالمحقق أن اليهود حتى أواخر القرن الثامن عشر (١٧٨٠) كانت تحكم تصرفاتهم في الأساس في علاقتهم ببعضهم البعض وفي علاقاتهم بالأغيار ، اجتماعيا وحتى على المستوى الخصوصي ، التعاليم الأصولية للديانة اليهودية ، التي كان يمثلها ويعبر عنها الحاخامات اليهود ، والذين كانوا يمثلون مؤسسة ذات سيطرة حاسمة على جماهير اليهود.

حتى ذلك التاريخ كما يقول **شاحاك** كان من الصحيح أن اليهودي لا يستطيع أن يشرب كوب ماء في منزل غير اليهودي! والقوانين التي حكمت علاقة اليهود بالأغيار كانت هي هي سواء في اليمن أو في نيويورك وكان من سلطة محاكم الحاخامات أن تصدر أحكاما بالجلد أو الحبس أو الطرد أو الغرامة المالية على اليهودي المخالف بل وصل الأمر إلى سلطة الإعدام لهذه المحاكم في بعض البلدان (في أسبانيا وبولندا) ، وكانت بعض هذه الاحكام عن طريق الجلد حتى الموت ، وكل هذا كان يتم تشجيعه من قبل سلطة الدولة التي بها يعيش هؤلاء اليهود ، فهذا التشجيع بالاضافة إلى المحافظة على«القانون والنظام» إلا أنه كان مفيدا للملك ماليا ، فالغرامات المالية التي يحصلها الحاخامات بأحكامهم المختلفة على اليهود تذهب تسعة أعشارها للملك بينما يأخذ الحاخامات العشر الأخير.

ومع ذلك فقد تغير كل هذا بفضل عمليتين متوازيتين -بدءا من هولندا وانجلترا -ومتواصلتين مع الثورة الفرنسية والبلدان التي حذت حذو فرنسا ، ثم الملكيات الحديثة في القرن التاسع عشر فمع تقدم النظام الرأسمالي والدولة الحديثة كسب اليهود مستوى ملموسا من الحرية الشخصية ، وأخذت السلطة القانونية للقيادات التقليدية اليهودية (الحاخامات والمؤسسة الدينية) تنهار . لكن هذا التحرر من سلطة الحاخامات تم من الخارج ، أي بفعل قوى خارجية (الثورة الفرنسية وتطور النظام الرأسمالي) ولم يتم بفعل قوى من داخل المجتمع اليهودي . وتلك نقطة الضعف الاساسية التي تفسر كيف أن المجتمع الاسرائيلي الحالي يعود في الحقيقة بفضل الايديولوجية الدينية إلى فكرة الجيتو القديم.

الطبيب المصري الذي جلدته السعودية

أثارت حادثة الطبيب المصري الذي جلدته السلطات السعودية ثمانين جلدة أمام مدرسة ابنه الذي اعتدى عليه ناظر المدرسة السعودي جنسيا (وقد أكدت لجنة من الأطباء المصريين في القاهرة الذين فحصوا الطفل واقعة الاعتداء الجنسي عليه)، أقول أثارت هذه الحادثة الرأي العام في مصر ضد السلطات السعودية وحكامها . واذا حكمنا بالمقالات التي نشرت في مصر في صحف الحكومة والمعارضة فإن من الواضح أن جرحا على المستوى الشعبي بين المصريين والسعودية قد حدث وأن زمنا طويلا سوف ينقضي إلى أن يلتئم.

ولقد طرحت هذه الواقعة البشعة : واقعة الاعتداء الجنسي على الطفل وجلد الأب ، قضية المعاملة التي يلقاها الأطباء والمهنيون والعمال المصريون في السعودية . فمهما حاولت أن تدعي حكومة الرياض أنهم يلقون أفضل معاملة ، ومهما حاولت حكومة مصر أن تخفف من الجو المتوتر اليوم بادعاءات هي أول من يعلم انها غير صحيحة ، إلا أن المصريين الذين على صلة بالعاملين في السعودية يعلمون غير ذلك. وأنا شخصيا سمعت من أطباء مصريين شبان يعملون في السعودية أنهم سمعوا عن مرضى سعوديين في بعض المستشفيات هناك يوجهون ألفاظا مهينة مثل «أنتم خدامين هنا» ، وقد اختاروا أن يسكتوا ولايردوا محافظة على لقمة العيش!.

وقد حكى لي أيضا بعض الأطباء، المصريين الذين عملوا في السعودية أن بعض الاطباء الشبان قد اعتدى عليهم سعوديون -في أماكن نائية وغير حضرية- بالضرب لأنهم تلكأوا في الاستيقاظ من النوم ليلا لمعالجة بعض السعوديين . أما ما يحدث للعمالة اليدوية فحدث ولا حرج ، وسفارتنا هناك في الرياض في حيرة بين ملاحقة هذه المشاكل المستمرة ومحاولة حلها وبين تنفيذ الخط الرسمي للنظام المصري في المحافظة على أقوى علاقات مع النظام السعودي.

ولقد أعجبني على وجه الخصوص ما قالته زوجة **د. محمد كامل خليفة** في المؤتمر الصحفي الذي عقدته بنقابة الأطباء بالقاهرة، عندما دعت المهنيين المصريين العاملين بالسعودية والذين يلحقهم أذى ما من أي جهة هناك إلى الدفاع عن كرامتهم وعدم التسامح في مثل هذه الأمور ، لكرامتهم من كرامة مصر ، والشخص المستعد لتقديم استقالته إذا لحقت به إهانة إنما يقدم مثالا قد يحتذي به العشرات من المصريين.

على أن الموضوع الأساسي الذي ينبغي فهم حادثة الطبيب وابنه في سياقه، هو **فساد النظام الحاكم أكمله في السعودية** وانعدام **الديمقراطية** تماما، وبالتالي فإن ما يحدث للمصريين يحدث أيضا لسعوديين رفضوا قبول هذه الأوضاع المحزنة في السعودية وتمردوا عليها ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك حاليا حالة **د. محمد المصري** أستاذ الطبيعة في جامعة الرياض (وهو سعودي وينتمي إلى عائلة مرموقة في السعودية) والمتحدث الرسمي باسم «هيئة الحقوق الشرعية» للمواطنين السعوديين ، فلم تكد هذه الهيئة تصدر بيان النصيحة الاول وترفعه إلى المسئولين حتى تم القبض على د. المصري وآخرين جرى تعذيبهم في السجون السعودية تعذيبا وحشيا على نحو ما فعله البيان الذي سجله في لندن بعد هربه إلى اليمن ثم إلى بريطانيا ، ووزع بعد ذلك على نطاق واسع في بريطانيا .

ويبقى أن نذكر الحكومة المصرية بواجبها في الدفاع عن حقوق المصريين في بلدان الخليج ، ولقد أثير موضوع الطبيب المصري وابنه في مجلس الشعب فما كان من رئيس الوزراء إلا أن قال إنه سوف يقابل الطبيب المصري ويسمع منه ثم يدلي ببيان بعد ذلك . ولقد انفض مجلس الشعب ولم نسمع كلمة واحدة من رئيس الوزراء ، فهل نحن في حاجة إلى أن نذكر رئيس الوزراء بما جرى في الفلبين بعد حادث إعدام خادمة فلبينية في هونج كونج ، وهياج الرأي العام الفلبيني نتيجة ذلك ، مما دعا الحكومة هناك إلى إنشاء هيئة مختصة هناك تكون مسئولة عن متابعة أحوال المواطنين الفلبينيين الذين يعملون في الخارج ماليا وقانونيا ومعيشيا.

ألا يمكن أن تنشئ الحكومة هيئة مماثلة تتبع وزارة العمل وتتركز مسئوليتها في متابعة أحوال المصريين في الخارج والدفاع عنهم وتقوم بزيارة المصريين في بلدان الخليج للاستماع إلى شكواهم ؟.

ألا يمكن أن تقدم حكومة مصر احتجاجا رسميا على ما فعله السعوديون بالطبيب **محمد كامل خليفه وابنه؟.**

وإلى متى تظل حكومتنا السنية عاملة ودن من طين وودن من عجين ، ووراء الأطفال في عينيها !.

د. محمد كامل



الفقر .. القاتل الأعظم في هذا العالم

صدر عن منظمة الصحة العالمية تقريرها السنوي بعنوان «تضييق الفجوات» ، ولأول مرة يذكر أن الفقر هو السبب الأول في الموت المبكر والصحة العليلة في هذا العالم، كما أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعا ،وفي واحد من أصرح تقارير المنظمة الدولية تقول إن أكثر من خمس سكان العالم الـ ٥ر٦ بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع وأن نحو ثلث أطفال العالم يعانون سوء التغذية وأن نصف سكان الأرض يفتقرون إلى الأدوية الضرورية.

فالفقر يتبع تأثيره المدمر في كل مرحلة من مراحل الحياة من لحظة الولادة حتى الكبر . وهو يتآمر مع أبشع الأمراض وأشدها ألما لكي يجعل من حياة من يعانونه بؤسا، وضنكا.

إن التقرير يشير إلى أن أكثر من ١٢ مليون طفل أقل من خمس سنوات يموتون سنويا بسبب عدم توفر علاج لهم لا يكلف أكثر من ١٣ بنسا إنجليزيا (٢٠ سنتا

أمريكا) أو أقل ، ولو تمتع هؤلاء الأطفال الفقراء بالمستوى المعيشي المتوفر لأطفال الغرب لعاش ٩٥٪ منهم.

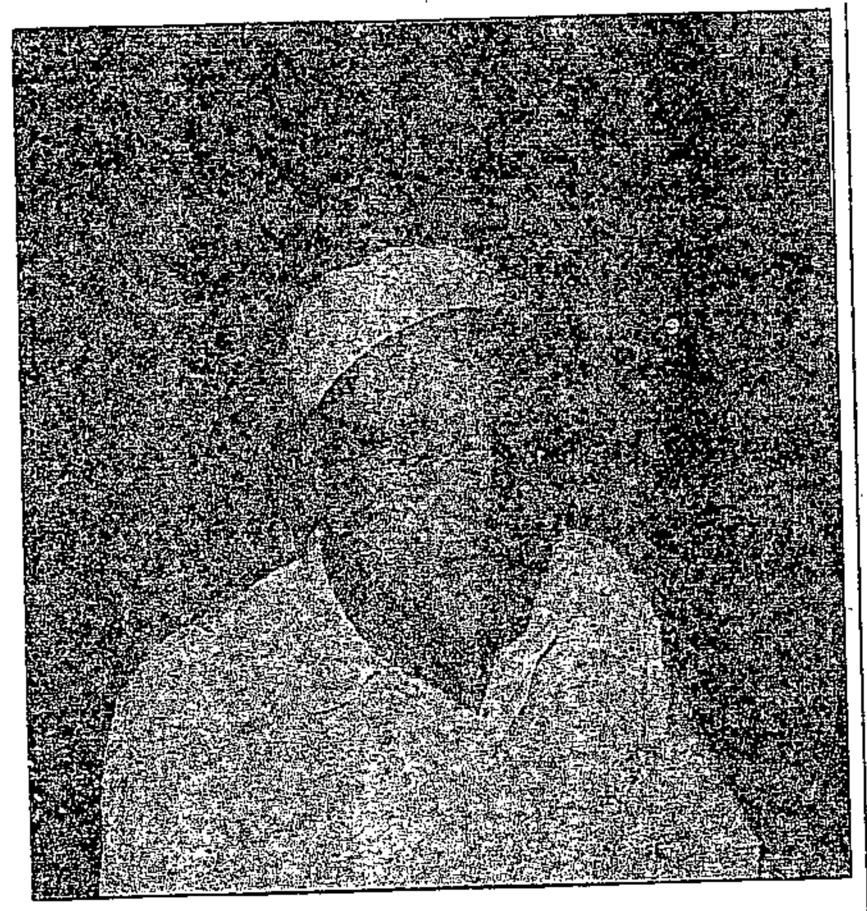
ويقول التقرير بأن الفقر هو السبب الرئيسي في عدم تحصين الأطفال بالأمصال عند المرض، وهو السبب الرئيسي في عدم توفر مياه نظيفة للشرب وصرف صحي ، وهو السبب الرئيسي في عدم توفر الادوية الشافية ، وفي أن أكثر من نصف مليون أم يمتن سنويا أثناء الولادة ، وحتى اليوم ما يزال أكثر من مليون طفل يموتون من الحصبة بينما ثمن المصل لا يزيد عن ٩ بنسات ! ويقول التقرير أنه في أفقر بلدان العالم فإن توقع الحياة لا يزيد عن ٤٠ سنة بينما يقترب توقع الحياة في الدول الغنية من الثمانين.

وأخيرا يدعو التقرير الدول الغنية إلى أن تستثمر في مجال الصحة للدول النامية بشكل أضخم كثيرا من المستوى الحالي، بما في ذلك إعادة تقييم تكلفة فوائد الديون وأسعار السلع فالاستثمار في الصحة يوفر المال كما ينقذ أرواح الناس وعلينا أن نقبل أن الانفاق على الصحة ليس استنزافا للموارد الوطنية ، وإنما هو شرط ضروري للتقدم الاجتماعي والاقتصادي فالصحة المعتلة تضعف من قدرة الانسان على العمل والانتاج وتعمق من «مشكلة الفقر»!.

وهو كلام ينبغي أن تتأمله حكومة **عاطف صدقي** طويلا بعد إهمالها الطويل هي والوزارات التي سبقتها لقطاع الصحة ومن قبله قطاع التعليم.

وزير الصحة





الشيخ إمام

حز في قلبي الرحيل المفاجئ **للشيخ إمام** ، هذا الملحن والمغني العبقري الذي قلما يجود الزمان بمثله . ولقد كسب الشيخ أوج شهرته في السبعينات ، عندما كان صوته الشجي الصوت الرائع للحركة الوطنية المصرية ضد الخونة وعملاء الامبريالية والصهيونية ، وقدم الشاعر أحمد **فؤاد نجم** معظم القصائد التي تغنى بها الشيخ إمام ، وهو صاحب فضل بطبيعة الحال في شعبيته ، ولعل أبلغ دليل على الشعبية الكاسحة للشيخ هو أن تسجيلاته ما زالت مطلوبة حتى اليوم في البلدان العربية ، بل لدى الأوساط العربية في الامريكتين وأوروبا ، وأنا أعلم من خبرة سفري إلى كندا كل عام كيف أن المصريين هناك -بل العرب- يتهافتون على الحصول على تسجيلاته وبعضهم لم يره قط.

والحقيقة أنه منذ سيد **درويش** الذي عاصر الحياة الشعبية وغنى لها وللحركة الوطنية لم تر مصر غير **الشيخ إمام** ، فكل المغنين والملحنين الذين جاءوا بينهما كانوا بشكل من الأشكال فناني السلطان والمعبرين عن أحلام الطبقة الوسطى وأوهامها في الزمن الذي مضى . أما الشيخ إمام فهو نسيج وحده في شعبيته وفي تمرده وفي تحريضه وثوريته ، وقد استلهم من الاصوات الشعبية مادته وطرحها بعبقريته ورفض أن ينساق إلى الفن التجاري ، وهكذا عاش الشيخ إمام ومات من أجل هذا الشعب.

على أن ما يهمني تناوله في هذه الكلمة العاجلة أمران : الأول هو ضرورة تصدي هيئة أو مجلة وطنية لجمع تراث الشيخ إمام والمحافظة عليه ، وهذا التراث في حدود علمي لا يقتصر على أغانيه فقط، فأنا أعلم مثلا أن الشيخ إمام تغنى في تونس خمس سنوات وأنه ألف أناشيد وأغاني لأطفال المدارس ، فهل هناك من يعلم شيئا عن هذا الجانب ؟ أما الأمر الثاني فيتعلق بالتليفزيون المصري الذي يمطرنا كل يوم بسخافاته وبرامجه التافهة غالبا والمعتمدة على الإمكانيات الاجنبية كثيرا ، فهل يتكرم ويتفضل تليفزيون مصر ويتذكر أن هناك فنانا مصريا عظيما قد مات ، وأنه جدير في عيون هذا الشعب بأن تقام له احتفالية مناسبة!.



مصر

انتفاضة الصحفيين

يوم الاعتصام

عاصفة فى سماء الصحافة

☆☆ بعد العمد والعمداء والعمال والمهنيين .. جاء دور الصحافة

☆☆ منكوبو القانون: الوطن والحرية وكل الشعب



د. رفعت السعيد يتحدث فى مؤتمر أحزاب المعارضة الماضية يوليه ٩٥

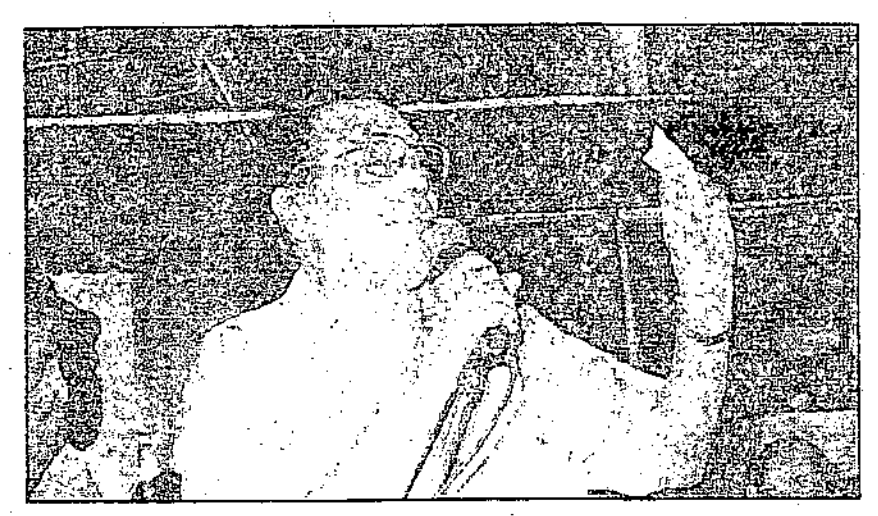


فجأة هبت على سماء الصحافة والوطن كله عاصفة لم تكن الأجواء قبلها هادئة ، ولكن التوتر كان مكتوما .فالصحافة نشرت بعض وقائع ما يجرى على أرض مصر المحروسة من جرائم الفساد .. والفساد انتفض غاضباً.

مع هذا لم يتوقع أحد كل ما جرى .. لا إصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ - خلسة- بأسلوب الضربة الفنية القاضية ولا حجم الغضب الهائل الذى تفجر ضد القانون.

الجريمة تمت فى لحظة واحدة .. يوم السبت الاسود ٢٧ مايو ،ومسرح الجريمة لم يكن سوى آخر شهر مجلس الشعب ، أما أعمال المقاومة فقد امتدت من ٢٧ مايو حتى ساعة كتابة هذه السطور ، وشملت كل الوطن.

كانت هناك جولات سابقة من الهجوم والدفاع و التربص والحذر فعلتها الحكومة أخيراً ، فأصدرت قانون اغتيال الصحافة.



صلاح عيسى يتحدث فى المؤتمر

فى هذا اليوم الأسود، غلظت الحكومة عبر نوابها فى مجلس الشعب العقوبات فى قضايا النشر، بادعاء مسايرة الارتفاع العالمى فى معدلات التضخم (!) واستحدثت جرائم جديدة تقطع الباب على نقد الانحرافات بعبارات مثل «الازدراء» و«التكدير» التى يمكن أن تمد بسيفها إلى الخبر، قبل النقد.. واسقطت الحصانة ضد الحبس الاحتياطى فى قضايا النشر.

باختصار كان مطلوبا رأس الصحافة، فالعقوبات من الأصل غليظة، والحصانة ضد الحبس الاحتياطى فى قضايا النشر لم تكن امتيازاً للصحفيين، فالقاعدة القانونية أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته، والحبس الاحتياطى إجراء استثنائى لعدم تمكين المتهم من أخفاء الدليل والدليل فى الصحافة منشور، لا يمكن اخفاؤه.

فمراحل الأزمة كانت تتراكم منذ سنوات ضاق فيها الخناق على رقاب الصحفيين.. معارك زكى بدر ضد الصحافة ليست فى حاجة إلى تذكير.. إحالة الصحفيين لمحاكم عسكرية تجرى على قدم وساق منذ سنوات، قرارات حظر النشر تتوالى فى كل قضية متعلقة بالفساد، **أسقطت الحصانة ضد الحبس الاحتياطى تم قطعها مع ضبط المتهم سناء ثم عادل حسين.**

ولكن الاتجاه لخنق الصحافة، اخذ يتصاعد بشدة فى الاعوام الثلاثة الأخيرة، مخصصا كل أوضاع الأزمة الشاملة التى أمسكت بخناق البلاد.

فى ٢٥ أغسطس ١٩٩٣ أدلى الرئيس مبارك بتصريحات فى لقاء مع الطلاب بجامعة الاسكندرية قال فيه أنه قد آن الأوان لوضع حد لتجاوزات الصحافة.

وفى أكتوبر ١٩٩٣ ظهر مشروع قانون لنقابة للنقابة تضمن اتجاهات خطيرة:

* تقسيم الصحفيين إلى فئات فى جداول القيد، بحيث يظل سيف الفصل معلقا على رقاب الصحفيين لمدة ١٤ عاما متصلة.

* جواز ضم موظفى الاذاعة والتليفزيون ومصلحة الاستعلامات -الخاضعين لسلطان وزير الاعلام- لجداول القيد فى النقابة، بهدف اغراق الجدول، وتفريغ النقابة من دورها.

* تحويل النقابة من وظيفتها فى الدفاع عن الأعضاء إلى محكمة تأديب للصحفيين، إذا ما تلقى النقيب شكاوى من أفراد، أو هيئات قدر جديتها.

والأمر ليس فى حاجة لذكاء شديد حتى نعرف هوية الاشخاص التى اضيرت من النشر فى الصحف، فالصحافة لم تكن فى معركة مع المواطن البسيط حتى يتوجه بالشكوى للنقيب- وامامه ساحات القضاء.

ولكى نعرف أكثر بعض **أسباب التوتر الحالى نعود إلى المنشور رقم ٤١٧٤** الذى أصدره المستشار **ممدوح محى الدين** مرعى، مساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائى فى ٨ نوفمبر ٩٣ لإلزام القضاء **بضرورة إخطار إدارة التفتيش القضائى بجميع القضايا المرفوعة على شخصيات عامة مسئولة، حتى لو كانت القضايا محجوزة للحكم.**

وقد أثار هذا المشروع، ولا يزال ضجة

جلال عارف يتحدث فى المؤتمر



فى الأوساط القضائية التى رفعت منذ زمن مطلب نقل تبعية هيئة التفتيش القضائى لمجلس القضاء الأعلى، تدعيما لاستقلال السلطة القضائية وابتعادا بها عن هيمنة السلطة التنفيذية.

باختصار كان تحصين الفساد مطلبا أساسيا لكل مكونى النشر من كبار المافيات. واذا كانت انتفاضة أكتوبر ١٩٩٣ التى استطت فيها الارادة الجماعية للصحفيين مشروع القانون اللقيط، حتى تنكر له الجميع، ولم يعرف احد من وضعه كطفل سفاح على أبواب النقابة، فإن المعركة قد انتقلت إلى المجلس الأعلى للصحافة وإلى زنازين السجون!

فالحكومة بعد أن خسرت جولة تحويل النقابة لمحكمة تأديب نقلت المهمة إلى المجلس الأعلى للصحافة الذى أضيف لصلاحياته القيام بمهمة مأمور الضبطية السياسية، ومحكمة تأديب الصحف وهيئة الرقابة المالية حتى اجازت التعديل بسحب رخص إصدار الصحف، اذا خرجت عن خط الحزب! مع ان التزام الجريدة بخط الحزب مسألة تخص الحزب، لا مجلس الصحافة، ولكن المؤشر كان واضحا فى الرغبة فى حصار الصحافة.

ولم يكف الانتصار الذى حققته الحكومة فى المجلس الأعلى للصحافة لتمريض هزيمة تحويل النقابة لمحكمة تأديب فجرت عملية تنكيل بعادل حسين، أمين عام حزب العمل ورئيس تحرير جريدة الشعب السابق، ولكن الضمير الصحفى والوطنى العام لمع فى الجريمة مع عادل، ملامح كل الجرائم اللاحقة، فانتفض مرة أخرى وحرره من الأسر، وربما محاولة اغتيال!

وجاء فصل آخر من فصول هذه المأساة بإصرار الحكومة على أن تضرب عرض الحائط بمطالب الجمعية العمومية والمؤتمر العام للصحفيين بمد سن الاحالة للتقاعد بالنسبة للصحفى إلى ٦٥ عاما، شرط عدم تولى المناصب القيادية، فأجازت الحكومة مد السن -سنة بسنة لاغراض التطريح -لمن يشغلون المناصب القيادية، كى يستمروا فيها، وضربت عرض الحائط بتوصيات الجمعية والمؤتمر ومجلس الدولة.

وللأمانة فلن يكون ذلك علامة على حالة عناد، بل على ما هو اعمق **أزمة سلطة شاخت فى مواقعها**، على حد تعبير الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل فى رسالته للجمعية الطارئة للصحفيين -بعد ذلك فى ١٠ يونيه ١٩٩٥- فما جرى فى مجال الصحافة، جرى فى النقابات العمالية والمهنية الأخرى وغيرها وتوازن بالمقاس تفاديا لنتائج عملية الفرز التى أضعفت مواقع رجال السلطة.

وانعكست هذه الأجواء كلها فى انتخابات مارس ١٩٩٥ التى حققت فيها قوى التغيير فى النقابة انتصارا كبيرا فى مجال الدعاية التى تركزت فى التنبيه إلى المخاطر المحدقة بحرية الصحافة واستقلال النقابة، وفى صناديق الاقتراع التى وسعت حصة القوى الديمقراطية، وصعدت بممثليها إلى مراكز متقدمة، حتى من لم ينل منهم شرف تمثيل الصحفيين فى المجلس.

فقد كانت المعركة فى جوهرها معركة للدفاع عن الديمقراطية وضد الفساد، لم

والقضاء يقول:

أى قيد على حرية الرأى

ينتهى لمصادرة الحريات جميعا

فى ١٤ مارس ١٩٩٠ كان هناك نفر من أبناء مصر ما زالوا يحاكمون منذ عام ١٩٨٠ أمام محاكم أمن الدولة بتهمة حيازة منشورات ومطبوعات تحض على تغيير مبادئ الدستور الاساسية والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتطالب النيابة بإدانتهم بمواد من قانون العقوبات، هى نفس المواد التى استند المشرع الى بعضها فى اضافة جرائم جديدة وتغليظ العقوبات على النشر فى القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

وبرأت المحكمة برئاسة المستشار محمد سعيد العشماوى جميع المتهمين، وقالت فى حكمها.. «وحيث أن المحكمة تنوه إلى أن حرية الرأى هى أهم حقوق الإنسان وأول حقوق المواطن لا ينبغى تأثيمه مهما كان ولا الحجر عليه بأى سبيل، طالما أنه لم يقترن باستعمال القوة أو يلتزم اللجوء إلى العنف أو يتصل بالدعوة إلى الإرهاب، وأى قيد يوضع على حرية الرأى مهما كان وكيفما دقّ لابد أن ينتهى إلى مصادرة الحريات جميعا حلقة بعد حلقة وحالة إثر حالة، مما يؤدى إلى نظام دكتاتورى بغيض تضيع فيه كل القيم وتمحى كل المبادئ وتتلاشى فكرة المواطنة ويتبدد مبدأ سيادة القانون.

وحيث أن المحكمة تكرر فى هذا الحكم ما سلف لها أن أبدته فى حكم سابق (فى القضية رقم ١٨٣٠- ١٩٨٦ عابدين، ١٩٨ لسنة ١٩٨٦ كلى وسط القاهرة) من مناشدة المشرع تعديل التشريع بحيث يفصل بين سلطة التحقيق- وهى قاضى التحقيق أصلا، وسلطة الإتهام -التى تباشرها النيابة العامة- على الأقل فى قضايا الرأى والقضايا السياسية، فيكون التحقيق فى هذه القضايا من اختصاص قضاة التحقيق وحدهم، لأن ذلك أكمل سبيل وأصح طريق لضمان حريات الأفراد وصيانة حرية الرأى وتحقيق حكم الدستور، وتمسك المحكمة عما يدعوها إلى أن تؤكد ذلك من واقعات الدعوى المطروحة، واثقة من أنها لن تغيب عن فطنة المشرع.

وحيث أن المحكمة -وهى تفصل فى دعوى استطالت مدة عشر سنوات بقى فيها سيف الاتهام مسلطاً على نفر من رجال مصر، ثم إنتهى الأمر -بعد محاكمات طويلة وطعون من الجانبين وأحكام متعددة- إلى براءة جميع المتهمين -لتدعو (المحكمة) المشرع إلى معاودة النظر فى قانون العقوبات خاصة والقوانين الجزائية عامة لرفع نصوص المناسبات التى وضعت فى ظروف معينة لمواجهة أوضاع خاصة ثم تجاوزتها الأحداث فأصبحت متناقضة مع الظروف المعاصرة متعارضة مع كثير من نصوص استجدت فى الدستور وفى باقى القوانين، من هذه المواد، مواد الاتهام فى هذه الدعوى التى أدت إلى رفع سيف الاتهام وشغل سلطة الاتهام وسلطة الحكم مدة عشر سنوات ينتهى الأمر بعدها ببراءة جميع المتهمين».

المحكمة الدستورية:

قانون باطل دستوريا

ثار نقاش طويل حول دستورية القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ . ويقول المستشار محمد عوض المر رئيس المحكمة الدستورية العليا فى تقديمه للأحكام التى أصدرتها المحكمة (الجزء الخامس- المجلد الثانى)..

«.. لا يتصور أن تتعارض أحكامها لأحكام المحكمة الدستورية العليا أو تتهادم أو تتنافر فيما بينها ، ولكنها تتكامل فى إطار الوحدة العضوية التى تجمعها ، وتتجانس من خلالها معانيها بما يكفل اتساقها وترابطها ليكون إدعاء تاخيها لغواً ، وانكارتآلفها واتصال أجزائها عبثاً».

وبهذا المفهوم الصحيح لاحكام المحكمة الدستورية العليا ، يمكن القول أنه قد صدر منذ عام ١٩٩٣ حكم بعدم دستورية القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ .

ففى جلسة ٦ فبراير ١٩٩٣ ، قالت المحكمة فى حكمها فى القضية رقم ٣٧ لسنة ١١ قضائية «دستورية».

فإن من الصحيح كذلك أن الطبيعة الزاجرة للعقوبة التى توقعها الدولة على من يخلون بنظامها ، لا تقدم ضمانا كافيا لصونه ، وان من الخطر فرض قيود ترهق حرية التعبير بما يصد المواطنين من ممارستها ، وأن الطريق إلى السلامة القومية إنما يكمن فى ضمان الفرص المتكافئة للحوار المفتوح لمواجهة أشكال من المعاناة -متباينة فى أبعادها -وتقرير ما يناسبها من الحلول النابعة من الإرادة العامة . ومن ثم كان منطقيا ، بل وأمرا محتوما أن ينحاز الدستور إلى حرية النقاش والحوار فى كل أمر يتصل بالشئون العامة، ولو تضمن انتقاداً حاداً للقائمين بالعمل العام، إذ لا يجوز أن يفرض على غيره صمتا ولو كان معززاً بالقانون ، ولأن حوار القوة إهدار لسلطان العقل ولحرية الابداع والأمل والخيال ، وهو فى كل حال يولد رهبة تحول بين المواطن والتعبير عن آرائه ، بما يعزز الرغبة فى قمعها ، ويكرس عدوان السلطة العامة المناوئة لها ، مما يهدد فى النهاية أمن الوطن واستقراره.

وحيث إنه على ضوء ما تقدم ، فإن انتقاد القائمين بالعمل العام- وإن كان مريراً- يظل متمتعاً بالحماية التى كفلها الدستور لحرية التعبير عن الآراء بما لا يخل بالمضمون الحق لهذه الحرية ، أو يجاوز الأغراض المقصودة من إرسائها . وليس جائزا بالتالى أن تفترض فى كل واقعة جرى إسنادها إلى أحد القائمين بالعمل العام، أنها واقعة زائفة أو أن سوء القصد قد خالطها.

.. فالطبيعة البناءة للنقد لا تفيد لزوما رصد كل عبارة احتواها مطبوع ، وتقييمها- منفصلة عن سياقها-بمقاييس صارمة ، ذلك أن ما قد يراه إنسان صوابا فى جزئية بذاتها ، قد يكون هو الخطأ بعينه عند آخرين ، ولا شبهة فى أن المدافعين عن آرائهم ومعتقداتهم كثيرا ما يلجأون إلى المغالاة ، وأنه اذا أريد لحرية التعبير أن تتنفس فى المجال الذى لا يمكن أن تحيا بدونه، فإن قدراً من التجاوز يتعين التسامح فيه. ولا يسوغ بحال أن يكون الشطط فى بعض الآراء مستوجبا إعاقة تداولها . وتقتضى الحماية الدستورية لحرية التعبير ، بل وغايتها النهائية فى مجال انتقاد القائمين بالعمل العام ، أن يكون نفاذ الكافة إلى الحقائق المتصلة بالشئون العامة، وإلى المعلومات الضرورية الكاشفة عنها متاحا ، وألا يحال بينهم وبينها اتقاء لشبهة التعريض بالسمعة ،-ذلك أن ما نضيفه إلى دائرة التعريض بالسمعة -فى غير مجالاتها الحقيقية- لتزول عنه الحماية الدستورية ، لابد أن يقتطع من دائرة الحوار المفتوح المكفول بهذه الحماية ،مما يخل فى النهاية بالحق فى تدفق المعلومات ، وانتقاد الشخصيات العامة بمراجعة سلوكها وتقييمه، وهو حق متفرع من الرقابة الشعبية النابعة من يقظة المواطنين المعنيين بالشئون العامة الحريصين على متابعة جوانبها السلبية وتقرير موقفهم منها . ومؤدى إنكاره أن حرية النقد لن يزاولها أو يلتمس طرقها الا أكثر الناس اندفاعا أو أقواهم عزما». وليس أدعى إلى إعاقة الحوار الحر المفتوح من أن يفرض قانون جنائى قيودا باهظة على الأدلة النافية لتهمة التعريض بالسمعة -فى أقوال تضمنها مطبوع- إلى حد يصل إلى اهدار الحق فى تقديمها.

يلتفت فيها الصحفيون إلى ذهب المعز وسيفه.

لم تلتقط الحكومة من كل هذه المقاومة ، ان هناك روحا تأبى أن تنهزم أو تنكسر ، أو ان حلقات الأزمة تستحكم وتتسع الابواب لرياح التغيير ، وكان أمامها اختياران إما أن تغير أو تتغير.

هذه الرسالة قرأتها مبكراً ، واختارت الاتجاه كما تبين فى قوانين تعيين العمداء فى الجامعات ، والعمد فى القرى والنقابات العمالية ، والقانون ١ لسنة ٩٣ ، رقم ١٠٠ للنقابات المهنية ، والهجمات المتتالية على الاحزاب والصحف ، فلا كان بوسعها ضرب الفساد او توسيع هامش الحريات ، أو الخروج من أسر علاقات التبعية لاقطاب النظام الدولى الجديد.

والضربة الأخيرة .. جاءت فى هذا السياق .. سياق الأزمة الشاملة والتدابير الامنية ، ورفع حالة الحصار ، فكان ان انتصرت لقانون يجعل من السجن حالة عامة ، ويعلق رأس الصحافة على حبل المشنقة!

ولم يكن ذلك مقطوع الصلة بكل ما يدور فى المجتمع ، وآخر حلقاته ما بدأت الصحافة فى نشره عن «ابن المسئول الكبير» وفى الحقيقة فإن تجهيل المصدر كان يعود إلى الخطوط الحمراء غير المسموح للصحافة بتجاوزها ، وان تناقلتها الشائعات ، على كل لسان!.

كان هناك ما يوحى ان فى الجو شيئا ، ولكن لم يتوقع أحد أن يكون عاصفة.

فبعض الشخصيات الدينية المرموقة كتبت مقالات عن موقف «الاسلام من الشائعات» ، وهى مقالات ظهرت فجأة -قبل القانون - وبعض الكتاب صنعوا من أنفسهم هيئة دفاع عما يتردد من شائعات وقاموا بتحقيقات ميدانية فى مواقع الاحداث على نفقة الوزارة!.

ولكن العاصفة لم تقتصر على ما أثاره القانون من زوابع ولكنها امتدت الى ما تجرد من مقاومة.

الحلقة الأولى فى مجلس الشعب بموقف نواب التجمع وبعض المستقلين فى المجلس ضد القانون ، ولكنها حلقة انتهت بان نظر رئيس مجلس الشعب إلى الأيدى المرفوعة بالموافقة الدائمة ثم قال« موافقون».

والحلقة الثانية كانت فى عيد الإعلاميين، عندما اعترض **جلال عيسى** وكيل النقابة -بتكليف من المجلس - على القانون



الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين ضد قانون الصحافة الجديد

ومصاحصان بكر ومصطفى بكرى وعهد الدال البالورى الذى دخل فى حوار مع الرئيس حول مساوئ القانون وأثره فى تقييد حرية الصحافة.

فى غير هذا المكان سوف نتابع عمليات المقاومة ، فى حلقاتها الرئيسية ، ويكفى هنا الاشارة إلى عدة نقاط..

* أن موجة الغضب الهائل التى فجرها القانون تعكس ما هو أبعد وأعمق من توترات فى علاقات الصحافة بأجهزة الحكم فهى تعكس مخزوناً من القلق والتوتر العام لأسباب اقتصادية واجتماعية. كما انها تعكس طبيعة مهنة الصحافة نفسها كمهنة اتصال بين الرأى العام والنخب والقضية والآراء المتصارعة فى المجتمع ثم انها تعكس طبيعة المعادلة السياسية للتعددية الحزبية القائمة على احزاب محاصرة فى المقرات ولم تجد تلك وسيلة اتصال لابلاغ رسالتها غير ما تحمله الصحف.

من هنا كان اهتمام الرأى العام والنقابات والاحزاب ومنظمات المجتمع المدنى تعبيرا عن [illegible]

[illegible]

جميعا هو منكوب القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥

سيئ السمعة ، الذى اصدرته اغلبية الحزب الحاكم فى مجلس الشعب.

ثم ان مناخ الغضب قد امتد ايضا إلى ما هو أبعد من الماضى والحاضر .. إلى المستقبل نفسه ،لان القانون علامة على حسم اتجاه داخل دوائر الحكم لمواجهة الازمة بالاجراءات الامنية تسير نحوها البلاد إلى اجراء سيتمم جديد ، ما لم تقطع عليه الطريق عمليات المقاومة.

ومن هنا ، اتصل الغضب العارم بمخاوف حقيقية ضاعف من آثارها ان انتخابات مجلس الشعب -على الأبواب- وأن القانون مؤشر على انتخابات تجرى تحت الحراسة المشددة ، وذلك بعد أن اراحت الحكومة نفسها من انتخابات النقابات العمالية باجراء بسيط هو مد الدورة لمدة عام.

أكثر من هذا ، فقد ضاعف من موجة الغضب ان قانون الصحافة قد حرم المجتمع [illegible]

[illegible]

الى مسار ديمقراطى للتغيير يفتح أمام الجماهير باب الأمل كما انه وان نزع الحصانة ضد الحبس الاحتياطى فى قضايا النشر الا انه قدمها هدية للفساد والمفسدين.

فكل عدوان على حرية الصحافة كان قرين العدوان على حق المواطن فى المعرفة، وعلى حاضر ومستقبل الوطن. وكان سلاح الاحتلال او الاستبداد او الفساد فى معاركهم ضد الشعب.

فضحايا القانون الجديد ليست بضع صحف، بل كل الشعب ولذلك فإن مسرح المقاومة لم يقتصر على دار نقابة الصحفيين فى ٤ شارع عبد الخالق ثروت ، بقلب القاهرة ، بل امتد لكل مواقع القوى الحية فى مصر.

ولا يمكن كسب معركة الصحافة ، الا بمشاركة كل هذه القوى كطرف اصيل اصابها القانون ، مثلما اصاب جموع الصحفيين.

ويتلخص فى هذه المعركة الدائرة الآن كل ملامح الأزمة وكل احتمالات الخروج منها ، اما ان ترفع الديمقراطية رايات النصر او يحقق الفساد والاستبداد نصرا

أشكال حركة الاحتجاج

الاحتجاج .. الاحتجاب .. الاعتصام .. الإضراب

مظاهرة تاريخية في الجمعية العمومية الطارئة للصحفيين .. السبت ١٠ يونيــه ١٩٩٥ حركة تضامن واسعة في مصر والعالم

من ٢٧ مايو الي ٢٢ يونيه تتابعت في صفوف الصحفيين ، والرأى العام حلقات المقاومة وتنوعت بين الحملة الصحفية بالخبر والمقال والرسم والكاريكاتير ، وبين اعلان الحداد بالمانشيتات السوداء إلى اعلان القائمة السوداء باسماء من اصدروا القانون ومزجت عمليات المقاومة بين المؤتمرات الدورية وحلقات النقاش في حديقة النقابة والجمعية الطارئة لمواجهة الأزمة ، كما شملت الاحتجاب و الاعتصام والاضراب المقرر له يوم ٢٤ يونيه السابق.

شاركت في حركة المقاومة مختلف الاجيال الصحفية من كل المؤسسات وكانت مشاركة الصحفيين ، في الصحف القومية غالبة في أكبر حركة احتجاج تشهدها النقابة منذ عشرات السنين ولهذه المقاومة علامات في كل مجال:

المؤتمرات: مؤتمر الخميس ١ يونيه بدعوة من مجلس النقابة ، والسبت ١٧ يونيه بمبادرة من أعضاء الجمعية العمومية والاربعاء ٢١ يونيه بعد لقاء الرئيس مبارك مع مجلس نقابة الصحفيين.

الاحتجاب: احتجاب الوفد والشعب والاحرار يوم الجمعه ٢يونيه والحقيقة .. السبت ٣ يونيه ، والخضر ومصر .. الاحد ٤ يونيه والعربي .. الاثنين ٥ يونيه .. والأهالي الأربعاء ٧ يونيه.

الأمسيات: امسية فنية مساء الثلاثاء ١٦ يونيه غنى فيها للحرية محمد منير وفاروق الشرنوبي وانشد اشعار الحرية سيد حجاب وعبد الرحمن الابنودي وشارك فيها عدد من كبار الفنانين بينهم جميل راتب وتوفيق صالح وداود عبد السيد وفتحية العسال.

الاعتصام: اعتصام صحفيو الحقيقة يوم السبت ٣ يونيه والعربي الاثنين ٥ يونيه والاهالي الأربعاء ٧ يونيه ، والاعتصام العام للصحفيين الثلاثاء ٦ يونيه.

الجمعية الطارئة: صباح السبت ١٠ يونيه ، وقع في دفاتر الحضور ، قبل بدء اعمال الجمعية ١٧٢٠ صحفيا ، وحضر بعدها قرابة ٥٠٠ صحفي وابرق الصحفيون في الخارج ببرقيات تأييد لموقف النقابة ضد قانون اغتيال الصحافة ، كما تلقت الجمعية برقيات من منظمات الصحفيين في العالم ومن الاحزاب والنقابات ومواطنين عاديين.

الاضراب العام: بمشاركة كل صحفيي مصر ، ومقرر له يوم السبت ٢٤ يونيه.

مقالات نارية: فكرة مصطفى أمين: في الأخبار صباح الاثنين ٢٩ مايو والتي بدأها بالقول(هذا القانون ضد الحرية وضد الدستور وضد الشعب المصري كله) واختتمها بالقول(ان الصحافة لا تدفن سرا) ورسالة هيكل الي الجمعية الطارئة في ١٠ يونيه والتي قال فيها (ان وقائع اعداد القانون كانت اقرب إلى اجواء ارتكاب جريمة منها إلى أجواء تشريع عقاب) وانه (يعكس أزمة سلطة شاخت في مواقعها).

القائمة السوداء: النواب: رئيس مجلس الشعب، رئيس اللجنة التشريعية ، وكيل اللجنة التشريعية ، أمين سر اللجنة التشريعية ، ادوار الذهبي ، ابراهيم النمكي ،زعيم الأغلبية، وكيل المجلس الأعلى عن الفئات ، طارق الجندي ، فايدة كامل.

الوزراء: رئيس الوزراء، وزير الدولة لشئون مجلس الشعب ، وزير الدولة لشئون مجلس الشورى ، وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ،وزير العدل.

اجتماعات للتنسيق: اجتماع مشترك لرؤساء احزاب وتحرير صحف المعارضة بحزب الوفد مساء الاثنين ٢٩ مايو ، تقرر فيه احتجاب الصحف عن الصدور لمدة يوم، مؤتمر صحفي لرؤساء أحزاب المعارضة ظهر الأربعاء ٣١ مايو واجتماع رؤساء تحرير صحف المعارضة يوم الأربعاء ٧ يونيه ، تم فيه الاتفاق على مواصلة الحملة على الفساد ، ثم الأربعاء ١٤ يونيه اعلنوا فيه الالتزام بقرارات الجمعية العمومية ، ومؤتمر عام لكل القوى الديمقراطية في حزب الوفد مساء الأحد ١٨ يونيه.

اجتماعات تحضيرية: اجتماع بدار النقابة مساء الثلاثاء ٤ يونيه بمشاركة اعضاء من المجلس ونقابيين سابقين وكبار وشباب الصحفيين للتحضير لاعتصام الخميس ٦ يونيه ، واجتماع في الأهرام ، بدعوة من ابراهيم نافع ، نقيب الصحفيين شارك فيه ٤٦ صحفيا من مختلف المؤسسات.

حلقات نقاش: يوميه في حديقة النقابة ، بمشاركة اوسع من جيل الشباب ، من كل المؤسسات.

اجتماعات تنسيق: اجتماع رؤساء احزاب وتحرير صحف المعارضة بمقر الوفد مساء الاحد ٢٨ مايو ، تقرر فيه الاحتجاب الرمزي عن الصدور لمدة يوم، ومؤتمر صحفي لرؤساء

احزاب المعارضة ظهر الاربعاء ٣١ مايو ، واجتماع رؤساء تحرير صحف المعارضة الاربعاء ٧ يونيه تم فيه الاتفاق على تصعيد الحملة ضد الفساد واجتماع الاربعاء ١٤ يونيه تم فيه الاعلان عن الالتزام الكامل لصحافة المعارضة بقرارات الجمعية العمومية ، وبدأت نشر القوائم السوداء.

لقاء مع المسئولين: لقاء مجلس النقابة مع وزير الداخلية صباح الثلاثاء ١٣ يونيه ومع وزير الاعلام السبت ١٧ يونيه ومع الرئيس مبارك الاربعاء ٢١ يونيه.

تضامن:

* تأييد الاحزاب والنقابات ومنظمات الصحفيين اللبنانيين.
* دراسة مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان فى مساوئ القانون ، الخميس ٣١ مايو.
* بيانات دعم من المنظمتين المصرية والعربية لحقوق الانسان ، ومنح المنظمة المصرية لحقوق الانسان الجائزة السنوية لحرية الرأى والتعبير لنقابة الصحفيين.
* دعم عمال الطباعة والنشر.
* تأييد اتحاد الكتاب لموقف الصحفيين.
* منظمة الحقوقيين الدولية تطالب الرئيس مبارك بالغاء القانون.
* البرلمان الأوروبى يستنكر الحملة على الصحافة المصرية.

مؤتمر عام: مؤتمر القوى الوطنية فى حزب الوفد مساء الاحد ١٨ يونيه ، شارك فيه ممثلون من الاحزاب والنقابات وكل القوى الديمقراطية ، وحضره قرابة ١٠ آلاف مواطن وهو أول مؤتمر مشترك للمعارضة بعد مؤتمر عابدين عام ٨٧.

اجتماعات الحديقة

بين المؤتمرات ، والاعتصامات ، والجمعيات الطارئة ، والأمسيات الفنية تحولت النقابة إلى خلية نحل، بلقاءات يومية ضمت عشرات الصحفيين فى حلقات نقاش ، لبحث الخطوات اللاحقة ، واشكال التعبئة والمقاومة ، وقد شارك فى هذه الاجتماعات صحفيون من مختلف المؤسسات الصحفية ، كما شارك فيها من اعضاء المجلس بصفة دائمة **رجائى الميرغنى ويحيى قلاش**، وبصفة متقطعة **مجدى مهنا**.

ومن هذه الاجتماعات تبلورت فكرة مؤتمر السبت ١٧ يونيه والأمسية الفنية يوم الثلاثاء ١٠ يونيه وسلسلة الندوات الخاصة بحرية الصحافة وغيرها من الاشكال التى تستهدف تحقيق الصلة المباشرة بين اعضاء الجمعية العمومية والنقابة ، كما اهتمت هذه الاجتماعات بمتابعة قرارات الجمعية العمومية

انتفاضة الصحفيين .. تقدير موقف
اتفاق جماعى على سقف الحركة :
إسقاط القانون

الطارئة ، واعداد القائمة السوداء باسماء الذين شاركوا فى قانون اغتيال الصحافة ، كما تبلورت فكرة لجان الاضراب فى المؤسسات الصحفية، ومن اجتماعات الحديقة أيضاً اعدت الورقة الخاصة بمشروعية حق الاضراب.

حركة الاحتجاج :

أفاضت الصحف فى نشر وقائع ما جرى فى المؤتمرات التى عقدت بدار النقابة وتفاصيل الجمعية العمومية الطارئة (١٠ يونيه) واعتصام) (٦ يونيه) والمؤتمرات الأخرى التضامنية ، والتى كانت فى حقيقتها مظاهرة جماعية تضامنية ضد القانون.

وقد سبقت كل هذه الأشكال الاحتجاجية عمليات تحضير كانت تتم فى حديقة النقابة وصالات التحرير فى المؤسسات الصحفية وعلى الأخص قبل الاعتصام والجمعية الطارئة والاضراب العام.

وقد اخترنا أن ننشر عن اجتماعين مصغرين لتقدير الموقف أحدهما تم مساء الثلاثاء ٤ يونيه بدار النقابة ، والثانى تم مساء الخميس ٨ يونيه بجريدة الاهرام .. كان الأول قبل الاعتصام والثانى قبل الجمعية الطارئة . ومن المقرر عقد اجتماع ثالث مساء الخميس ٢٢ يونيه بالاهرام ، قبل الاضراب العام هذا الاجتماع الأخير لن يسعفنا الوقت لان نلحق بمادته إلى المطبعة.

١- قبل الاعتصام

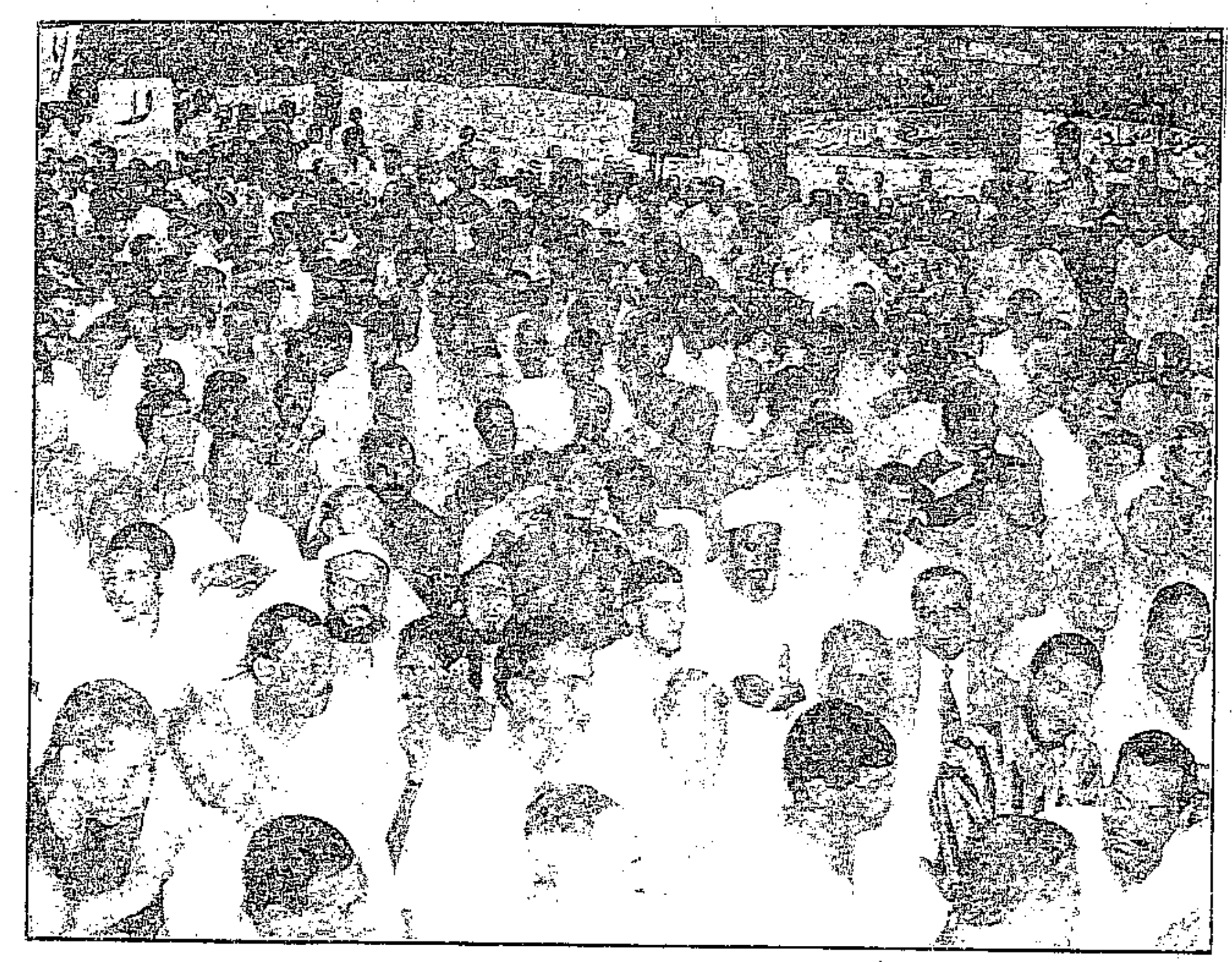
فى ٥ يونيه ٩٥ ، ليلة الاعتصام ، اجتمع فى دار النقابة ، وبدعوة من مجلس النقابة عدد من أعضاء المجلس هم **مجدى مهنا ويحيى قلاش ورجائى الميرغنى** مع بعض قدامى النقابيين والصحفيين الكبار وممثلين عن جيل الشباب لتقدير الموقف.

وقد شارك فى الاجتماع ، من غير اعضاء المجلس ، تبعا لترتيب المشاركة بالحديث كل من **صلاح الدين حافظ واحسان بكر وحسين عبد الرازق وجمال فهمى وجلال عارف ومدحت الزاهد وخليل رشاد ونبيل عبد وكارم محمود ود. محمد السيد سعيد وكامل زهيرى.**

ويمكن بلورة اتجاهات النقاش فى النقاط التالية:

* اجماع كامل من كل المشاركين فى الاجتماع على رفض القانون ، رفضا تاما.
* العمل على نجاح الاعتصام المقرر له صباح اليوم التالى واكتمال النصاب القانونى للجمعية الطارئة التى دعا إليها المجلس ، وعدد كبير من أعضاء الجمعية الطارئة والمقرر لها صباح السبت ١٠ يونيه ، واعتبار الجمعية العمومية فى حالة انعقاد دائم حتى يسقط القانون.
* الحرص على وحدة الصحفيين ، وتركيز حركة الاحتجاج ضد القانون ، وتفادى كل ما يمكن ان يؤدى لانقسام الحركة : وتشرذمها وتشتيت جهودها فى معارك جانبية.
* استنكار مواقف الذين أيدوا القانون فى عيد الاعلاميين أو مقالات منشورة بالصحف والمجلات وبرامج الاذاعة والتليفزيون.

ولا يبقى فى هذا المجال سوى ضرورة الاشارة إلى أن كلاً من **صلاح الدين حافظ**



مؤتمر أحزاب المعارضة يونيه ١٩٩٥

واحسان بكر قد أكدا على ضرورة عدم المساس في المناقشة الخاصة بالقانون بشخص رئيس الجمهورية.

اجتهادات

أما بالنسبة لاشكال المقاومة فقد كانت هناك اجتهادات عديدة، على الأخص فيما يتعلق بمسألة الاضراب، والتأديب بالنسبة لأعضاء النقابة الذين أيدوا القانون، وتقييم وتقدير اتجاهات حركة مجلس النقابة، وقد عكست هذه الاجتهادات تقديرات متضاربة للسقف المحتمل لحركة ورد الفعل الحكومي المتوقع.

الاضراب

وقد تراوح الموقف من الاضراب بين ثلاثة اتجاهات:

[illegible]

الاتجاه الذي دعا إليه حسين عبد الرازق، مستندا أولا إلى مشروعية حق الاضراب كجزء من التشريع المصرى، وفقا لاحكام القضاء، بعد توقيع مصر على المعاهدة الدولية واقرارها في مجلس الشعب، وتصديق رئيس الجمهورية عليها، ونشرها في الجريدة الرسمية.

واقترح حسين عبد الرازق ان تبدأ الدعوة باضراب لمدة ساعة ثم زيادة المدة بعد فترة أخرى وترك مساحة بيضاء ويشار داخلها إلى أن الصحفيين قد أضربوا عن تحرير هذه المساحة احتجاجا على قانون اغتيال الصحافة، وصولا إلى الاضراب العام والاحتجاب في مواعيد لاحقة.

وأشار خليل رشاد إلى امكانية تفويض المجلس في استخدام سلاح الإضراب في حالة فشل المفاوضات مع المسئولين.

وأكد جمال فهمي على ضرورة تشكيل [illegible]

* اتجاه الاضراب العام المباشر مال إليه جمال فهمي وكارم محمود على أساس مشروعية حق الاضراب، واتساع نطاق حركة الاحتجاج، وأهمية الاستمرار في التعبئة وقطع الطريق على محاولات تقسيم الصفوف، وان لم يعارض جمال او كارم في الاضراب التدريجي.

* رفض استخدام سلاح الاضراب: لا من زاوية انكار حق الاضراب من الناحية المبدئية أو كحق ديمقراطي، ولكن من الزاوية العملية، الخاصة باحتمالات النجاح في ظل ملكية الدولة للصحف، واحتمالات انقسام الحركة، فضلا عن الاستخدام المبكر للورقة الأخيرة، الأمر الذي يمكن أن يجهض الحركة هذا الاتجاه الح عليه احسان بكر وصلاح الدين حافظ.

التأديب

كما كانت هناك اجتهادات مختلفة بالنسبة لمسألة احالة الذين ايدوا القانون للتأديب حيث عبر صلاح الزاهد عن مخاوفه من اتساع دوائر المحالين إلى التأديب بصورة قد تؤدى

لانصراف الحركة إلى معركة جانبية ، خاصة وان مؤتمر الخميس ١ يونيه اصدر حكما صارما على مؤيدى القانون ، واكد نفس هذا الاتجاه **حسين عبد الرازق** وحذر من سيادة هذا التوجه فى الجمعية الطارئة وابدى استعداده لمعارضته علنا حتى لا تدخل الحركة فى متاهات فرعية ، بينما الح د. **محمد السيد سعيد** على عدم مشروعية التأديب فى قضايا الرأى ، من حيث المبدأ ، وعارض بشدة استخدام التأديب كسلاح للردع.

وفى المقابل أكد **جلال عارف** ، على أنه لا ينبغى شق وحدة الحركة ، وان ردع كاسرى الاضراب ضرورى للحفاظ على الوحدة ، وان الاحالة للتأديب لا تعنى بالضرورة اتخاذ قرارات بالشطب من جدول القيد ، وساندة فى هذا الاتجاه **كارم محمود وجمال فهمى.**

حركة التضامن

الح **جلال عارف وحسين عبد الرازق** على ضرورة كسب أكبر دعم ممكن لحركة الصحفيين من خلال الصلة بالنقابات المهنية والاحزاب ومنظمات حقوق الانسان وكافة منظمات المجتمع المدنى ونقابات الصحفيين والكتاب ، واشار **جلال عارف** الى أهمية حجز ساحة اعلانية فى كل الصحف لنشر بيانات مجلس النقابة والاعتصام والجمعية الطارئة فى حالة رفض النشر فى المساحات المخصصة للتحرير .كما أكد على أهمية ان يكون اسقاط القانون هو الحد الأدنى للحركة.

مقترحات بديلة (الإطار القانونى)

أكد صلاح الدين حافظ على أهمية ان يتسلح المجلس بهيئة من كبار المستشارين القانونيين تتولى اعداد مذكرة قانونية لبيان مساوئ القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ والرد على ما أثير بشأن تبريره واقترح اسماء عدد من كبار المحامين.

ونقل مدحت الزاهد اقتراحا بلوره المستشار يحيى الرفاعى رئيس مؤتمر العدالة ونادي القضاة الاسبق يضيف إلى الموقف الخاص برفض القانون ضمانات أخرى تتصل بضرورة الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق بتشكيل هيئة قضائية من محكمة النقض ، تختار بالقرعة السنوية ، يكون لها وحدها كل سلطات قاضى التحقيق فى قضايا النشر ، بما فى ذلك التصرف فى التحقيق والمتهم ، وهو مطلب أكد عليه مؤتمر العدالة الأول والح احسان بكر على أهمية رفع قضية أمام المحكمة الدستورية العليا.

اتجاهات لحركة المجلس

ابدى بعض المشاركين فى هذا الاجتماع تحفظات على مستوى حركة مجلس النقابة ، كفريق يعمل فى صلة مباشرة مع أعضاء الجمعية العامة، وأكد نبيل عبد على أهمية أن يكون المجلس فى حالة انعقاد دائم ، والا يتعرض لمحاولات استقطاب او تمييع للمواقف وتساءل عن مغزى حضور كل أعضاء المجلس لهذا الاجتماع ، واللقاءات المسائية التى يعقدها الصحفيون فى حديقة النقابة.

واشار محمد السيد سعيد الي ضرورة ان يعمل المجلس فى عدة اتجاهات لتأمين قوة دفع لمعركة قد تستغرق شهوراً ويتوقف النجاح فيها على قدرة النقابة على فرض الانضباط على أعضائها.

ودعا. حسين عبد الرازق اعضاء المجلس إلى التحرك فى المؤسسات الصحفية للقاء المباشر وأوضح صلاح الدين حافظ ان التفاوض ، ليس علامة على الضعف وان على المجلس أن يتهيأ لمرحلة بمقترحات محددة واشار كامل زهيرى إلى أهمية وحدة المجلس وقدرته على التسلح بالحزم والمرونة والخيال ، والقدرة على توقع الاتجاهات المضادة ومواجهتها بما يناسبها من اشكال ،وعرض امام الحاضرين بعض خبرات المعارك السابقة ،وعلى الأخص معركة تحويل النقابة إلى ناد ، والاتجاه لتطهير جدول نقابة الصحفيين من معارضى السادات ، وهى المعركة التى ارتفع فيها شعار «الجنسية كالعضوية» ، ولخص رجائى الميرغنى النقاط التى بلورها اللقاء لعرضها على المجلس ، وأكد مجدى مهنا استفادة أعضاء المجلس مما بلوره الاجتماع من مقترحات ، واتفق الحضور على النشاط المكثف لنجاح الاعتصام والجمعية الطارئة.

٢- قبل الجمعية الطارئة : مرونة ٨ يونيه

مساء الخميس ٨ يونيه وقبيل اجتماع الجمعية العمومية الطارئة صباح السبت ١٠ يونيه ، دعا مجلس نقابة الصحفيين الى اجتماع بالاهرام برئاسة : ابراهيم نافع ، نقيب الصحفيين ، حضره من أعضاء المجلس ٩ أعضاء هم (جلال عيسى -محمد عبد القدوس- على هاشم-مجدى مهنا- رجاء الميرغنى- يحيى قلاش -حاتم زكريا- حسن الرشيدي- صلاح عبد المقصود) وشارك فيه ٤٦ صحفيا من مختلف المؤسسات ،الاجيال الصحفية والتيارات الفكرية ، واستغرق قرابة اربع ساعات انتهت بعد منتصف ليلة الجمعة

المؤتمر الاحتجاجى الذى عقده الصحفيون رؤساء الأحزاب





غضب فى مؤتمر الصحفيين .

٩ يونيه.

وربما يصعب القول ان الاجتماع كان بروفة مصغرة لما دار فى الجمعية الطارئة ، فرغم ان الاجتماع عكس الملامح الساسية للميول المحتملة فى الجمعية ، الا ان درجة التوتر والسخونة والسخط فى الجمعية العمومية كانت اعلى ، مما دار فى الاجتماع المصغر ، على الأخص فيما يتعلق باعلان الاضراب العام واحتجاب الصحف ، فضلا عن الموقف القاطع فى مواجهة الحكومة التى اصدرت القانون.

وقد بدأ ابراهيم نافع الاجتماع بالاشارة إلى المحنة التى تواجه الصحافة المصرية بعد اصدار القانون الأخير ، وقال ان الموضوع جد خطير ، وان المجلس بلور بعض التصورات تتلخص فى رفض حاسم وقوى للقانون ، مع ضرورة مراعاة المرونة والحكمة واضاف : أمامى الان جمعية عمومية مصغرة ، نريد ان نسمع فيها رأيكم وتنصحنا ونقف إلى جوارنا.

وبعد هذا الاستهلال تبلورت المناقشة فى عدة اتجاهات:

عناصر القوة

اشار معظم المتحدثين إلى أن كلا الطرفين الحكومة والصحفيين فى مأزق الحكومة يتحدد فى مفاجأة هذا الرفض العام الواسع للقانون والذى تجاوز الوظيفة الجماعية للصحفيين .. مع صعوبة التراجع الذى لا يحفظ لها ماء الوجه ، ومأزق الصحفيين ان القانون صدر ، وهو موضع رفضهم الجماعى ولكنهم ليسوا سلطة حتى يتخذوا قرار اسقاطه.

ومن هذه الزاوية فان هناك نوع من التكافؤ فى موقف الطرفين سواء تعلق الأمر باوراق الضغط التى يملكها كل طرف أو صعوبة ايجاد المخرج.

وقد عبر عن هذا التصور كامل زهيرى وصلاح الدين حافظ ..

وكان هناك تيار أخر يرجح تفوق اوراق الضغط فى ايدى الصحفيين عبر عنه عبد المنعم سليم وجلال عارف ومجدى احمد حسين ينطلق من ان حسابات المواجهة لا تقتصر على الحكومة والصحفيين بعد ان وحد القانون مختلف القوى واثار استياء الاحزاب والرأي العام.

وتيار ثالث يرفض المبالغة فى تقدير قوة الصحفيين عبر عنه بشكل خاص د. محمد السيد سعيد قياسا على تقاليد البيروقراطية فى عدم التراجع ، وبطء اجراءات التفاوض بما لا يوفر فرصة لكسب المعركة قضائيا بصورة سريعة.

وفى تقدير عناصر القوة الح بعض المتحدثين على ضرورة كسب تأييد ودعم القوى الأخرى ، من ضحايا القوانين ، والقوانين المماثلة ، من الأحزاب والنقابات المهنية وحركات حقوق الانسان وغيرها ، وعبر عن هذا الاتجاه **صلاح عيسى وعادل حسين وحسين عبد الرازق ومجدى حسين وعبد المنعم سليم** . وقال **كامل زهيرى** أننا ينبغى أن نكسب كل من يقف مع الصحفيين لاسقاط القانون ، أما من يريد اسقاط الحكومة فله أن يفعل ذلك فى حزبه ، وأوضح **عادل حسين** أننا فى معركة محددة مع الحكومة ولسنا فى معركة صفرية . وأضاف **حسين عبد الرازق** لعناصر القوة ، المواقف التراكمية السابقة لمجلس النقابة ، ومظاهرة الصحفيين فى مؤتمر ١ يونيو واعتصام ٦ يونيو . كما أضاف **خليل رشاد** لعناصر القوة الوضعية الخاصة بنقابة الصحفيين كإطار تنها تتصل مباشرة بالرأى العام ، وبسبب تمثيل كل تيارات المجتمع فى مجلسها بصورة يتعذر معها القول أن لونا معينا قد سيطر عليها.

ولم ينشأ جدال حول سقف الحركة ، بين جميع المشاركين فى الاجتماع الذين اتفقت كلمتهم على ضرورة **اسقاط القانون** ، ولكن الاجتهادات تنوعت فى **كيفية تحقيق** الهدف ، حيث ألح **ابراهيم نافع** على امكانية تحقيق حل بالتوازى ، أى يرد للصحفيين ما سلب منهم ، مع الحفاظ على اعتبار الدولة ، بينما الح آخرون على **امكانية اصدار قرار له قوة القانون** بالغاء العمل باحكام القانون ٩٣ لسنة ٩٥ والاحتكام **إلى المحكمة الدستورية العليا** ، أو دعوة مجلس

الشعب لجلسة طارئة لاصدار تشريع جديد، وهو اتجاه أشار اليه ياسر مرزوق وعبد المنعم سليم ومحمود معوض.

ولم يرفض المشاركون مبدأ الحوار ، ولكنهم ألحوا وخاصة صلاح عيسى وحسين عبد الرازق وعادل حسين ومجدى حسنين وجمال بدوى على ضرورة أن يكون الحوار مسنودا بأكبر قوة ضغط ممكنة ، كأوراق فى يد المفاوض ، بينما أكد عبد العال الباقورى على اتفاق رؤساء تحرير الصحف على اسقاط القانون دون تأجيل أو تأويل ، واقترح مصطفى بكرى تفويض المجلس فى حل وسط قبل انفجار الموقف برمته ، كما اقترح مجدى الدقاق أن يعتمد الحوار على قناة مباشرة مفتوحة مع الرئاسة وعلى ضرورة تحييد الرئيس.

وأكد النقيب أنه بالنسبة لهذا القانون لايوجد حلول وسط ، وعرض مشروعات القرارات المقدمة للمجلس ، وقال أنه سوف يتسلح فى مواجهة القانون بمذكرة قانونية ومذكرة سياسية واقتراحات محددة.

وأكد حسين عبد الرازق بشكل خاص على سلاح الاضراب كأحد وسائل المقاومة ، على أن يكون استخدامه تدريجيا ، وعلى فكرة ترك مساحة بيضاء فى الصحف للاحتجاج على القانون ، وتفويض المجلس فى اعلان الاضراب العام - عندما تتأزم المفاوضات وقدم اقتراحا مكتوبا للعرض على الجمعية العمومية ينص على مايلى:

والجمعية العمومية لنقابة الصحفيين المنعقدة بصورة طارئة لمناقشة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٨، والذى يهدف إلى القضاء على حرية الصحافة بتجريمه كل أشكال حرية التعبير والرأى خاصة من خلال الصحف ، وفرض مزيد من القيود على حق المواطنين فى الحصول على المعلومات ، وتصفية حق النقد ، وحرمان الصحفيين والكتاب من ضمانة عدم الحبس الاحتياطى المقررة منذ ٤٥ عاما حماية لحرية الصحافة، وانتهاك الدستور والقانون بأشكال مختلفة منها حرمان الصحفيين من قاعدة مستقرة تحمل حسن النية والاعتقاد بمشروعية الفعل سببا للإباحة.

وبعد أن أحيطت علما بالمواقف الايجابية التى اتخذها مجلس النقابة ومؤتمر الصحفيين الذى عقد يوم الخميس أول يونيه ، واعتصامهم بمقر نقابتهم يوم الثلاثاء ٦ يونيه، وبالدراسات المختلفة التى تناولت الآثار المهنية والقانونية والسياسية لهذا القانون الشاذ ، وبيانات الاحزاب والنقابات ومنظمات حقوق الانسان ومركز المساعدة القانونية ، وبرقيات وبيانات التضامن من المنظمات العربية والدولية.

تقرر

أولا : رفضها لهذا القانون وادانتها لكل الذين ساهموا فى اعداده بليل واصداره بصورة مباغتة أدت إلى تجاهلهم الاستماع إلى رأى الصحفيين ونقابتهم، وإلى رأى المجلس الأعلى للصحافة طبقا للمادة ٤٤ من قانون سلطة الصحافة وإلى مجلس الدولة الذى يشترط قانونه(المادة ٦٣) ضرورة عرض أى تشريع على قسم التشريع بالمجلس قبل اصداره.

ثانيا : تأييد كافة المواقف المسئولة التى اتخذها مجلس النقابة معبرا فيها بوضوح عن جموع الصحفيين وعن شرف مهنة الصحافة.

ثالثا: تكليف مجلس النقابة باتخاذ كافة الخطوات العملية التى تستند للدستور ومواثيق حقوق الانسان لاسقاط هذا القانون وبصفة خاصة..

١- ممارسة الاساليب الاحتجاجية بصور متعددة وتحديداً:

أ- دعوة الصحفيين فى كافة المؤسسات والصحف المصرية للامتناع عن العمل لمدة ساعة والاعتصام بأماكن عملهم فى شكل جماعى يوم الاثنين ١٢ يونيه ١٩٩٥ من الساعة الواحدة الى الثانية ظهراً.

ب- تخصيص مساحة فى الصفحات الأولى بكافة الصحف والمجلات تنشر يوميا اعتبارا من يوم الاثنين ١٢ يونيه ١٩٩٥، تسجل اعتراض جموع الصحفيين على هذا القانون.. وحتى الغائه.

جـ- اصدار قرار بالاضراب العام لمدة ٢٤ ساعة وتعطيل صدور الصحف المصرية احتجاجا على القانون فى الوقت الذى يقرر فيه المجلس ذلك.

٢- دعوة مجالس النقابات المهنية لاجتماع خلال هذا الاسبوع بمقر نقابة الصحفيين للاتفاق على الخطوات المشتركة لاسقاط هذا القانون.

٣- مخاطبة الهيئات العربية والدولية المهتمة بالحريات وحقوق الانسان وحرية الصحافة لطلب مساندتها للصحفيين ونقاباتهم فى نضالهم العادل دفاعا عن حرية الصحافة.

رابعا: اعتبار الجمعية العمومية غير العادية فى حالة انعقاد دائم على أن تعود للاجتماع يوم السبت ٨ يوليو ١٩٩٥، لسماع تقرير من مجلس النقابة واتخاذ القرارات الضرورية».

ودعم نفس الاقتراح عادل حسين وجلال عارف وخليل رشاد ..

وكان واضحا الحاح معظم المشاركين على ضرورة اضافة الاضراب إلى مشروعات القرارات التى أعدها مجلس النقابة ، بينما حذر د. محمد سيد وصلاح الدين حافظ من النتائج الخطيرة إن فشل استخدام هذا السلاح.

وتوقع د. محمد سيد ألا ينجح فى الصحف القومية إذا عارضه رؤساء التحرير ، بينما تخسر الحركة صحف المعارضة أن احتجبت .

وأشار محمود سامى إلى أهمية ادانة الذين أصدروا هذا القانون وأيد مجدى مهنا احالة كاسرى الاجماع إلى التأديب ولكنه عارض الفصل.

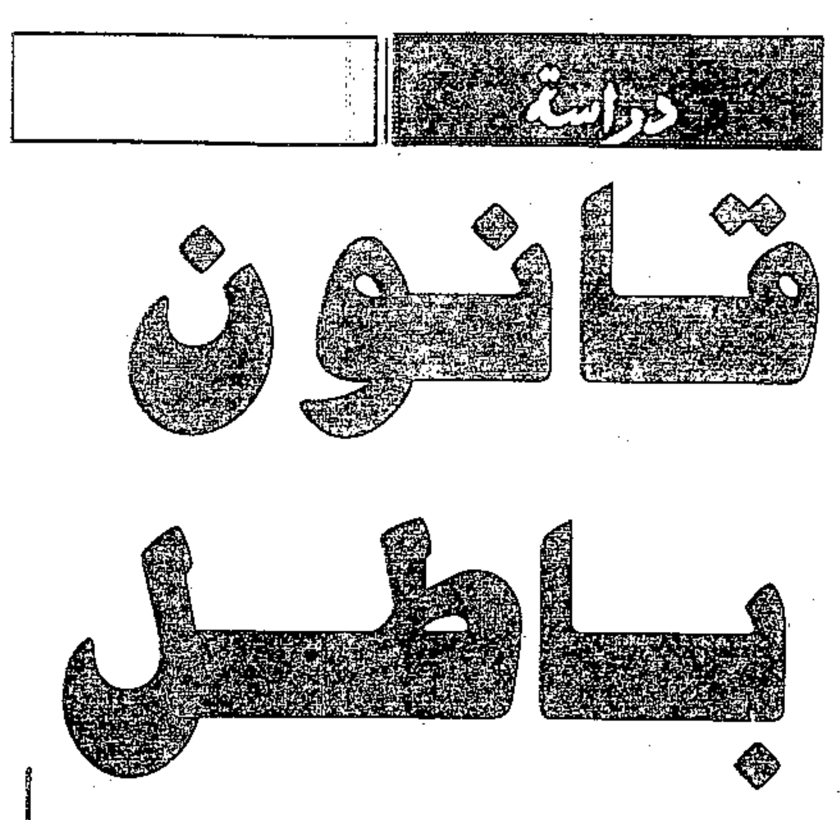
وفيما يخص الجمعية الطارئة نبه صلاح الدين حافظ إلى أهمية الحشد السليم وحذر من محاولات منع الصحفيين من الحضور ، كما حذر من انفلات البعض وتكرار مأساة المحامين فى نقابة الصحفيين.

وألح صلاح عيسى على أن هناك تيارا متشددا فى صفوف الصحفيين وأن صوت هذا التيار ينبغى أن يكون مسموعا دون حساسية من أحد لأنه ليس موجها ضد النقيب أو مجلس النقابة ، بل على العكس من شأنه شد أزر المفاوض وتدعيمه و طالب بأن يعلو المجلس خطوة فى قراراته حتى يمكن الوصول إلى حل معقول مع المتشددين وحتى تعكس القرارات روح الإجماع.

بينما عارض نبيل عبيد ومجدى حسنين وإبراهيم عيسى أى اتجاه لأن يكون انعقاد الجمعية بهدف تفويض المجلس فى التصرف، وألح نبيل عبيد على أن هذه الجمعية العمومية أن تحدد للمجلس سقف الحلول المحتملة ، وأن تكون رقيبة عليه ، وأن تصدر عنها قرارات بشأنه ، وطالب ابراهيم عيسى بالابتعاد عن أى عبارات غامضة فى القرارات ، وأكد محمود المراغى على أهمية الجمع بين الحزم والمرونة وبين قدر من العقل وقدر من الضغط حتى يمكن فتح قنوات الحوار.

وأشار كامل زهيرى إلى امكانية كسب المعركة ، باستخدام سلاح النفس الطويل ، واستمرار الحملة الصحفية ، والتدرج فى استخدام أسلحة الضغط ، واستثمار تجربة النقابة مع مشروع السادات لتحويلها لنادٍ ، والتى استمرت فيها أعمال المقاومة من يناير حتى يوليو ٧٩ حتى حسم الصحفيون المعركة لصالحهم.

واختتم ابراهيم نافع الاجتماع بأن المجلس قد استفاد من كل الملاحظات التى أثيرت ، وأمل أن يساهم الجميع فى انجاح الجمعية الطارئة.



بتكليف من مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان أعد «حسين عبد الرازق» دراسة تحت عنوان «القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ عدوان على حقوق الانسان واهدار لحرية الصحافة».

ولقد قام المركز بطبع هذه الدراسة ونشرها يوم الخميس أول يونيه ١٩٩٥ وتوزيعها فى المؤتمر الذى عقدته النقابة فى نفس اليوم، وفى الجمعية العمومية التى عقدت يوم ١٠ يونيه، كما قام بترجمتها إلى اللغة الانجليزية وارسالها إلى كل المنظمات المهتمة بحرية الصحافة والحريات العامة وحقوق الانسان. ورغم نشر هذه الدراسة فى صحيفة «الوفد» وتوزيعها على الصحفيين، فقد وجدت اليسار أهمية لنشر أجزاء رئيسية منها فى هذا الملف.

يحقق القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ثلاث نتائج:

١- التوسع فى إدخال أفعال غير مؤثمة إلى دائرة التجريم. مثل «نشر البيانات أو الاشاعات المغرضة أو الدعايات المثيرة إذا كان من شأن الأفعال المذكورة إثارة الفزع بين الناس أو الحاق الضرر بالمصلحة العامة أو ازدراء مؤسسات الدولة والقائمين عليها أو اذا كان ذلك بقصد الإضرار بالاقتصاد القومى للبلاد أو بمصلحة قومية لها أو ينشأ عنه هذا الضرر.

٢- تشديد العقوبات: بعد أن كانت العقوبة تعطى للقاضى إما الحكم بالحبس أو الغرامة أو كليهما معا، أصبح الجمع بين الحبس والغرامة وجوبيا فى كثير من المواد ورفعت عقوبة الحبس من ٢٤ ساعة كحد أدنى لسنتين كحد أقصى إلى سنة كحد أدنى وإلى ما بين ٥ سنوات و١٥ سنة كحد أقصى ورفعت الغرامة من ٢٠ جنيها كحد أدنى و٥٠٠ جنيه كحد أقصى إلى ٥٠٠٠ جنيه كحد أدنى و ٢٠٠٠٠ جنيه كحد أقصى.

٣- أباح للنيابة العامة الحبس الاحتياطى فى قضايا النشر بواسطة الصحافة. وقد تناول هذا القانون بالتعديل والالغاء ٢٤ مادة من مواد قانون العقوبات ومادة واحدة من قانون الاجراءات الجنائية ومادة واحدة من قانون نقابة الصحفيين وأهداف هذا القانون تتناقض تماما مع كل الاهداف الواردة فى المذكرة الايضاحية وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية.

*** فالقانون يجرم بالفعل كل أشكال حرية التعبير والرأى خاصة من خلال الصحف ويهدف إلى فرض مزيد من القيود على حق المواطن فى الحصول على معلومات وعلى حق النقد وينهى عمليا حرية الصحافة والصحفيين.**

فعلى عكس ما طالب به المؤتمر الثانى للصحفيين من ضرورة إلغاء وتعديل المواد المغلظة على حرية الصحافة والرأى والنشر الواردة فى قانون العقوبات المصرى خاصة المواد ١٠٢، ١٠٢ مكرر، ١٧١، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١.

ومطالبته «**بإلغاء كل القوانين والأوضاع والأعراف الاستثنائية التى تحد من الحريات العامة والفردية والخاصة أو ما يتعلق بحقوق وحريات الرأى والمعتقد بما لا يعوق قوى المجتمع عن مقاومة الإرهاب...**

إذ بالقانون يغلظ العقوبات بصورة غير مسبوقة -وفى المواد المذكورة تحديداً- ويضيف اليها جرائم جديدة لم تكن واردة من قبل أو مؤثمة، فمثلا: المادة ١٠٢ مكرر كانت تعاقب بالحبس وغرامة لا تتجاوز ٢٠٠٠ جنيه فإذا بعد إضافة نصها إلى المادة ١٨٨ تصل العقوبة إلى السجن من ٥ إلى ١٥ عاماً وغرامة تصل إلى ٢٠٠٠٠ جنيه.

- استخدم القانون فى توصيف الجرائم المضافة أفعالا غير حاسمة المعنى ولا محددة الدلالة ومطاطة تحتمل العديد من التفسيرات والتأويلات مثل..

بيانات أو اشاعات مغرضة..

دعايات مثيرة..

تكدير السلم العام..

ازدراء مؤسسات الدولة والقائمين عليها..

بقصد الاضرار بالاقتصاد القومى للبلاد أو بالمصلحة القومية لها أو نشأ عنه هذا الضرر.

وهى عبارات قد تضع تحت طائلة العقاب كل خبر أو رأى أو مقال أو عنوان أو تحقيق

أو كاريكاتير ينشر في الصحف ولا ترضى عنه الحكومة.

-النص الوارد في المادة ١٨٨ الأصلية والمعدلة يضع عبء إثبات صحة الخبر على الصحفي وليس على النيابة العامة أو من يكذب الخبر المنشور وهذا النص يعود إلى عام ١٩٢٥ أيام زيور باشا الذي نقل هذا النص من المادة ٣٧ من القانون الفرنسي ١٨٨١ بعد أن حذف من النص اذا نشر خبراً كاذبا بسوء نية.

- المادة ١٠٢ مكرر التي تم إضافتها إلى المادة ١٨٨ نموذج لدس القوانين والمواد الاستثنائية إلى بنية القانون العام فكما تعترف المذكرة الإيضاحية للقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ والذى أضاف هذه المادة لقانون العقوبات والمعدلة بقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠ يقر بأنها مستمدة من أحكام الأمر العسكري رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢ وبدلا من إلغائها يضاف مضمونها مرة ثانية إلى المادة ١٨٨.

**** القول بأن المادة ١٣٥ من قانون العقوبات والمادة ٦٧ من قانون نقابة الصحفيين تتعارض مع المادة ٤٠ من الدستور وأنها تميز الصحفيين على سائر المواطنين قول غير صحيح وباطل للأسباب الآتية:**

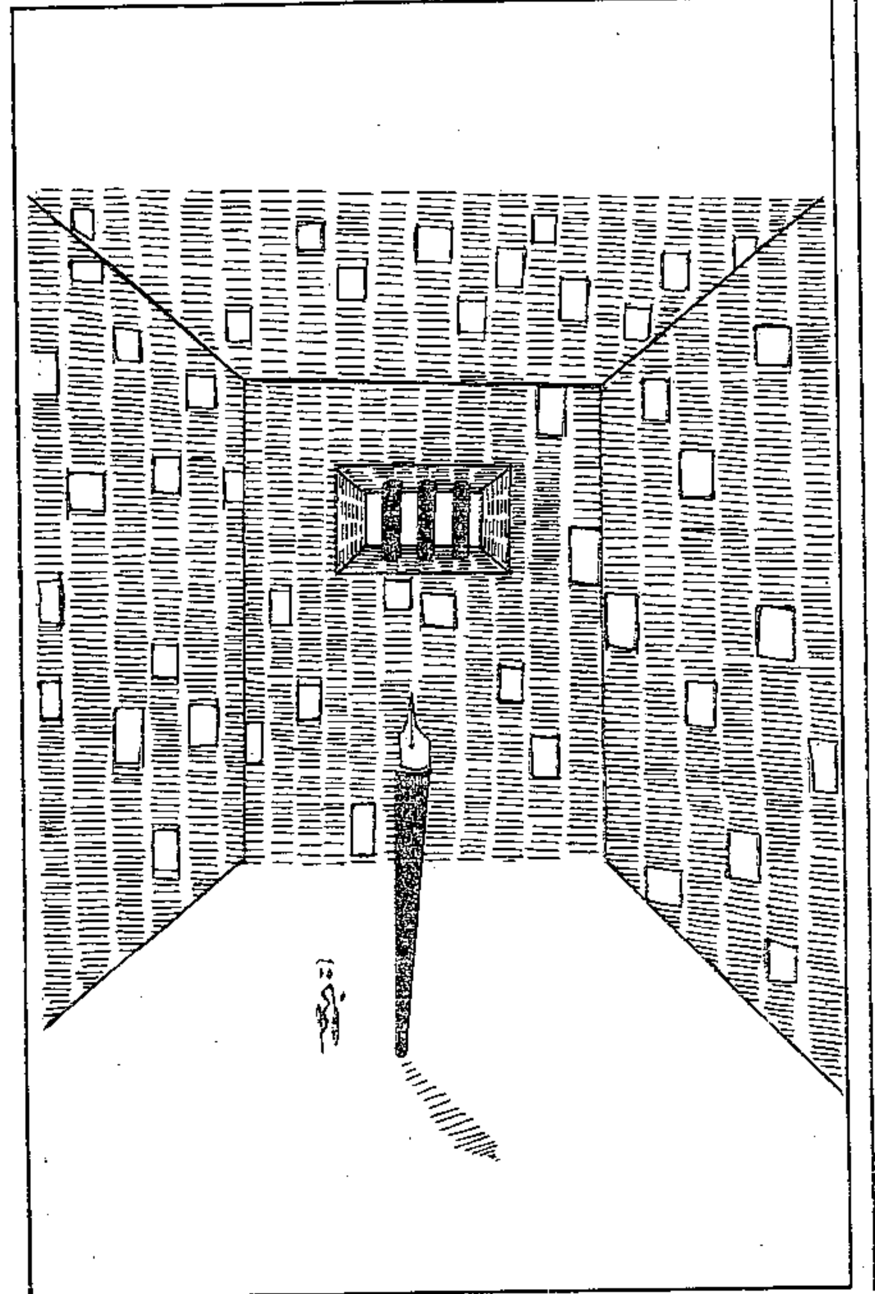
-فالمادة ١٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ استهدف منها المشرع- في العهد الملكي- إحاطة اجراءات التحقيق والمحاكمة بالنسبة للصحفيين بضمانات تكفل عدم تقييد حريتهم وحبسهم أثناء التحقيق خشية اتخاذ الحبس الاحتياطي اداة للاضطهاد الحزبي وحماية لهم من أن يكونوا ضحية تلفيق أو افتراء، خاصة وأن المشرع المصري لم يضع نظاما خاصا للحبس الاحتياطي بخلاف بعض التشريعات في بلاد أخرى التي جعلت للحبس الاحتياطي أماكن خاصة يطلق عليها «بيوت الحبس الاحتياطي» أو «بيوت العدالة» رفقا بالأشخاص الذين لم يفصل في أمرهم القضاء وقد يكونون مع كل ما وصموا به أبرياء.

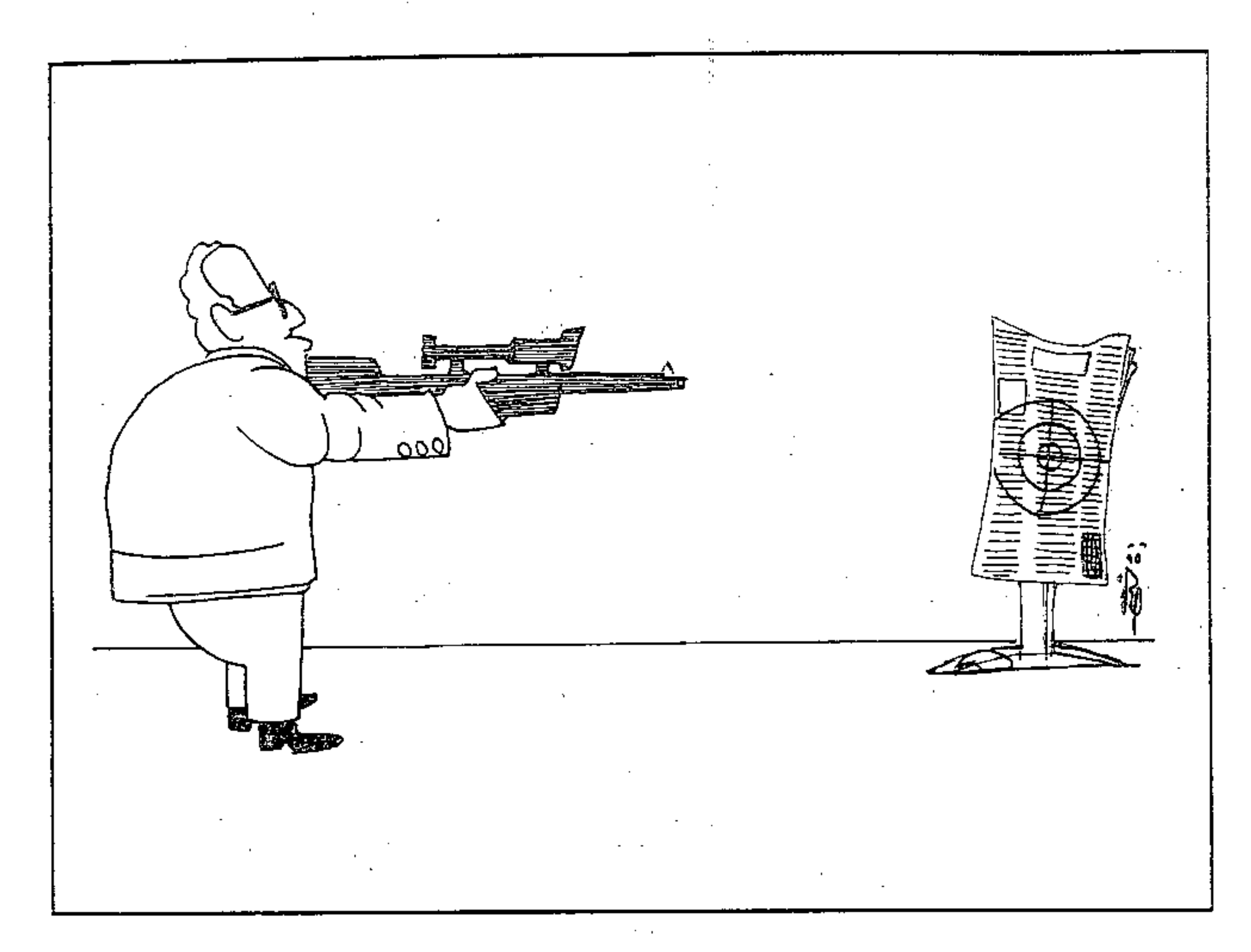
وأجريت احصائية عن الفترة من ١٩ أكتوبر ١٩٢٤ حتى ١٦ نوفمبر ١٩٤٧ تناولت عدد التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة مع الصحفيين والتي بلغت ٢٦١ تحقيقاً. وتبين أن ١٨٩ منها انتهى بالحبس وقدم للقضاء، ٧٢ قضية حكم بالإدانة في ١١ قضية منها فقط و قضى في معظمها بإيقاف التنفيذ وبلغ عدد الصحفيين الذين حبسوا احتياطيا فيها ٤٨ صحفيا وعدد الاحكام التي صدرت الإدانة في قضايا حبس فيها صحفيين إحتياطيا ٤ قضايا فقط ومجموع الكفالات المالية التي دفعت من الصحفيين ٦٥٧٠ جنيهاً. وقد عدلت هذه المادة ١٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية في أغسطس ١٩٥١ بناء على اقتراح المرحوم الدكتور عزيز فهمى عضو مجلس النواب، وجاء في تقرير اللجنة التشريعية بمجلس النواب «المضبطة ٣٩ بتاريخ ١٣ أغسطس».

«تمشيا مع التطور التشريعي في الأمم المتحضرة رأت اللجنة أن تحاط جرائم الرأى بشئ من الحيطة تقديسا لحرية الرأي فأخذت بالنظرية التي تمنع الحبس الاحتياطي في جرائم الرأي ومع هذا فقد وجدت اللجنة أن هناك فارقا بين جرائم الرأي وجرائم النشر.

إذ أن هناك من بين جرائم النشر جرائم لا تتصل بجرائم الرأى في شئ ولذا رئى استبقاء هذه الجرائم ككل الجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي.

وأجمعت اللجنة على أن الجرائم التي تتناول العيب في الذات الملكية لا تعتبر من جرائم الرأي لأنه ليس للناشر حق طلب إثباتها إعمالا لنص المادة ٣٣ من الدستور التي تقرر أن الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس ورأت اللجنة أن الطعن في الأعراض وإفساد الأخلاق ليست من جرائم الرأى في شئ ويجب استبعادها ، استبدال المادة الخاصة





بالعيب فى الذات الملكية بمادة تعاقب على إهانة رئيس الجمهورية.

والحبس الاحتياطى فى القانون اجراء وقائى، ويقصد به الحيلولة دون التأثير فى التحقيق لاثبات الجريمة أو اخفاء الأدلة أو التأثير فى الشهود أو هرب المتهم اذ لم يكن له سكن إقامة وعمل دائم . وجرائم النشر تتم عن طريق الصحف وتثبت فعلا بمجرد النشر فلا محل للخوف من ضياع الأدلة أو التأثير فى الشهود أو الخوف من هرب المتهم (الصحفى) حيث أن الصحفيين شخصيات عامة لهم محل إقامة ومحل عمل دائم ومعروف.

وعدم جواز الحبس الاحتياطى سواء فى قانون الاجراءات الجنائية أو قانون نقابة الصحفيين كان قاصراً على النشر فى الصحف، ومن ثم فالقانون لم يكن يميز فئة من المواطنين ويخالف الدستور ولكنه كان يتعامل مع جرائم لها طبيعة خاصة ولا يرد عليها الحاجة لاستخدام هذا الاجراء الوقائى.

ومن ثم حرص المشرع فى العهد الملكى والعهد الناصرى على منع هذا الاجراء حتى لا يساء استخدامه فى غير ما شرع له.

«القول بأن أهداف القانون حماية الحياة الخاصة وعدم المساس بحريتها قول مردود عليه فالدكتور **صالح منصور** فى رسالة الدكتوراة المقدمة إلى الجامعة باللغة الفرنسية فى صفحة ٢٣٤ ينقل عن الفقيه «بارتلى» حول التمييز بين حق النقد للشخص العادى وحق نقد رجال الدولة أو الحكام فى مقالة المنشور فى المجلة السياسية أو البرلمانية يناير ١٩٣٧ ص ٨ وما تلاها.

«لا جدال فى أن للشخص العادى الحق المطلق فى أن يترك وشأنه ولكن فى ظل الديمقراطية عندما يقدم المرء نفسه إلى مواطنيه بأنه جدير بأن يحكمهم فلا أعتقد بأن له الحق فى إقامة الحواجز والخنادق داخل وجوده ، وأن يخط مناطق محرمة داخل شخصيته فإن من يهب نفسه يهبها بالكامل وإذا كان لدى المرء أمور يرغب فى اخفائها فليس أمامه سوى أن يبقى فى حاله أو أن يقبل المخاطرة.

وقضت محكمة النقض المصرية فى ٦/ ١١/ ١٩٢٤ بأنه **«من المتفق عليه فى جميع البلاد الدستورية أن الطعن فى الخصوم السياسيين بنوع عام يجوز قبوله بشكل أعم وأوسع من الطعن فى موظف معين بالذات وأن الشخص الذى يرشح نفسه للنيابة عن البلاد يتعرض عن علم بأنه يرى كل أعماله هدفا للطعن والانتقاد.**

وأن المناقشات العمومية مهما بلغت من الشدة فى نقد أعمال وآراء الأحزاب السياسية يكون فى مصلحة الأمة التى يتسنى لها بهذه الطريقة أن تكون لها رأي صحيح فى الحزب الذى تثق به وتؤيده.

«نقض ٦/١١/١٩٢٤ رقم ٧٧٤ لسنة ٤١ق.

ويقول الدكتور **محمد عبد الله** فى كتابه جرائم النشر ص ١١٤ درجة تحمل الشخص العمومى تتناسب طرديا مع نوع المسئولية وجسامتها فكلما كان الموضوع الذى تصدى له حساسا متصلا بعواطف الجمهور ، وكلما كانت المسئولية التى يتحملها جسيمة كلما زاد ما ينبغى أن يحمل من وطأة حرية الفكر وتكاليفها فى الشئون العامة بالنسبة

للرجل العام، ويجب أن يسلم بأن التصدى للمسئولية الجسيمة فى الموضوع الحساس معناه التعرض بأن يحكم عليه بعض الناس وهم فى حدود حسن النية حكما مبناه إساءة الظن نتيجة للقلق الطبيعى على ما يعتقدون أنه حيوى بالنسبة لهم.

ذلك القلق الطبيعى الذى هو مظهر إدراك المواطن واهتمامه بالشئون العامة وغيرته عليها . أو قل هو مظهر لشدة شعور المواطن بواجبه العام فى النظام الديمقراطى.

*** ليس صحيحا ما تدعيه المذكرة الإيضاحية والمفسرين والشارحين للقانون من أن ما ينشر فى الصحف هذه الأيام يشكل عدوانا على حرية الرأى والكلمة وتهديدا للديمقراطية.**

وإنما الحقيقة أن الحكومة قد ضاقت بالمساحة المحدودة والمتاحة لحرية الكلمة والنقد وحق القارئ فى الحصول على المعلومات وما تعتبره الحكومة سباً وقذفاً وتشهيراً وإنما هو فى الواقع نقد مباح.

يقول المستشار الدكتور عماد النجار فى كتاب النقد المباح ص ٢٠٨ أن الرأى الذى يبديه الناقد لا يلزم كى يفلت من العقاب ان يقره المجتمع عليه أو حتى أقليته أو أغلبيته منه، فيستطيع الناقد أن ينفرد برأى خاص به ولو خالف سائر البشر ما دام هو صادق فيما يبديه من آراء . إن التاريخ علمنا أن الرأى الذى يبدو مسرفا فى الخطأ اليوم قد يكون هو الصحيح غدا وإن الذى كان صحيحا بالأمس هو ذاته خاطئ اليوم.

إن كل نقد ينطوى على قدر من القذف والسب والإهانة وإذا كان النقد والقذف والسب والإهانة تعتبر جرائم فمع ذلك بالنسبة للنقد السياسى فهو يعتبر من النقد المباح والسب المباح والإهانة المباحة».

وقد أكد القضاء المصرى طوال تاريخه هذا المفهوم لحق النقد المباح فقضت محكمة جنايات مصر فى ١٩٢٩/١/٢٤ ببراءة الدكتور محمد حسنين هيكل من تهمة القذف فى حق رئيس الوزارة وزعيم الأمة فى ذلك الوقت سعد باشا زغلول واتهامه بالخيانة والعمالة مع الإنجليز والاتفاق سرا على ما فيه التنازل عن كثير من حقوق مصر وقال الحكم فى أسبابه وحيث أنه بالاطلاع على تلك المقالة تبين أن أهم ما جاء بها هو نسبة الرئيس علانية الإنجليز والاتفاق معهم ولا ترى المحكمة فى تلك العبارة ما يمكن اعتباره ماسا بكرامة دولة رئيس الحكومة باعتباره من رجال السياسية المعرضة أعمالهم بحكم طبيعة رقابتهم للنقد السياسى وحسبنا دليلا على ما ذكر ما نراه فى أغلب الأحيان من النقد المر فى الجرائد الأجنبية ثابتة قبل المتهم ويجب براءته منها ».

وفى نفس العام ١٩٢٤ نقضت محكمة النقض حكما لمحكمة جنايات مصر كان قد صدر بمعاقبة صحفى فى تهمة إهانة مجلس النواب والشيوخ لنشره **مقالة نسب فيها إلى فريق الأغلبية فيهما أنه يعبد الحكومة ولا يحب الوطن ويضحيه لشهواته وأنه جائع منحط ووظيفته هى إلتهام الوطن ، أنه محب للمال ومن السهل استرضاؤه وأنه غير حريص على خدمة الأمة ونسب إلى** رئيس مجلس النواب أنه **جاهل لا يدرى عمله ولا إرادة له.**

ونقضت المحكمة العليا «محكمة النقض» حكم الإدانة وبرأت الصحفى وكان الأساس الذى اعتمدت عليه هو تحديد القصد الجنائى **المطلوب فلم تر أن القصد الجنائى يتوافر ويفترض بمجرد نشر العبارات مع العلم بمعناها** ورأت محكمة النقض أن تبحث جميع ظروف الدعوى لمعرفة ما اذا كان قصد الناشر للمقال منفعة للبلاد أم مجرد الاضرار بالأشخاص المطعون عليهم.

وفى عام ١٩٢٦ نقضت المحكمة العليا أيضا حكما لمحكمة جنايات مصر كان قد قضى بإدانة صحفى بتهمة إدانة رئيس الوزراء لأنه نشر مقالات **نسب فيها إلى رئيس الوزراء الجهل وقصر النظر والبعد عن الفطنة** ،ونسب إلى أعضاء مجلس **النواب والانحطاط والدناءة فى أخلاقهم والطمع والجشع** فنقضت الحكم وبرأت الصحفى وحملت كل كلامه على محمل النقد المباح وقالت أنه وأن **كان قد استعمل فى النقد شيئا كثيرا من الشدة ومن قوارص الكلمة إلا أنها جاءت من باب المبالغة والرغبة فى التشهير بالفعل ذاته كما هى خطة المتهم فى كتاباته المستفادة من عباراته المبالغة.**

وفى عام ١٩٤٧ نشر صحفى فى جريدة الوفد المصرى مقالا جاء فيه عن دولة رئيس الوزراء انه ذو ماض أثيم وأنه مفرط فى حقوق مواطنيه متآمر مع الإنجليز مزيف لإرادة الشعب وأنه **محامى مستر إتلى ومستر بيفن».**

وقضت محكمة جنايات مصر فى ١٩٤٧/١١/٤ ببراءة الصحفى من تهمة سب رئيس الوزراء وقالت أن المقال الأول من المقالين المؤسس عليهما الإتهام يبدو من سياق عبارته أن المتهم ضمنه نقداً لسياسة المفاوض المصرى واستهجانه لعدم تمسكه بجميع المطالب المصرية فى تضاعيفه ألفاظ عنيفة يبرز فيها رأيه فى علة إنقطاع المفاوضات وأن هذه الألفاظ لا يقصد منها السب بل هى نقد لموقف خصم سياسى ازاء سياسة البلاد ومصلحتها العليا التى توجب أن يدلى كل برأيه فى المسائل السامة التى تمس كيان الجماهير . وأن الكاتب لا يحاسب على نظره وتقديره لموقف غيره من الرجال العموميين ما دام هذا النقد كان للمصلحة العامة ،لم يقصد منه مجرد النقد . ورفضت محكمة النقض الطعن الذى رفعته النيابة عن هذا الحكم د ١٩٤٨/٦/١٥ طعن ٥٣-١٨ق.

فى نفس العام نشر صحفى بجريدة الاخوان مقالا بعنوان«**المقامر بمصير أمه**» جاء فيه عن رئيس الوزارة فما بالك بمن يقامر بمصير أمة وحياة شعب وليته يملك ذلك وهو مفروض فيه وإنما هى الثقة المغتصبة والوكالة القاهرة والزعامة المفروضة . أما المقامر فهو «فلان باشا» وأما السلعة فوادي النيل ، ولكنه عاد فتذكر أنه رجل من الطراز القديم الذى تربى على موائد المستعمرين ودعامة من دعامات الاقتصاد الذى بناه اليهود بدمائهم وأموالهم إنه أحد الباشوات الذين لا يدرون مصيرهم اذا استقل الشعب وتولت عنه تلك اليد الآثمة التى تحمى مخازيه .. ثم ليسافر إلى بلاد الإنجليز ليمرغ كرامة مصر فى الأوحال وليخترع نوعا من التسول هو الاستجداء السياسى ، وقدمت النيابة الصحفى الى محكمة جنايات مصر بتهمة السب ، فقضت ببراءته وقالت «إن العبارات الواردة كما يدل سياق المقال لا تحوى سبا أو خدشا للاعتبار وإنما هو نقد سياسة فلان باشا التى خالفها فريق كبير من البلاد بصدد المفاوضات ومناظرة بين طائفة من المتشددين فى المطالب وبين المكتفين ببعضها ومفاضلة بين قدماء الساسة الذين نبتوا فى عهد الاحتلال وبين شباب السياسيين الذين يطمعون لانتزاع مقاليد الحكم فى البلاد اعتقادا منهم بأنهم خير من يمثل مصالحهم .وليس فى هذه المعانى سب بل هى نقد مباح صادر بحسن نية للمصلحة العامة القضية ٤ صحافة الدرب الأحمر سنة ١٩٤٧.

*** ويكشف القانون عن المزيد من العداء لحرية الصحافة والديمقراطية فقد أضاف لنص المادة ٣٠٢ التى تبرأ من تهمة قذف موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة اذا حصل بسلامة نية وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند اليه اضاف فقرة بقول «ولا يغنى عن ذلك اعتقاده بصحة هذا الفعل» وذلك بعد أن أستقر قضاء النقد على اعتبار حسن النية**

واعتقاد القاذف بشرعية فعله سببا للاباحة.

في عام ١٩٤٦ قالت محكمة النقض وان حسن النية سبب عام لإباحة الجرائم عموما ومنها جريمة القذف، اذا صدقت نية الفاعل واعتقد بشرعية فعله (نقض ١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد جزء ٧ ص١٩٩، وما بعدها).

وقالت محكمة النقض أيضا أن قضاء النقض قد استقر على أن ركني حسن النية في جريمة القذف هو أن يكون الطعن صادر عن حسن النية أي الاعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح (نقض ١٩٥٩/١٢/٢٢ سنة ١٠ مجموعة الأحكام ص ١٠٥٥، نقض ١٩٦٢/١/٦ مجموعة الأحكام س ١٣ ص ٤٧، نقض ١٩٦٦/٢/٨ مجموعة الاحكام س ١٧ ص ١٠٦ -نقض في ١٩٦٩/٤/٧ س ٢٠ مجموعة الأحكام ص١٩٠٨.

*** بقيت ملاحظة أخيرة حول الشكل وأسلوب اصدار هذا القانون فقد تم استئناف المجلس جلساته يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٩٩٥ وقطع الأجازة التي منحت له دون إعلان سبب هذا الاستئناف وحرصت السلطات الحكومية على عدم تسرب نبأ هذا القانون حتى اللحظة الأخيرة.

فلم تدع الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم للاجتماع لمناقشة مشروع القانون.

ولم يعرض المشروع على مجلس الوزراء.

ولم يعرض مشروع القانون على قسم التشريع بمجلس الدولة بالمخالفة للمادة ٦٣ من قانون المجلس والتي تقضي بأنه على كل وزارة أو مصلحة قبل استصدار أي قانون أو قرار لرئيس الجمهورية ذي صفة تشريعية أو لائحة أن تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لمراجعة صياغته ويجوز لها أن تعهد إليه باعداد هذه التشريعات.

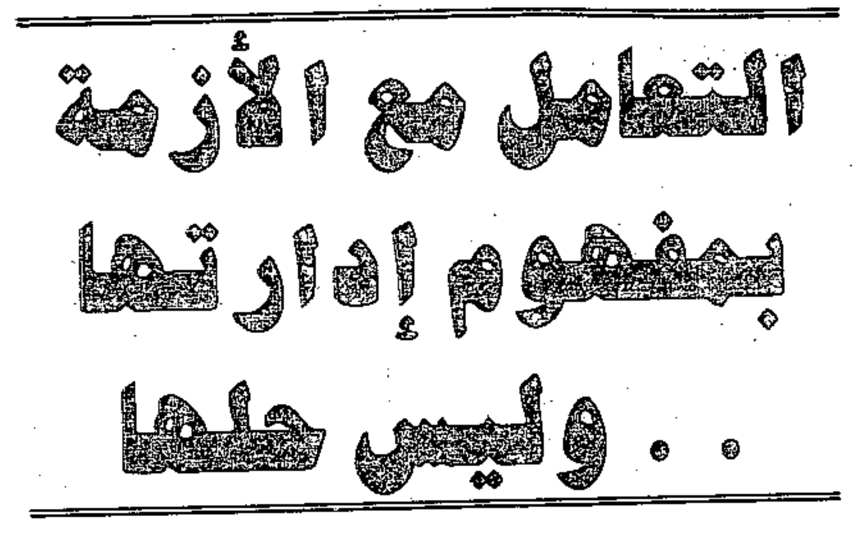
ولم يؤخذ رأي المجلس الأعلى للصحافة بالمخالفة للمادة ٤٤ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة التي تنص على أن يتولى المجلس الأعلى للصحافة «إبداء الرأي في مشروعات القوانين التي تنظم شئون الصحافة»، والمادة ٧٥ من اللائحة التنفيذية للقانون.

وعقدت لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب صباح السبت ٢٧ مايو ١٩٩٥ بعد أن دعي الأعضاء للاجتماع قبل الموعد ب ٢٤ ساعة «لمناقشة بعض **الأمور الهامة المتعلقة بعمل اللجنة»** دون أي اشارة للمشروع. وخلى جدول أعمال المجلس الموزع على الأعضاء من أي اشارة لمشروع القانون ووزع عليهم يوم السبت ملحق لجدول الأعمال. بالطبع في ظل هذا الحرص على السرية ومباغتة الرأي العام والمؤسسة التشريعية والرأي العام الصحفي لم يأخذ رأي نقابة الصحفيين مثلا في مجلس ادارة النقابة.

وهكذا يضاف قانون جديد إلى ترسانة القوانين المقيدة للحريات والتي تنتهك الحقوق الأساسية للإنسان.. يهدد -كما قال رؤساء الأحزاب السياسية المصرية- بتصفية ما بقى من هامش ديمقراطي محدود وتعريض استقرار الوطن وأمنه للخطر.

الخميس أول يونيه ١٩٩٥.





القديم يحتضر والجديد لا يستطيع أن يولد بعد، وفي هذا الفاصل تظهر أعراض مرضية كثيرة وعريضة في تنوعها..

أنطونيو جرامشي

لعل هذا المقتطف من المفكر والمناضل السياسي اليساري الإيطالي **أنطونيو جرامشي** أن يبدو مقطوع الصلة بما نحن فيه وما تواجهه الحركة السياسية الديمقراطية في مصر بعد صدور القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الذي يغتال حرية الصحافة وحقوق التعبير كافة باعتبارها المظهر الوحيد للتعددية الحزبية في مصر والتي وصفتها الدراسات الأكاديمية بأنها تعددية مقيدة ، وسوف يؤدي صدور القانون الجديد الى وصفها حتما بالتعددية الشكلية الخالصة.

ولكني أرى في كلمات جرامشي وصفا دقيقاً لحالتنا لا نحسب لأنني أحب قولا آخر لجرامشي وهو المنظر والمناضل الذي أسس **الحزب الشيوعي الايطالي** وسجنه الفاشيون لإثني عشر عاما متصلة حتى مات في سجنه بعد أن وضع أهم كتبه وفيها - يقول جرامشي ما معناه عندما يشعر الذكاء بالتشاؤم لابد أن يعمل تفاؤل الارادة عمله.

ولكنني أستهدي بكلماته الأولى الآن لأننا نعيش هذه الحالة بالضبط أو منذ الانقلاب الساداتي على اليسار الناصري سنة ١٩٧١ ، مروراً بإهدار نتائج حرب أكتوبر المجيدة، ثم انتهاج ما سمي بسياسة الانفتاح الاقتصادي وهبة يناير الشعبية سنة ١٩٧٧ التي أفزعت السادات بسبب الخيارات الجذرية الشعبية التي طرحتها فركب طائرته وذهب إلى القدس ليبدأ مسلسل الانهيار الصريح في **مواجهة الصهيونية والأمبريالية .. منذ ذلك الحين** دخلت بلادنا في أزمة عميقة شاملة عرفت مشروعين كبيرين للخروج منها.

أولهما مشروع الحركة الشعبية الديمقراطية العريضة التي مثلتها هبة يناير ١٩٧٧ وهو المشروع الذي انكسر لأسباب تاريخية وبنيوية ليس هنا مجال دراستها.

والمشروع الثاني هو البورجوازية الكبيرة التابعة ، التي خرجت من حادث المنصة متيقنة أن قدراً من الانفتاح الديمقراطي لابد أن يراكب ليبراليتها الاقتصادية وخضوعها المتزايد لشروط المؤسسات المالية الدولية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، فضلا عن تأكلها الداخلي وشعورها بالخطر المتربص بها خاصة بعد مقتل السادات.

وكانت **حرية الصحافة** هي العنوان العريض لهذا المشروع في مرحلته المباركية. كانت تلك الحرية -المشروطة أيضا بترسانة من القوانين المقيدة للحريات ، وعلى رأسها قانون سلطة الصحافة ذاته -كانت هي صمام الأمان في صراع طبقي محتدم دفعت فيه الطبقة العاملة المنظمة الثمن الأكبر بإضراباتها واحتجاجاتها المتوالية ضد المشروع الاستغلالي التابع ، وضد عملية الافقار المنظمة للجماهير الشعبية . ودفاعا عن تنمية وطنية مستقلة .

وكانت حرية الصحافة مرآة هذا الصراع الصادقة بعد أن احتكرت **الدولة الإذاعة والتليفزيون احتكاراً مطلقاً** لترويج سياساتها وايديولوجيتها التسلطية الاستبدادية أحادية الجانب والفقيرة في آن واحد ، والتي لم تجد أي غضاضة في استخدام الأقنعة الدينية وجلب الفتاوي لتسويغ القرارات والقوانين المعادية للشعب ونشر الخرافة والسحر ، ورغم أن جهازا آخر من أجهزة الدولة -الشرطة كان وما يزال منخرطا في مواجهة دامية للإرهاب الذي يرفع «المصاحف» في وجوهنا.

لم تكن حرية الصحافة في ظل «مبارك» أداة فقط لكشف الفساد الذي تحول إلى مؤسسة متشابكة الأطراف متعددة المستويات ، ولكنها كانت أيضا أداة لنقل ومراكمة وتعميم الخبرات العملية والتنظيمية والفكرية -التي أنتجتها حركة جماهيرية واسعة كان أبرز علاماتها الاضرابات الكبيرة الناجحة لعمال **كفر الدوار والسكك الحديدية والغزل والنسيج في المحلة ، والحديد والصلب في حلوان والنسيج في إيسكو** ، مع عشرات الإضرابات الأخرى في المصانع الصغيرة.

وعرفت الحياة السياسية ظاهرتين جديدتين هما **اعتصامات الفلاحين في بعض قرى الاصلاح الزراعي** دفاعا عن الأرض ، واعتصام **الفنانين** في نقاباتهم ضد قانون جائر وغير ديمقراطي وصولا إلى الإضراب عن الطعام .. ذلك الشكل الأصيل من الاحتجاج الذي انحدر إلينا منذ عام ١٩٥٤ حين أضربت النساء عن الطعام بقيادة الدكتورة **درية شفيق** في مقر نقابة الصحفيين مطالبات بحق النساء في المشاركة السياسية بالترشيح والتصويت ، وكان أن تضمن دستور ١٩٥٦ هذا الحق الذي قيل فيما بعد أن الثورة «منحته» للمرأة ، وصولا إلى إضراب المؤرخ والمفكر «صلاح عيسى» عن الطعام في مقر نقابة الصحفيين أيضا سنة ١٩٨٧ دفاعا عن حقه في **العودة إلى عمله** الذي فصل منه تعسفياً.

راكمت الحركة الديمقراطية إذن خبرات

فيئة عن طريق حرية الصحافة ،ولكنها ظلت متقرصة الجناح لأن الديمقراطية كان قد جرى إختزالها فى حرية الصحافة بينما كبلت القوانين المقيدة للحريات كل مظاهرها الأخرى فى الوقت الذى أنهضت فيه السياسات الاقتصادية للتكيف الهيكلى وذات الطابع الانكماشى إلى تقليص القاعدة الانتاجية للاقتصاد المصرى أى إلى التراجع العددى للطبقة العاملة المصرية المنظمة فى وحدات انتاجية كبيرة وسيادة هوس المشروعات الصغيرة ، وحمى الخصخصة والفساد المصاحب لها وقد فاحت رائحته حتى زكمت الأنوف لدرجة أن الحماة الأمريكيين للنظام أخذوا يعبرون عن قلقهم ، ولا يخفون تنكيرهم بصوت مسموع ومكتوب فى البدائل الممكنة . بينما يدفع الرعب من الجماعات الإرهابية التى تفرش الأرض لما يسمى بالمشروع الاسلامى المعتدل ، يدفع هذا الرعب بالقوى السياسية الديمقراطية ، التى كان قد أضعفها الحصار المضروب حول حركتها ، إلى محاولة الاقتراب من الحكم والتشبث بلشته بعد أن عجزت -لأسباب كثيرة -عن بناء ما أسمته بالبديل الثالث ، أى البديل الشعبى الديمقراطى فى مواجهة كل من الحكم الذى يغرق فى مستنقع الفساد ، والمشروع الآخر والذى لا يقل فسادا للإسلام السياسى والذى كشفت تجربته فى بعض النقابات المهنية عن فساد ان لم يكن يشابه الفساد الحكومى فانه لا يقل عنه بحال.

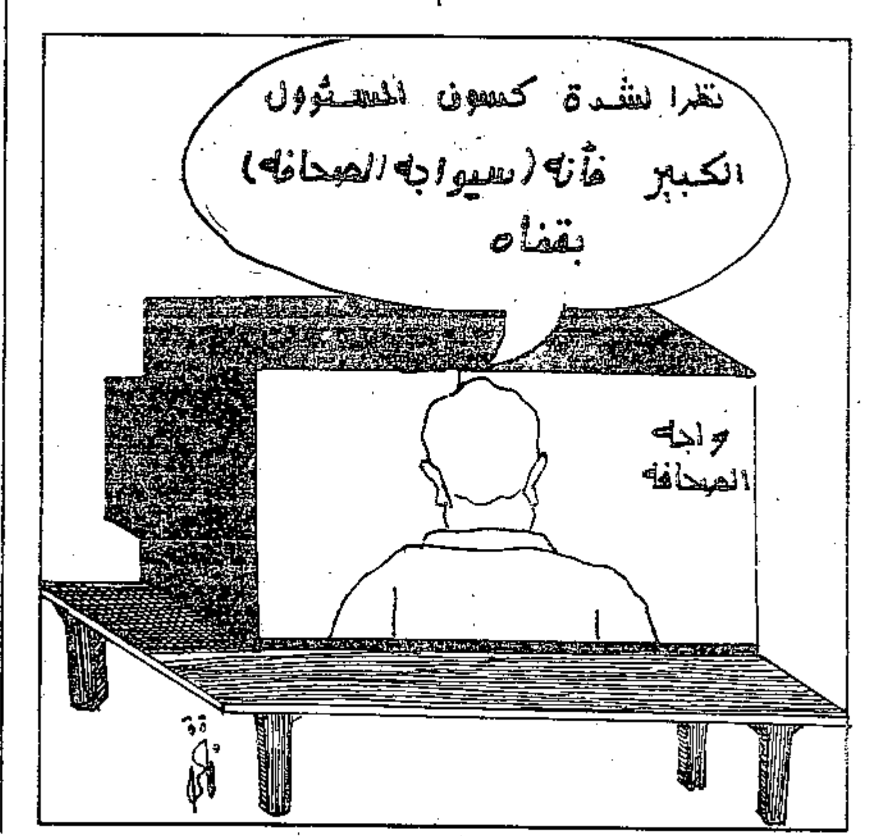
فى هذا السياق المركب المتعدد المستويات صدر القانون الجريمة ٩٣ لسنة ١٩٩٥ بطريقة تآمرية كشفت بصورة غير مسبوقة عن الافلاس الروحى والأخلاقى فضلا عن السياسى للطبقة الحاكمة ، ولبعض أبرز رموزها من المثقفين الذين أثبتوا أن بوسعهم أن يخدموا أى شئ وأن يلعبوا أى دور فى سبيل الاحتفاظ بمغانم السلطة وجوار السلطان وإننى لأذدريهم من كل قلبى..

وفى هذا السياق أيضا تأجج نوع من الصراع الخفى- لكن الوحشى -بين كل من سلطة الدولة وجهاز الدولة ومراكز القوة والحكايات المتداولة فى أوساط الصحفيين تدعم القول بوجود مثل هذا الصراع .وليس أدل على ذلك من أن عددا من الوزراء والقادة الكبار أكدوا لمجلس نقابة الصحفيين أثناء المفاوضات التى كلفتهم بها الجمعية العمومية التاريخية يوم ١٠ يونيه ، أنهم لم يعرفوا أى شئ مسبقا عن هذا القانون وقد فوجئوا به كما فوجئ به الصحفيون.

كذلك مر القانون بموافقة ما يقل عن خمسين نائبا من نواب الحزب الحاكم المندمج فى الدولة وجهازها ، كما عبرت جهات كثيرة فى أجهزة الأمن عن دهشتها لصدور القانون وقيل أن مباحث أمن الدولة تنبأت -على عكس توقعات بعض الجهات السلطوية -أن الجمعية العمومية الطارئة لنقابة الصحفيين سوف تنعقد وسوف تنجح.

أما سلطة الدولة التى قال عنها محمد حسنين هيكل فى رسالته للجمعية العمومية لنقابة الصحفيين انها قد شاخت فى مواقعها ، فقد توافقت فى مصالحها الخاصة مع مراكز القوى المالية التى تعيش على الأزمة وتستفيد أيما استفادة من الفساد ويؤرقها أن تواصل الصحافة كشفه بهذه الصورة غير المسبوقة ، وتستثمر الصلاحيات والتعويضات الممنوحة لكي تراكم ثرواتها فى زمن قياسى ،ولكن الاشباع الشخصى للطبقة وللأفراد لا يشكل بالضرورة مخرجا من الأزمة العامة الشاملة للوطن والمجتمع ، تلك الأزمة التى جسد قانون الصحافة عجز السلطة عن الخروج منها بلجوئها السافر للبطش القانونى ، الذى يمهد لبطش أوسع فى حالة الدخول النهائى فى نفق النهاية المظلم ،وليس غريبا ان يقارن الناس العاديون وغير المسيسين بين هذه الظروف ونهايات أيام السادات الذى كان نظامه قد بلغ ذروة مشابهة من العارم الشامل.

على جبهة القوى الديمقراطية والشعبية بما فيها نقابة الصحفيين تتخذ الأزمة مظهراً آخر يغلب عليه الطابع الميتافيزيقى ، اذا جاز التعبير لأن كل الحقائق السابقة كانت تقتضى وعيا أرقى بطبيعة الخصم -أى السلطة المندمجة فى مراكز القوى المالية- وخبرتنا الطويلة معه -وممارساته القريبة جدا المعادية عداء سافراً للديمقراطية من قوانين الارهاب والنقابات ، لقانون العمل لتعيين العمد وعمداء الكليات لضرب الرصاص الحى على الاضرابات السلمية وقتل العمال . مثل هذا الوعى الأرقى كان سيدعونا للعمل بعزم أشد ، ووضوح رؤية أكبر وتنظيم وتكتيكات . كان سيقتضى منا عدم وضع المفاوضة مع السلطة التى أصدرت القانون فى مواجهة مع التحضير الجدى لتنفيذ قرار الاضراب الذى تحول منذ اليوم الأول إلى ما يشابه الحلم الرومانسى الجميل ، وكأن الصحفيين سوف يستيقظون صباح ٢٥ يونيه ليجدوا الصحف



وقد احتجت من نفسها دون عمل منظم طويل دءوب يتسم بالخيال والقدرة على الاقناع والمناورة والتهديد ، يقوم به الصحفيون جميعاً والذين يربون على الألفين المسجلين فى الجمعية العمومية التاريخية يوم ١٠ يونيه ، ولكن هذا الشئ لم يحدث ، وارتبك المجلس كما ارتبكت جموع الصحفيين ، وأصبح التعبير الرائع عن الغضب والسخط العميق محروما من القدرة التنظيمية التى تدفع به إلى مجرى آخر يفضى فى نهاية المطاف لتغيير حقيقى ، لا فحسب للقانون، إنما لمجموع العلاقات الجائرة غير الديمقراطية والتى تحكم العمل فى المؤسسات الصحفية ، ولكى لا نظلم أنفسنا نحن الصحفيين فلابد من الاعتراف بقلة خبراتنا.

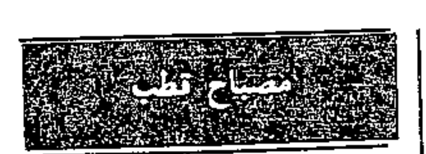
خلاصة الأمر ان القديم الذى يحتضر ، والجديد الذى لا يستطيع أن يولد فى أزمتنا الشاملة كلاهما تعاملا مع الأزمة بمفهوم إدارتها وليس مفهوم حلها جذريا ، هذا على الصعيد العام، أما على مستوى أزمة الصحافة والقانون ٩٣ فإن الحكومة تسعى للتحايل على السخط العميق للصحفيين بالوعود بحلول جزئية بينما عجزت القيادة النقابية عن تطوير لحظة الألق وذروته العاصفة فى الجمعية العمومية الطارئة لتشق طريقا جديدا يلتقى لابد مع مجمل الحركة الديمقراطية فى البلاد ، وبقيت أسيرة الوعود الغامضة ، تراهن على التوجه التكتيكى فى التمييز بين الرئيس والحكومة ، وهو تكتيك بارع لا شك لكنه لا ينهض على أى أساس حقيقى ، ويعرف الجميع ذلك معرفة كانت تقتضى بالاضافة للمفاوضين تحضيرا جديا للإضراب لم يحدث.

وأيا كانت النتائج التى سنتوصل إليها ، واذا ما كان القانون سيجمد أو يلغى على دفعات ، فاننا نحن الصحفيين قمنا بعمل تاريخى حقا كان نتاجا مباشرا للأزمة العامة ولمعركة انتخابية باسلة سبقته بشهرين تكشفت فيها كل الحقائق وعلاقات القوى وأوضاع المهنة لأجيال كانت إلى وقت قريب بعيدة كل البعد عن الهم العام رغم أن وضعها الواقعى المتدنى مهنيا واجتماعيا كان وما يزال وثيق الصلة بالأزمة العامة ، وبالانحياز المتوالى لمستوى المعيشة الذى يجرف الطبقة الوسطى بانتظام.

إن يوم ١٠ يونيه هو لحظة من تلك اللحظات الفاصلة فى التاريخ التى يؤرخ لما قبلها وما بعدها ، وطبيعى جدا أن تكون مهنة الصحافة ، وهى مهنة التعبير والضمير بامتياز هى السيمرجراف الذى يتنبأ بالزلازل.

فريدة النقاش

البديل الخطر والبديل «الأنعم»



، ومنهم من كان يجلس فى قاعة الاحتفال بعيد الإعلاميين .

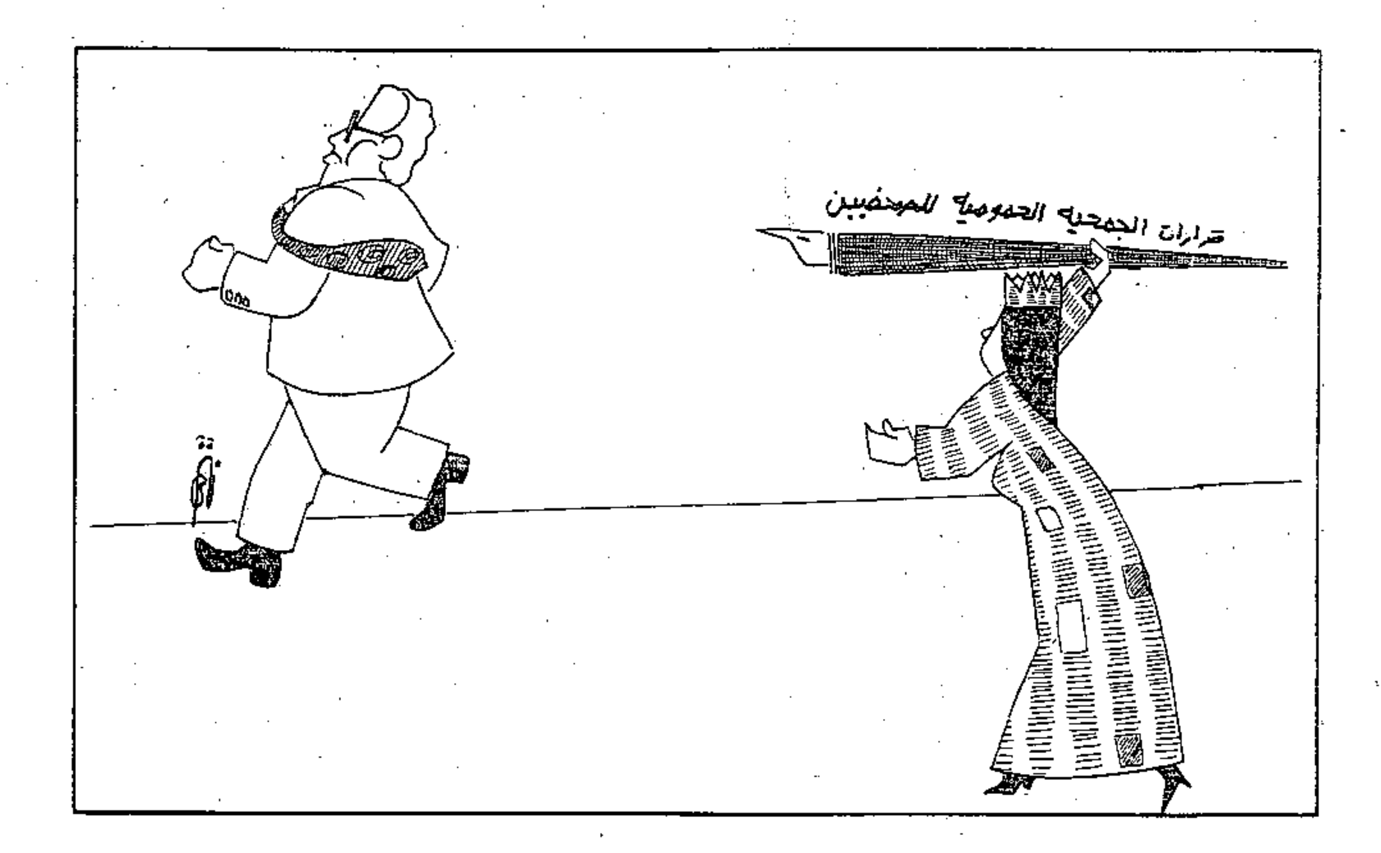
من هذه الهزة جاء رد الفعل المترهج ، والمرشح لأن يستمر ، رغم انكسارات ستحدث أو تعرجات ، سيستمر لسبب بسيط هو أنه قد تم كسر آخر ماتبقى من النظام السائد للهيمنة (بالمعنى الجرامشى) فهاهو المسئول الكبير يضرب الحس الأخلاقى للجمهور الطيب فى مقتل، بهذه العبارة الأستهلالية ، عند بدء الحوار حول القانون الجديد. الرفض سبكير لأن العملية لم تكن واضحة ، كالظهر. هكذا فى أى موقف (أو قانون) سابق . وقد كشف قانون تعديلات الصحافة نفسه منذ لحظة الميلاد ، كقانون لضمان استمرارية آلية سلق القوانين ، واستمرارية مؤسسات السلق نفسها ، ولحماية الفساد والشر واضطهاد الناس الطيبين . قانون يحمى التفاوت الاجتماعى الرهيب حتى داخل الوسط الصحفى نفسه . والعجيب أن أصحاب السلطة الذين يتحدثون دائما عن أن" بالهم طويل" لم يطيقوا صبراً ولو ليكون رقم القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ ، وعلى الأقل لضبط الايقاع.

الخلفية ولكن مابعدها

فى خلفية الحدث الكثير مما أشير إليه . ونضيف : لقد نجح الرواس فى السيدة زينب (أو أنجح) وهى دائرة فتحى سرور بينما كانت السلطة قد تقطعت أنفاسها وهى تقاوم رشاد عثمان منذ شهور فى الاسكندرية . لقد أسقطته بالدراع والبوليس والمخابرات والموظفين ، وقلنا وقتها هذا سيفرض نعم، لكنه يكشف على الأقل أن هناك رغبة فى مقاومة مانيا المال . الآن نجح الرواس ، ومرق إلى مجلس الشورى كالسكين فى الجاتوه . مما

وسط صعوبات فائقة وإن توفرت لأول مرة فى مصر مابعد ١٩٥٢ ، فرصة حقيقية لتجاوزها ، يوشك تحول حاسم أن يحدث . تحول على الساحتين الشعبية والرسمية . ومتروك للقارئ أن يستنتج معنى " الحسم" فى كل اتجاه. فمصر " الشعبية" - وهانحن نعود بلا تردد لاستخدام الوصف - تنهض اليوم وهى التى بدت باهتة وعقيم ، يوم مؤتمر القدس فى الأزهر الشريف . مصر تلك التى أغرت ضباط المباحث يومها بطلب " حاجة ساقعة" قبل انتهاء المؤتمر بنحو نصف ساعة ، بعد أن اطمئنوا تماما - وقد تحدث الأستاذ ابراهيم شكرى عن أهمية الزيت الحار لعمال مصرا - أن شيئا لن يقع . وبعد أن دخلت طائفة منهم بالتوكى ووكى إلى داخل المسجد ، وأخذت تحث العدد القليل الباقى على الاتكال على الله إلى الشارع . قطعا لايمكن لليبرالى أو تقدمى أن يوافق على أن يكون المسجد هو معمل تحضير الأفعال الاحتجاجية المدنية . لكن كانت الدلالة الرمزية مطلوبة . غير أن ماحدث فى الأزهر كان بلا دلالات وخيل الىّ يومها أن مواطنين عاديين يمكن أن يقولوا لأنفسهم : سقف عمرو موسى أفضل اذن من هؤلاء . لكن الواضح أن التحول الذى دعم الموقع ذى الكثافة الثقافية والوطنية والتاريخية المهيبة ، قد أغرى أناساً فى الحكم بأن يستهينوا بقوى المعارضة وقوى الشارع معاً.. ومن هنا ونق اعتقاد خاص ، بالذات ، جاء قانون الصحافة ، وجاءت العبارة التى كان ينبغى أن يُعتذر عنها إلى الشعب المصرى . عبارة : هو احنا بنبيع ترمس ! يُعتذر..

أو هكذا يظن الناس الطيبون الذين لاالهم فى السياسة ولا فى البيع ولافى الترمس . الناس الذين يؤدون عملهم بأمانة ، ويروحون إلى بيوتهم حيث العيال وأمهم ، وحيث الرغبة الدائمة فى تحجيج الوالدين ، وبناء منزل صغير فى البرارى . أولئك الذين لم تنقطع الخيوط بينهم وبين الحكم لأسباب شتى



لم يتطرق إليه أحد أيضا موقف المحسنين . أن الصحافة الحرة تحد من نفوذ وهيمنة أجهزة المعلومات ، لأنها تكسر احتكار الأخيرة للمعلومات وتقطع عليها أحد أهم وسائلها ، وهى الحصول على المعلومات دكاكينى بدلا عن نشرها إلى الرأى العام .

الهزيمة

مالم يشر إليه أيضا (رأن مسه سلامة أحمد سلامة بكلمة وذكره بعدها آخرون بلغة التعميم) أن أخطر مانى خلفية اصدار القانون كان وصول عصر" السيادة الإعلامية" .. على الإعلاميين؟! إلى ذروته الكابوسية . تردد فى الكواليس أن " قائد كتيبة" غير عسكرية طبعا أصبح وكأنه يقول للرئيس : برقيتى باريس . كلهم فى جيبى . رويداً رويداً بدأ الفزع من نتائج برقيتى هذه .. الفزع المتمثل من جراء برقيتى كانت قد أردت بنا إلى هزيمة ١٩٦٧ ، يتنامى، نحن فى مصر على استعداد لأن نموت بالهيرا كارى أو بسكاكين المذبح ولاتعود ١٩٦٧ مرة أخرى . من هنا أيضا كان الالتحام بين الصحفيين وعموم الشعب المصرى . لقد انكسر الحاجز البارد بين الصحفى فى بيته وبين الجيران أصبحوا يحرسونه .. ويطوقونه كل يوم بالسؤال : هيّة البلد رايحة على فين؟ . بدأت تتخلق أجواء تسعى لأن تعبر باسم الله مانع" أزهى عصور الديموقراطية " المدمر . مانع المفهوم الاحصائى المريض للحرية (نقول الايجابيات .. والسلبيات ان وجدت .. ونتقدم فى الديموقراطية تبعاً لظروفنا بما ليس فيها التضخم!!) .

" العيد" والدستور

صحت مصر المثقفة ، تتويجا لشعور بالرفض ظل يتنامى منذ ١٩٨٤ ، ليس بسبب كسر الآمال فى انتخابات نظيفة فحسب ، ولكن أيضا للغة تألية الكبير التى حاول قائد الكتيبة أن يرسيها فى أول احتفال أتيم ، فارضا منطقه على كتاب مصر ومفكريها ومثقفيها . كان كثيرون يصمتون بسبب العجز ، أو يعتبرونها مجرد مجاملات رسمية بيروقراطية لاينبغى التوقف عندها . وظل الحال كذلك حتى وجد الكل نفسه فى مواجهة موقف لابد أن يكسروا فيه البروباجندا الصارخة وغير البريئة لقائد الكتيبة . وهو ماحدث فى عيد ١٩٩٥ الأخير . لقد بدأت هزيمة أم المعارك فى نفس اللحظة التى قال فيها قائد عربى للزعيم : إنت صلاح الدين . انت صلاح الدين . ومن يومها تحدد سقف الخطاب مع الزعيم ، وتعين عدم الهبوط عنه ، إلى أن هبط الجميع إلى هاوية لايزال الشعب البائس والأمة يدفعان ثمنها . كان فى صحوتنا القومى ماهو ضد النفس والذات ، وضد الضعف والقبول اليومى للإهانات ، لكن الأهم أنه كان محملاً برفض واع لتمثل أشكال الاستبداد الطرفى ، التى قادت وتقود إلى الهزائم . إن بوسع العبد لله أنه يؤكد أنه رغم التضامن المصرى العميق مع الشعب العراقى ؛ فلن تعود الطائرات لتحمل مثقفينا كل يوم إلى مؤتمرات بغداد الحكم ، مهما حدث، بنفس ماكان يحصل من قبل ، ورغم المحبة المصرية الجارفة للكعبة والرسول ، فلن يعلق مصرى على بوابة بيته من الآن فصاعداً شارة السيفين المتقاطعين والنخلة، ولن يُسمى صغار التجار فى الحوارى محلاتهم بأسماء سعودية . انها أخلاق ١٠ يونيو . أخلاق رفض الاستعباد والتخلف. فى الطريق الصعب ستحاول مصر أن تنتصر لسمعة المواطن بدلا عن سمعة العائلات التى ذكرها القانون (المعبر أن الرئيس مبارك مثل كاتب هذه السطور من أسرة لاينطبق عليها مفهوم العائلة طبقا للثقافة الاجتماعية السائدة) تنتصر لسمعة الإنسان بدلا عن سمعة الموظف العام . ضد سمعة الكتلة الطائفية ولحساب سمعة الوطن والمؤسسات والحبر والورق والكلمات . وسمعة البنات اللواتى لاترجهن السعادة إلا حين يصبحن محبوبات من مراطنين أحرار ومن صحفيين أحرار .

التصد ستحاول مصر أن تضع أجندة كاملة للعمل

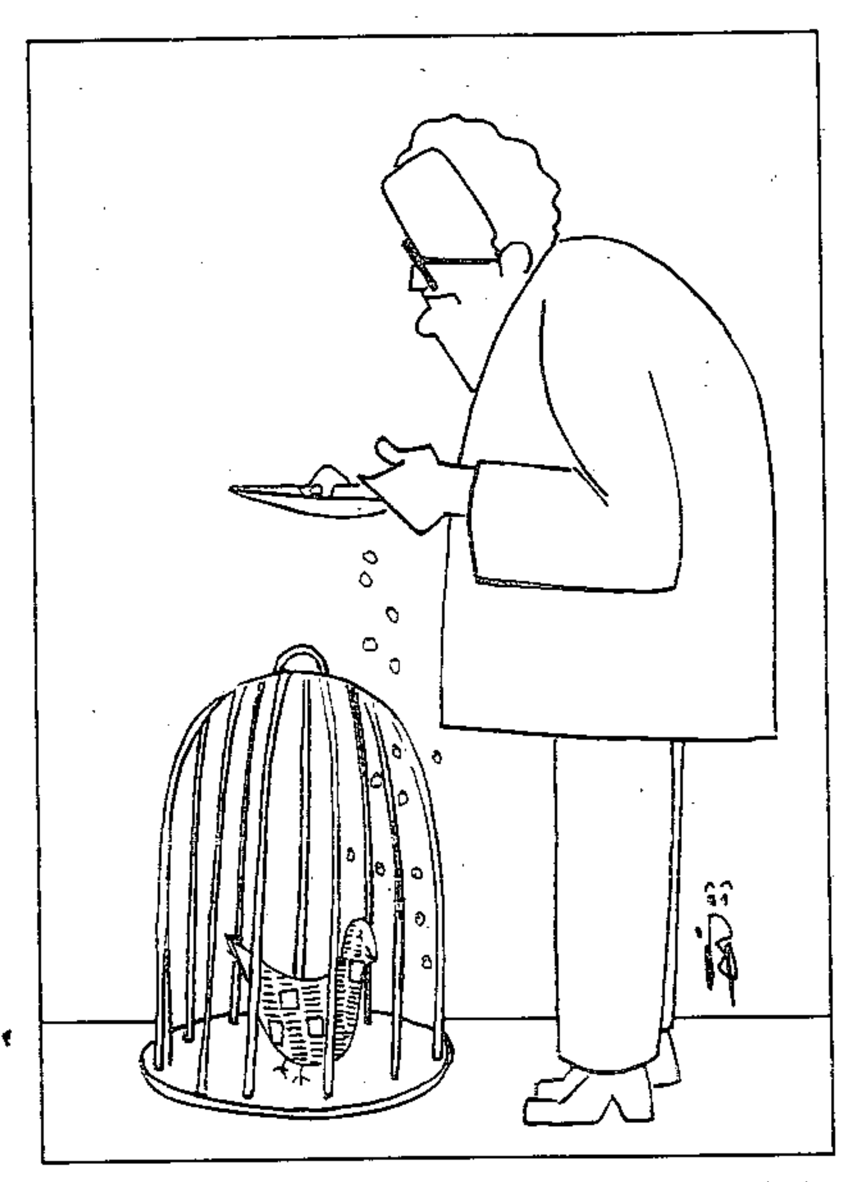
الخطر والأخطر

كان للسلطة المصرية لحظة تألق لابد أن يحسبها لها أي منصف ، وهي لحظة إزاحة البديل الخطر (التعبير الذى أطلقه الرئيس مبارك في مجلة المصور) . بيد أن المفارقة تتمثل الآن في أن الصحافة الحرة هي التى لعبت الدور الرئيسي في إزاحة البديل الخطر . وأن بديلاً أخطر من الخطر (لأنه أملس .. مراوغ .. يستند إلى ذات القاعدة الاجتماعية للخطر السابق) هو الذى يسعى الآن لهدم صحافة مصر ، مدعوماً في ذلك من السلطة المصرية !! يا إلهي . هل جاء التضامن لمواجهة عملية التراكم الداخلى الماكرة التى قام بها الشعب المصرى بطريقته ، لتحويل دفة الحكم ؟ ممكن ولايجب أن ننسى ياناس أن خمسة ملايين مصرى على الأقل احتكوا بالغرب (أوروبا وأمريكا) في العشرين عاماً الأخيرة بشكل مباشر أو غير مباشر . مثلاً . فهل يعقل أن يظل هؤلاء، وغيرهم هنا، يقبلون مثل هذه الأوضاع ، ومثل تلك التبريرات الساذجة للقوانين المتخلفة ، والتى تتمحك بما هو في أوروبا وأمريكا (وكأننا عميان جهلة) . أيضا لقد ذكر " قائد الكتيبة " ذات مرة أن أعصابه في ثلاجة وأنه لو أصبح عينا على الديمقراطية سيمضى لكن الحاصل أن الأقفال كل يوم تقود إلى وجود مخلد . الأقفال من أول الوجه الذى يتم شده إلى البدل والكرافتات الجديدة يوميا إلى اللغة المعلقة فى الأحبال الصوتية لتأدية الغرض في كل مناسبة (كلام مثل أزهى عصور ولم يقصف قلم) كل ذلك مع ماتعلم من عوامل صناعة النفوذ (لأول مرة نعرف المقصود بالرجل القوى فى الأدبيات السياسية) فنحن جماهير عالم الخلود المصرى الجميل نعم لكننا لسنا جماهير خلود " الكتائب " وقائدها وخلود الصقم والرخام والشعر المصبوغ والبلاستيك . أيضا كان ثمة مايشير إلى منهج أبوى خبيث ، تتم اشاعته ببطء في جسد البلد ، ترتيبا لتعديل الدستور ، بما يفتح بقاء الرئيس بلا حدود . شعرنا أن قائد الكتيبة هو أحد أهم صناع ذلك المنهج أليس أكثر من سيستفيد ؟ وهل له أن يبقى بغير ذلك السبيل؟

" الحليب" المتعكر

سيسقط القانون إذن . لأن الهيمنة انكسرت ولاتستطيع الجيوب النظيفة فى داخل التركيبة الرسمية أن تلحمها ثانية ، فقد أصبح أفق الناس أعلى من أعلى أفق لديهم . وهذه هى اللحظات التى تصنع التاريخ وتبنى هدم القديم . سيستمر وهج الاحتجاج ، لأننا رفضنا وبطريقة طبيعية تماماً عوادم هتاف الفقر الفكرى والمعنوى . هتاف الابتذال والضحالة ، الذى يصرخ بأشياء على وزن :" مصباح قطب ياجبان ياعميل للسودان" . وكم نتذكر أن اطلاق مثله من سنوات فى نقابة المحامين كان يشمل الرضا فى قلوب جميع الحاضرين ، وربما يجعلهم يرددونه لذلك ربما عاشت الأوضاع السائدة وضعفت فعاليتنا فى مواجهتها .

أن الاحتجاج الفعّال فى جوهره عمل إبداعى ولو كان حتى الإضراب عن الطعام حتى الموت . أما الإضراب عن العمل الصحفى يوم ٢٤ الفائت فقد كان بصرف النظر عن الوضع يومها (كتب المقال يوم ٦/١٨) فقد كان أهم مختبر لتنمية القدرات الاحتجاجية عند جمهور لم يتعلم شيئا من ذلك منذ عشرات السنين . سيتعلم الجمهور لكن لن تسكت مصر الرسمية أيضا عن محاولة التعلم .. واتقان لعبة الاستمرار، لقد عجز خبراء إدارة الأزمات حتى الآن عن أن يجدوا مخرجا ملائماً للحكم (ربما لأن بعضهم لايعمل بذمة أو باقتناع كاف !) . بل أن صناع المخارج الأذكياء أنفسهم وقعوا ضحايا المحاولة المجرمة لوأد الحس الناقد لشعب بأكمله - بما فيه طبقاته الحاكمة - فقد تم كبت الأسئلة الحقيقية فعاش هؤلاء فى جو معتم أفقدهم الكثير وربما من حسن الحظ . من مواهبهم . لازال أمام مصر الرسمية أن تجد حلاً إن أرادت . ولازال أمام قائد الكتيبة أن يبنى قصره وفضاءه بعيداً عنا [وبعيداً عن الهيئة العربية للتصنيع .. ماشى] لكن فليشترك الجميع لنا أقمارنا .. حلولنا .. كلماتنا الحرة .



حول مؤتمر السياسات الزراعية (٣)

المعونات الأمريكية وآثارها المدمرة على الزراعة المصرية

عريان نصيف

فى المؤتمر المصرى/ الأمريكى الذى عقد فى القاهرة فى **٢٦-٢٨ مارس ١٩٩٥** لتقييم السياسات الزراعية المصرية فى السنوات الأخيرة ، أشاد. **د. يوسف والى** بالدور المتميز الذى قامت به **المعونة الأمريكية** فى هذا المجال لتطوير الزراعة وخدمة الفلاحين. وأشار سيادته إلى أن هذا الدور الخيّر للمعونة الأمريكية قد ابتدأ مع قيام ثورة ٢٣ يوليو -من خلال برنامج«**النقطة الرابعة**» -وما زال يؤتى ثماره المتعاظمة حتى الآن.

والواضح أن الاهتمامات الأكاديمية للدكتور **والى** قد أنسته أن ما يسمى بالمعونة الأمريكية لمصر- وخاصة فى المجال الزراعى-قد انتهى فى منتصف الخمسينات عندما أوقفت أمريكا شحنة القمح المصدرة إلى مصر- بستين مليون دولار وليست منحة-نتيجة رفض عبد الناصر السماح لأمريكا- مقابل استمرار ما تسميه بالمعونات -بما طالبت به من أمور تنتقص من كرامتنا الوطنية وقرارنا المستقل مثل تحجيم عملية التصنيع والتفتيش على القوات المسلحة.

والواقع أن ظاهرة المعونات الأمريكية لم تبرز وتتعاظم فى مصر إلا منذ منتصف السبعينات اتساقا مع التوجه السياسى والاقتصادى للدولة.

هل هى معونات حقا؟

ينظم عملية ما يسمى المعونات الأمريكية للدول الفقيرة القانون الأمريكى رقم ٤٨٠ الذى صدر عام ١٩٥٤ لحل مشكلة تراكم المخزون من المنتجات الغذائية والحبوب وخاصة القمح.

وتنقسم هذه المعونات إلى ثلاثة أنواع:

* المعونات الخيرية التى تقدم فى الأزمات الحادة (**زلازل .. فيضانات .. الخ**) سواء من وكالات حكومية أو مدنية كهيئة الغوث الكاثوليكية.

* المنح- التى لا ترد- والتى تقدم فى أحوال خاصة كمكافأة على موقف متميز تتخذه الدولة الممنوحة لصالح السياسات الأمريكية.

* قروض التنمية الميسرة (أى ذات سعر الفائدة المنخفض والأوسع فى المدى الزمنى للسداد).

ومع تفاهة حجم المعونات الخيرية ،ومع تداخل المنح/ المكافآت مع قروض التنمية، فإن المعونات الأمريكية يمكن تحديدها واقعيا فيما يسمى قروض التنمية والمبيعات الامتيازية للسلع الفائضة.

المعونات الأمريكية فى مجال الزراعة المصرية:

مع تناثر الأرقام واختلافها- سواء من المصادر المصرية أو الأمريكية -إلا أن الرقم محل الاتفاق **هو مبلغ ١٩ مليار دولار** كجملة للمعونات الأمريكية لكافة المجالات المصرية تختص الزراعة والغذاء منها بحوالى **٣ مليار دولار ، خلال العقدين الأخيرين (٧٥- ١٩٩٥)**.

وتتفق رؤية د. **والى** -وبعض القيادات السياسية والزراعية - مع الرؤية الأمريكية فى الأثر الايجابى لهذه المعونات.

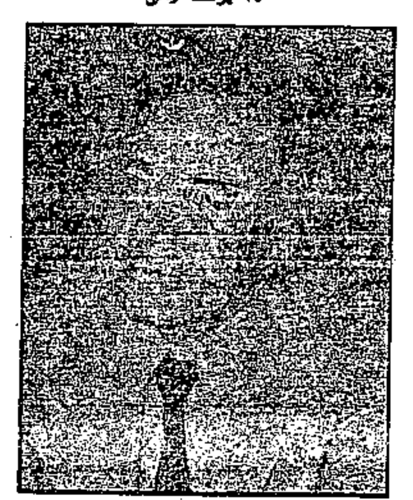
د. **كارول لانكستر -نائبة رئيس الوكالة الأمريكية للتنمية**.ترى أن هناك أكثر من مليون فلاح مصرى يستفيدون من هذه المعونات التى رفعت مستوياتهم المادية والمعرفية.

* **السيد / ادوارد ووكر -السفير الأمريكى فى مصر:** يرى أنها قد أدت بشكل واضح وكبير إلى زيادة الانتاج الزراعى وارتفاع دخل الفلاحين.

* **د. يوسف والى** يقدر هذه المعونة تقديراً كبيراً كإحدى الركائز الأساسية لزيادة الانتاجية المحصولية ورفع الكفاءة البحثية بما لذلك من تأثير على مستوى معيشة الفلاحين.

* **د. صوفى أبو طالب -الرئيس الأسبق لمجلس الشعب**:يرى أن هذه المعونات مفيدة وضرورية لمصر حاليا لأن

د. يوسف والى



اقتصادنا لم يصل بعد إلى مرحلة النضج ، وأنها رغم استهدافها حماية مصالح الدولة المانحة فى المنطقة إلا أن ذلك لا يمس سيادتنا واستقلالنا.

.. وهناك رؤية أخرى تبنى على النتائج الواقعية لتأثير هذه المعونات على سياستنا الزراعية:

(١) تقليص المساحات المنزرعة بالمحاصيل الغذائية والاستراتيجية:

فمن شروط هذه المعونات تطبيق ما يسمى «سياسة التصدير من أجل الاستيراد» بما يعنى زيادة مساحة المحاصيل التصديرية على حساب المحاصيل الغذائية والتقليدية.

ومنذ أوائل الثمانيات واتباع هذه السياسة انهار التركيب المحصولى الواجب للأمن الغذائى القومى وزادت الفجوة الغذائية اتساعاً.

ففى عام ١٩٨٥/٨٤ -وفى ذروة اقتناع وحماس د. والى لهذه السياسة وتصريحه بأن تصدير انتاج ٢٥ ألف فدان منزرعة بالفراولة كفيل بتغطية وارداتنا من القمح بالكامل ، كانت المحصلة:

* انخفاض كبير فى مساحات زراعة محاصيل القمح والذرة الشامية والفول .

* ارتفع مقدار القمح المستورد إلى أكثر من ٦ مليون طن.

* لم نتمكن من تصدير سوى ٧ طن من الفراولة.

وما كان لهذه السياسة بالإضافة إلى مخاطرها على استقلالية قرارنا السياسى من أن تنجح ، وقد وصف د. جولدبرج -**الأستاذ بجامعة هارفارد الأمريكية** هذه السياسة بأنها سياسة زراعة المحاصيل الترفيهية من أجل **السوبر ماركت العالمى**، مؤكداً أنه فى نفس الوقت الذى ستطرد فيه هذه المحاصيل الزراعات الغذائية اللازمة للاستهلاك فإنها لن تجد لها سوقاً فى أمريكا وأوروبا إما لأنها متخمة بمثل هذه السلع أو لأنها لا تستوفى المعايير الجمالية للمستهلكين بها ، وفى وطن زراعتها سيعجز الناس عن شرائها لأنهم فقراء».

(٢) الارتفاع الكبير والمتوالى فى أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى:

فربط المعونات بتنفيذ مطالب البنك الدولى برفع الدعم عن هذه المستلزمات وتركها للقطاع الخاص ، أدى إلى ذلك الارتفاع الرهيب.

وقد سبقت البنك الدولى- فى التوصية بذلك- البعثة الرئاسية الأمريكية التى وفدت إلى بلادنا عام ١٩٨٢ بتكليف شخصى من الرئيس ريجان لدراسة مشاكلنا الزراعية.

(٣) حل الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ، وتصفية الدور التعاونى:

فالتقرير الذى قدمته البعثة الأمريكية لمصر عام ١٩٧٦- بإشراف وتمويل منظمة التنمية الأمريكية وبرنامج «إيد»- تضمن أن نتيجة دراسة هذه البعثة قد تأكد لها أن النظام التعاونى الزراعى قد أصيب «بالخلل»!.

وبناء على هذا التقرير - وتحت دعاوى شكلية متهافتة -تم حل الاتحاد التعاونى المركزى كمقدمة لتصفية الحركة التعاونية الزراعية بكاملها.

ولاشك أن النظام التعاونى الزراعى فى مصر آنذاك كان- اذا نظر إليه بعيون أمريكية - مصابا بالخلل. فقد كان يضم حوالى ٣ مليون فلاح مشكلين لأكثر من ٤٠٠٠ جمعية توافى الفلاحين بكافة مستلزمات انتاجهم من خلال ميزانية بلغت حوالى ٥ مليون جنيه.

(٤) شروط خطيرة لهذه المعونات مهددة للزراعة وللاقتصاد القومى:

***فالدكتور مصطفى الجبلى:** يرصد بعض هذه الشروط فى ضرورة كون السلع والآلات اللازمة للمشروع الممول مستوردة من أمريكا مهما زادت أسعارها عن بدائلها فى الأسواق الأخرى.

بالإضافة إلى عدم السماح بتصدير أية سلعة مصرية زراعية متوفرة إلى الولايات المتحدة (**وخاصة القطن**) ، مما تسبب فى زيادة العجز التجارى لصالح أمريكا بنسبة كبيرة .

* والأستاذ عادل حسين فى كتابه «الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية» يرصد -فى مقارنة بين الاتفاقيات المصرية/ الأمريكية فى المجال الزراعى التى عقدت فى الستينيات ، وبين اتفاقيات ما بعد السبعينات -ما يلى:

أ- اشتراط سداد مصر للقروض التنمية -بعد السبعينات-بالدولار .

ب- أصبح للحكومة الأمريكية الولاية على حصيلة بيع الحكومة المصرية للسلع الممولة بموجب الاتفاقيات.

جـ- التزمت الحكومة المصرية-فى المرحلة الأخيرة- بالتأكد من أن أمريكا تحصل على حصة «عادلة» من أى زيادة لمصر فى المشتريات التجارية للسلع الزراعية . وبناء على هذا الالتزام ارتفعت نسبة نصيب أمريكا من استيراد مصر للحبوب فى خلال سبع سنوات فقط(٧٠- ١٩٧٧).

كما يلى:
٨ر٣-٨ر١٢-٥ر٤١٪-٥٣٪-٥٦٪

*والاتفاقية المفردة عام ١٩٧٩ مع هيئة التنمية الأمريكية نموذج واضح للشروط الأمريكية المتعسفة : فهى تنص على رقابة الوكالة الأمريكية على حسابات بنك التنمية والائتمان الزراعى المصرى (المركزى وبنوك القرى) لضمان تنفيذ حساباته كما يطلبها البنك الدولى ، بالإضافة لاشتراطها عدم استخدام أى مبالغ من المنحة فى شراء أو استعمال أية مبيدات للآفات الزراعية.

*وصفقة القمح لمصر عام ١٩٩١ كانت قاسية الشروط:

*اضافة فوائد مركبة على الثمن المقسط.

* استلام القمح والدقيق كما هو دون إجراء أى تقدير لمدى الصلاحية.

* والشحنة الكبيرة للقمح عام ١٩٩٤-والتى قدرت قيمتها بحوالى ٢ مليون و٣٥٠ **ألف جنيه**- أصر الصديق الأمريكى على سدادها نقدا وبدون أى تسهيلات.

(٥) الإخلال بالاستقرار الاجتماعى النسبى فى القرية المصرية:

وذلك باصدار القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ المتضمن مغالاة شديدة فى تعديل العلاقة الايجارية الزراعية، والذى لا يمكن أن يكون منبت الصلة برؤية الجهات المانحة للمعونات والتى وردت بشكل صريح ديسمبر ١٩٩٢ من مجلة «التمويل والتنمية» التى تصدر عن البنك والصندوق الدوليين باللغة العربية والتى تؤكد -بالنسبة للعلاقة الايجارية- ضرورة ترك الأسواق تؤدى عملها دون فرض أى رقابة من الدولة على هذه العلاقة.

وهذه السياسة الإيجارية تضر-كما يحدد د. محمد أبو مندور فى بحثه عن برنامج التكيف الهيكلى فى الزراعة المصرية -بعدالة هيكل الحيازة وتزيد من قاعدة ونسبة فقراء الريف.

(٦) محاولات إثناء مصر عن تضييق الفجوة الغذائية:

* فهيئة التنمية الأمريكية تعتبر أن التوسع فى مساحات زراعة القمح اخلالاً بسياسات الإصلاح الاقتصادى وانحراف عن نتيجة البحوث المشتركة . ومن هنا كان البيان -المثير للدهشة- الصادر من السفارة

الأمريكية بالقاهرة بعد أن ابتدأت بوادر الحملة القومية للقمح، والذى يشكك فى قدرة مصر على زيادة إنتاجها من الحبوب.

*والسيد / مدير العمليات الزراعية بالبنك الدولى** يوصى فى ٢١/١٠/٩٤ -وفقا للترجمة الخاص بالمشروعات المشتركة بين وزارة الزراعة وبين الصندوق الدولى للتنمية الزراعية(ايفاد) -بتخفيض المساحات المزروعة بقصب السكر.

(٧) حرمان الزراعة المصرية من مصادر التمويل المصرية:

فبعد أن أدى اتباع سياسات البنك الدولى وهيئة التنمية الأمريكية إلى أنتهاء دور بنك الائتمان الزراعى كممول للعملية الزراعية وللفلاحين وإلى تدهور أوضاعه المالية بأن يصبح مدينا بقروض تبلغ حوالى نصف مليار جنيه بالاضافة إلى استدانته -فى منتصف ١٩٩٤-حوالى ١٢٠ مليون دولار أخرى من البنك الدولى، لا تكتفى هيئة التنمية الأمريكية بذلك بل تقوم بتمويل دورة تدريبية للائتمان فى أبريل ١٩٩٥ يكون محوراها الرئيسيان:

* إنهاء أى دور للبنك وللائتمان الزراعى المصرى فى توزيع مستلزمات الانتاج.

* وسائل استيراد السلع والسلع الوسيطة والأجهزة من أمريكا.

(٨) تدهور إنتاجية المحاصيل الزراعية المصرية والإعلام المكثف للمحاصيل الأمريكية:

فوفقا لنتائج البحوث الأمريكية حول سلالات القطن، تم تقديم سلالة بذور (الهيما) .فى الموسم الأسبق. وكان نتيجة زراعتها إما نمو الآفات بكثافة كبيرة كما دعا إلى حرق المحصول المصاب ، أو المحدودية الشديدة لانتاج الفدان من القطن.

وفى الوقت الذى تحاول فيه الحملة القومية للقمح- بقيادة د. محمود شريف -تحقيق نتائج مرضية ، يقوم مركز معلومات القمح الأمريكى بالقاهرة بحملة إعلانية وإعلامية مكثفة عن المستوى الجيد- اللائق للآدميين-- المتوافر فى القمح الأمريكى ، كما تقدم التسهيلات الائتمانية الواسعة لمستوردى هذا القمح.

وكتتويج لنجاح هذا المخطط ، يصدر تقرير من السفارة الأمريكية بالقاهرة، راصدا الإمكانات الكبيرة أمام الشركات الأمريكية للتصدير للسوق المصرى وخاصة بالنسبة للحبوب والقمح -بشكل رئيسى- والمنتجات الغذائية.

وبالفعل تكون المحصلة كما يلى فى عام ١٩٩٤:

*الواردات الأمريكية لمصر قيمتها ٢ مليار ، ٨٠٠ ألف دولار .

*الصادرات المصرية لأمريكا قيمتها ٥٩٣ مليون دولار.

ولا تحصل مصر فى ذلك العام ربحا- عقابا لها على حملة القمح- على أي قرض لتمويل مشترياتها من المحاصيل الزراعية الأمريكية.

(٩) محاولة الهيمنة على الفكر الزراعى المصرى:

ففى الوقت الذى ترفض فيه وزارة الزراعة تمويل ٣٥٠ بحثا جامعيا علميا تقدمت بها عقول مصرية جادة فى محاولاتها لتطوير الزراعة على أسس علمية ، وتكتفى بتمويل ١٢٣ بحثا فقط وفى حدود ٢٥٪ من تكاليفها الحقيقية.

وفى الوقت الذى يتحول فيه مركز الهندسة الوراثية بجامعة المنوفية- وهو أحد ثلاثة مراكز متخصصة فى مصر فى هذا المجال- إلى مجرد ديكورات بلا عمل بعد أن كلفته الجامعة ١١ مليون جنيه فى هذا الوقت ، تفتح فيه وزارة الزراعة الباب على مصراعيه للوكالات والهيئات والبعثات الأمريكية لمحاولة الهيمنة على العقل الزراعى المصرى من خلال العديد من مراكز ومشروعات البحوث.

* مركز التدريب الدولى فى مريوط باشراف هيئة المعونة الأمريكية.

*جامعة الشرق الأوسط على مساحة ٧٫٠٠٠ فدان فى النوبارية للباحثين من كل دول المنطقة المشاركين فيما يسمى «سوق الشرق أوسط الجديدة» (طبعا بما فيها اسرائيل) ، وفقا لتصريحات د. والى فى مارس ١٩٩٣.

*المشروع القومى للأبحاث الزراعية والسياسية الزراعية (النارب) :

الذى يتحرك علميا- على مدى عشر سنوات -من خلال ١٦٫٠٠٠ مندوب محلى منهم ٩٫٠٠٠ باحث ، تم ارسال عدد كبير منهم إلى أمريكا واسرائيل ، وحصلت الهيئة الأمريكية من خلاله على حوالى ٢٥ ألف بحث علمى تشمل كافة ما يتعلق بالمسألة الزراعية فى مصر نظريا وتطبيقياً.

وإذا أضفنا إلى هذا المسح العلمى الشامل للأوضاع الزراعية فى مصر المسح الميدانى الذى يقوم به الخبراء الأمريكيون- والله أعلم بحدود خبرتهم !! - من خلال تجوالهم تحت غطاء عشرات المشروعات فى ريف مصر بحرية وصعيده ، لأدركنا مدى الخطورة التى تمثلها الوكالة الأمريكية للتنمية بالنسبة لكل أنشطتها فى مصر، والتى يرى د. سعد الدين ابراهيم -من خلال دراسة له نشر عنها فى جريدة العربى فى يوليو ١٩٩٤ -أن هذه الوكالة أصبحت تعتبر حكومة ظل أمريكية فى القاهرة.

ولا يكتفون بذلك..

*فالسفير الأمريكى فى القاهرة يعدنا أنه بعد انتهاء مشروع النارب سيقوم مشروع بحثى أمريكى آخر تحت اسم (اترت) وكان هذا الوعد فى المؤتمر المسمى «القمة الزراعية» الذى عقد بالقاهرة فى ٨-١٢-١-١٩٩٥.

* **والدكتور والى يبشرنا فى ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٤** بأنه قد تم اعتماد مبلغ ٣ مليون جنيه كمنحة أمريكية لتنفيذ نظام للمعلومات والأخبار السوقية الزراعية ، يشمل البيانات والمعلومات والاحصاءات الحديثة ، والمستقبلية ، والمستمرة ، والدقيقة والشاملة ، والتفصيلية (وكل هذه المفردات واردة فى تصريح د. والى).

(١٠) محاولة استخدام المعونة للضغط السياسى المباشر:

ولا أعتقد انه من الضرورى الإفاضة فى هذا الموضوع، ليس خوفا من قانون الصحافة الجديد ، ولكن بسبب بسيط، هو أن مانحى هذه المعونات ومفكريهم لا يعتبرون هذه القضية موضع مواراة ، بل يعلنونها شديدة الصراحة.

* فقانون الأمن المتبادل الأمريكى ينص صراحة على أنه لا يجوز منح مساعدات اقتصادية أوفنية لأى من البلاد إذا كانت هذه المساعدة لا تدعم الأمن الأمريكى.

* **وجون ويستلى مدير وكالة التنمية الأمريكية فى مصر،** يصرح مؤخراً فى مجال ما هو مثار من احتمال قطع المعونات عن مصر «إنه من الواضح أن أموالا على هذا القدر تمثل قراراً سياسيا» .

* **وجاك هوفر- أحد الصناع الرئيسيين للسياسة الزراعية والغذائية الخارجية لأمريكا-** يؤكد بوضوح «نحن نوزع الغذاء على الدول الأخرى ، ليس على أساس مدى الاحتياج ، وإنما على أساس الاعتبارات التى تمليها السياسة الخارجية الأمريكية.

ومع إدراكنا أن بضع ملايين من الدولارات -يتم عودة أكثر من نصفها إلى أمريكا من خلال مكافآت الخبراء الأمريكان والمقاولين الأمريكان ، والشركات الاستشارية الأمريكية -تجعلنا نتحمل كل ذلك. فلابد ان يطرح سؤال شديد الأهمية ، هو .. هل نحن مضطرون إلى ذلك؟.

وإذا كانت الإجابة -بشكل أولى-لا- فمواردنا لو استثمرت بإراداتنا تكفينا ، إلا أن ذلك يحتاج إلى موضوع آخر.

بقايا ((الحمر)) فى جامعة القاهرة:

خواطر عن محاضرة ديمقراطية عمالية

د. مصطفى ابراهيم فهمى

طلب منى الصديق د. صلاح أيوب الخبير الدولى فى شئون العمال أن أحضر محاضرة يلقيها عن قانون العمل الموحد " الجديد" يعرض فيها أوجه اتفاقه واختلافه مع توصيات منظمة العمل الدولية بالأمم المتحدة .كان موعد المحاضرة فى الخامسة مساء وبما يجور على قيلولتى اليومية . حاولت التهرب معتذراً بعدم درايتى بالشئون العمالية ، ولكن الصديق أصر بأن جهلى هذا أدعى لأن أحضر لأتزود من غزير علمه .

كانت الدعوة باسم جمعية علمية فى كلية عريقة بجامعة القاهرة (الحقوق) وحرصت على الوصول قبل موعد المحاضرة بعدة دقائق ، ولكن حدث كالعادة أن لم تبدأ المحاضرة إلا بعد أكثر من نصف ساعة من الموعد المحدد . ولم يكن هذا لقلة الحاضرين ، فقد كان هناك عدد وافر منهم فى قاعة المحاضرات وعدد أوفر فى حجرة الأستاذ رئيس الجمعية ولم يهتم أحد بإبداء أى اعتذار عن التأخير ، وليس هكذا يكون التوجه الديمقراطى الذى يحرص على احترام مشاعر الأفراد . على أنه حين بدأ رئيس الجلسة يوجه الخطاب لتقديم المحاضر للمستمعين اتضح أنهم كلهم تقريبا كانوا أعضاء فى لجنة شاركت فى مناقشة واعداد قانون العمل الموحد ، وكل منهم يعرف الآخر بالاسم ، فيما عدا قلة معدودة من أصدقاء المحاضر أمثالى كانوا أشبه بالغرباء على الاجتماع .

ألقى الدكتور صلاح محاضرة حفلت بالمعلومات القيمة ، وأبرز المحاضر مايراه فى قانون العمل الجديد من ايجابيات وسلبيات . وكان مما ركز عليه أننا عادة نهتف بشعارات معينة ، ولكننا عند التشريع نسن مايختلف معها بل ومايناقضها. فنحن الآن ننادى بالتعددية الديمقراطية واقتصاد السوق، ولكن الكثير من توجهاتنا وتصرفاتنا مازالت شمولية . إن قانون العمل الجديد مثلا لا يتيح للعمال فرصة التعدد النقابى الديمقراطى ، بمعنى أن يكون لأى مجموعة من العمال الحق فى تكوين أكثر من نقابة فى المؤسسة الواحدة ، وللأفراد أن ينضموا لما يرون أنها النقابة الأصلح . كذلك عملت الحكومة على مد خدمة القيادات العمالية الحالية وإعطائها بعض امتيازات عند الترشيح فى الانتخابات النقابية . وهذا فى رأى المحاضر يخالف التوصيات الدولية التى وقعنا بالموافقة عليها ، مثل توصيات منظمة العمل الدولية ، وتوصيات منظمة التجارة الدولية التى تشرف الآن على تنفيذ اتفاقية الجات ، تلك الاتفاقية التى تتدخل فى كل مايفعله الناس من تجارة وصناعة وعماله وفكر وفن .. الخ . وعلق المحاضر بأن مخالفة هذه التوصيات الدولية الديمقراطية تعرضنا عند اللزوم لعقوبات دولية (غير ديمقراطية) حسب النظام أو اللا نظام العالمى الجديد .

وحين تناول المحاضر آليات الترفيق بين العمال ورأس المال بين أن من أهمها وجود أعضاء من العمال فى مجلس ادارة المصنع أو المؤسسة ، وأن هذه ليست بدعة من بدع الاشتراكية وإنما هى آلية قد ابتكرتها دول عريقة فى الرأسمالية والتعددية . وقد ذكرت بعدها هذه المعلومة الى صديقنا " ابن خشية " وهو الموسوعة المتحركة متباهيا عليه . واذا به يضيف لى أن أول من قام بهذا الاجراء هو "بسمارك" الداهية الألمانى ، وأنه بايجاد هذا النظام نجح فى تجنب الكثير من المنازعات المتبقية بين العمال وأصحاب رأس المال فى ألمانيا ، بل إن إحدى شركات الكمبيوتر الأمريكية تعرضت مؤخرا للإفلاس ، ولكنها حين نفذت ترجيهاً باشراك العمال فى مجلس الادارة نجت من الافلاس . واذا كان الأمر هكذا فى أعتى البلاد الرأسمالية ، فلماذا نهاجم فى مصر هذه الآلية ويكتب الكثيرون أن وجود العمال فى مجلس الإدارة مضيعة للوقت ومن بقايا الشمولية؟ .

دار نقاش شيق بعد المحاضرة ، وكان بين الحضور زعيم نقابى دائع عن توحيد النقابات بزعم أنه فى صالح العمال فى مصر حيث لنا ديمقراطيتنا الخاصة بنا التى تختلف عن ديمقراطية الغرب (لم يوضح الأسباب ولامقومات هذه الديمقراطية الخاصة) . رد المحاضر بأن الديمقراطية لاتتجزأ سواء كانت غربية أو مصرية ، ومادمنا نتخذ مبدأ التعددية فلابد أن نسمح به أيضا فى النقابات . اما إصرار بعض القيادات على إبقاء الأوضاع القديمة فلأنهم يخشون الدخول فى انتخابات ديمقراطية حقا غالبا لن ينجحوا فيها ، وألمح إلى أن الياقات الزرقاء أحيانا تتحول إلى بيضاء . سرت همهمات فى القاعة مالبثت أن تصاعدت إلى جلبة وصياح . ولكزنى جارى قائلا : **يبدو أن هذا المحاضر من بقايا الحمر** . كتمت ضحكة ، وسرحت إلى أيام قمة المد الثورى فى الأربعينات حيث كان معظم الطلبة يتظاهرون ويعملون بالسياسة، أما الطالب **صلاح أيوب** فكان كل هم غير دراسته هو الانتظام فى التدريب على السباحة بنادى أرستقراطى فى مصر الجديدة ، حتى أصبح أحد أبطال مصر فى جيله ، وبعدها شغل كل فراغه فى التحكيم للسباحة وكرة الماء، ولم يتوقف عن ذلك إلا بعد علقة ساخنة نالته فى مباراة حكمها بديمقراطية وهزم فيها فريق ناديه . وإذا كان الدكتور صلاح يهتم بالشئون العمالية فإن اهتمامه هذا نابع من تخصصه فى دراسته وعمله وليس من أى توجه حزبى.

بعد أن تمكن رئيس الجلسة من تهدئتها ، أثار أحد المناقشين أن ليس هناك مايلزمنا باتباع توصيات المنظمات الدولية ، وأن هذه المنظمات تستخدم الآن كأداة لاستغلال الدول النامية فيما يسمى الآن بالنظام " الكونى" الجديد أصابنى بحكة سماع مصطلح " الكونى" هذا . ورغم أنه المصطلح الذى يؤثره الأستاذ الكبير سيد يس الذى أقرأ مقالاته جميعها بكل حرص واستمتاع ، إلا أن المصطلح خاطئ تماما . فأرضنا ليست إلا كوكبا واحداً من بلايين الكواكب فى بلايين المجرات التى تملأ الكون فكيف لنظام فى أحد هذه الكواكب أن يكون " كونيا" . وتذكرت صديقا لنا وهو ابن المستغيث وله حس لغوى مرهف وصل به إلى عضوية المجمع اللغوى ، وقد اقترح بحمد حظا مصطلحا آخر رأى أنه الأجدر بالاستخدام وهو النظام " الكرضى " نسبة إلى الكرة الأرضية . رفعت إصبعى طالباً الكلمة لأصحح الخطأ ولأطرح المصطلح الجديد ، ولكن رئيس الجلسة دار ببصره على الحاضرين وأدرك أن كل المعارف والأصدقاء قد تكلموا وأسهبوا ، كما أدرك أنى لست وجها مألوفا لديه ، وهكذا تذكر فجأة أن الوقت قد حان لإغلاق باب المناقشة وتناول الشاى. وبكل الديمقراطية رُفعت الجلسة وإصبعى مازال مرفوعا ومصطلح" الكرضية" مازال محشورا فى حلقى

إسلام لا كهانة

مازلنا في نظرهم «علوجاً» لا يصلحنا إلا الجلد بالسياط!!

خليل عبد الكريم

والعلوج هم المصريون والشاميون والعراقيون والفرس والأفغان والهنود الأذربيجون (من أذربيجان) .. إلخ في نظر العرب الغزاة الذين دخلوا بلادهم بقوة السيف وحكموهم بقانون الفتح، أولئك الذين خرجوا في النصف الثاني من القرن السابع الميلادي من أشد الأجزاء تخلفاً وبداوة وجفاوة في المنطقة وسيطروا بالقهر والغلبة على أكثرها تحضراً وأرفعها ثقافة وعلماً وأرقاها آداباً وأخلاقاً... والتاريخ لهذه الفتوح لم يدوّن بعد بطريقة علمية موضوعية متحررة من القداسة الزائفة والعواطف الفجة والانتقائية والتلفيقية حتى ولا في الرسائل الجامعية والبحوث الأكاديمية مع أن القدامى من المؤرخين والفقهاء، خاصة الذين تناولوا المسائل المالية مثل أبي يوسف قاضي القضاة ويحيى بن آدم القرشي (لكل منهما كتاب يحمل عنوان الخراج وأبي عبيد القاسم بن سلام (الأموال) وأبي الفرج بن رجب الحنبلي (الاستخراج لأحكام الخراج) وقدامة بن جعفر (الخراج وصناعة الكتابة) عملوا ما عليهم وأكثر وأدوا الأمانة على أكمل وجه وأمدونا بركام من المطروحات المذهلة التي تدير الرؤوس وكلما أقرأ فيها خبراً مثيراً أتساءل: كيف تجاهل المحدثون الذين أرخوا لهذا الفتح المبارك تلك الحقائق الدامغة وكيف أسقطوها من مؤلفاتهم؟!.

ولكنه بصراحة سؤال ساذج لان وراء ذلك كله الرغبة والرهبة ودائما أتحسر على ضيق الحيز المتاح الذي لا يسمح لي بايراد العديد من الأمثلة ولذا سأكتفي بأقل القليل أنقله من أمهات الكتب وأكثرها رصانة حتى لا نعطي الفرصة لأي فلحاس (في المعجم الوسيط / رجل فلحاس أي سمج. ا. هـ) أن يدعي أن مصادرنا هي «**ألف ليلة وليلة**» أو «**الأغاني للأصفهاني**» مع أنني أعجب بالأخيرة.

قال قاضي القضاة أبو يوسف: لما قدم على عمر بن الخطاب .. مكتوب سعد بن أبي وقاص بشأن قسمة أرض السواد بالعراق على الغزاة شاور عمر الصحابة فقال: كيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض ب «علوجها» قد اقتسمت .. وورثت وحيزت.. ما هذا برأي، فقال له عبد الرحمن بن عوف: ما الأرض و«**العلوج**» إلا مما أفاء الله عليهم فرد عمر عليه: فاذا قسمت أرض العراق ب «علوجها» وأرض الشام ب علوجها فما يسد به الثغور وما يكون للذرية) ص٢٦ و٢٧ من كتاب الخراج لأبي يوسف-الطبعة الخامسة-١٣٩٦ هـ -المكتبة السلفية بمصر- هذا نص يكشف عن رؤية الفاتحين العرب المتعالية للبلاد التي وطئوها ولأهلها فهي ملك خالص لهم بما عليها من (علوج) وهو لفظ له دلالة عميقة تشي بنظرة الاستكبار. التي تملكتهم وسيطرت على وجدانهم.

وأخيرا استقر رأيهم على بقاء الأرض والعلوج بغير تقسيم طعمة لهم جميعا أي أن هدفهم كان منحصراً على وجه التحديد في الغنائم أما ما كان قد قاله: «ربعي بن عامر» الذي أرسله سعد بن أبي وقاص إلى رستم قائد الفرس (ابتعثهم ليخرجوا من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله).. هذه الأسطوانة المشروخة التي يرددها الاسلاميون في خطبهم ومقالاتهم بل حتى في أطروحاتهم الأكاديمية فقد تأكد أنها كانت أسطورة لتبرير الغزو والاستيلاء على خيرات البلاد المفتوحة، فعلى سبيل المثال السريع بلغت غلة أرض السواد في العراق في العام الواحد ستة وثلاثين مليون درهم وغلة الصوافي سبعة ملايين درهم بخلاف الأكنزة أي العينيات وذلك في عهد أعدل الخلفاء عمر- ص٦٥ و ص ١٠٧ من كتاب الاستخراج للحنبلي -وعمر هو الذي صرح (لئن سلمني الله ليأتين الراعي نصيبه من هذا المال، لم يعرق جبينه) كتاب الأموال لأبي عبيد ولماذا يعرق الراعي وما هي وظيفة العلوج إذن؟ وهل يصح أن يعرق السادة وتحت أيديهم «علوج»؟.

ولقد كانت النية في مبدأ الأمر متجهة إلى اتخاذ هؤلاء العلوج عبيداً لهم كما يتضح من المثال الثاني-٢- عن أبي اسحق بن طلحة بن مصرف قال: قسّم عمر رضي الله عنه السواد بين أهل الكوفة فأصاب كل رجل منهم ثلاثة فلاحين فقال علي -رضي- فما يكون لمن بعدهم فتركه، خرجه ابن أبي شيبة والأثرم ص١٥ من كتاب الاستخراج لابن رجب الحنبلي وأورده أبو يوسف في الخراج ص٣٩ وذكر يحيى بن آدم القرشي» أن رأي علي في عدم قسمة الفلاحين (العلوج) يرجع إلى خوفه من تنازعهم واقتتالهم عليهم (لولا أن يضرب بعضكم وجوه بعض) في كتابه الخراج ص٣٩ نشر المكتبة السلفية فهنا كان العزم منعقدا لدى العرب الفاتحين أو الفاتحين العرب على تقسيم السواد أو «العلوج» أو الفلاحين عليهم وأحصروهم فعلا، ووجدوا أن نصيب كل واحد منهم ثلاثة عبيد ولكنهم عدلوا عن ذلك خشية أن يرفعوا سيوفهم على بعض بسبب الاختلاف عليهم كما ان ترك «العلوج» يزرعون لهم الأرض أكسب وأربح ويكفيهم الحصول على غلاتها الوفيرة التي ما كانوا يحلمون بها ودون أن يبذلوا قطرة عرق واحدة كما عبر كبيرهم.

٣- العرب المستعمرية الذين قهروا البلاد بالبطش أقروا بلا مواربة أنهم بعد الغزو الميمون أصبحوا هم الملاك الوحيدون للأرض دون أهلها وهذا ما يغطرش عليه المؤرخون المحدثون (في القاموس المحيط للفيروز آبادي / التغطرش هو التغامي عن الشئ. ا. هـ) وهذا واحد من عشرات الأدلة:

روى الشعبي قال: اشترى عتبة بن فرقد أرضا على شط الفرات فذكر ذلك لعمر- رضي- فقال: ممن اشتريتها؟ قال: من أربابها -فلما اجتمع المهاجرون والأنصار عند عمر -رضي- قال: هؤلاء هم أهلها فهل اشتريت منهم شيئا؟.

قال: لا قال: فارددها على من اشتريتها منه أورده أبو عبيد في (الأموال) ويحيى بن آدم القرشي في (الخراج) وابن رجب الحنبلي في (الاستخراج) وبداهة كان السيف هو الصك الذي بموجبه تملكوا الأرض و «العلوج».

وبعد

فانني أتعجب كثيراً من الكتاب والمفكرين والمنظرين ..الخ الخ.. الخ الذين فزعوا من جلد **الطبيب محمد كامل بالسياط علانية وعلى** رؤوس الاشهاد أو من نظام الكفيل أو من المعاملة المذلة المهينة التي يلقاها المصريون في كافة دول الجزيرة العربية (باستثناء اليمن) حتى الذين يذهبون للحج ينالون حظهم الوفير من التحقير .. أتعجب لان هؤلاء الجهابذة لم يقرأوا تاريخ أولئك العرب وفتوحاتهم الربانية المقدسة بعين ناقدة وبصيرة واعية وعقل يقظ.. ولم يدركوا أن أحفادهم المحروسين توارثوا هذه النظرة المتطاولة من جدودهم الغطاريس الذين كانوا يعتبرون أن سائر شعوب المنطقة التي اقتحموها عنوة في غفلة زمان، مجرد «علوج» لا يصلحهم إلا الجلد بالسياط!!!

أزمة اليمين فى إسرائيل

هل تنقذ رابين؟!

نظير مجلى

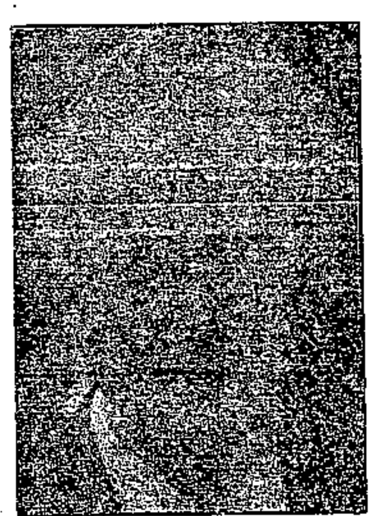
رسالة حيفا

سنتان كاملتان ورئيس الحكومة الإسرائيلية اسحاق رابين ، يتصارع مع اليمين المعارض .. ومع اليمين الذى فى داخل نفسه. عدة مرات فشل فى المواجهة وخلق لنفسه المتاعب . والآن ، دخل خصمه اليمينى فى أزمة ، فشعر أن طاقة الأمل فتحت أمامه من جديد . فهل يفلح ؟ وإلى أى مدى ؟

منذ التوقيع على اتفاق اعلان المبادئ بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، يعانى اليمين الإسرائيلى من أزمة سياسية . وعلى الرغم من أن رئيس الحكومة ،اسحاق رابين ، لم يحسن استغلال هذه الأزمة .. بل وقع فى حبائلها لفترة طويلة وفى أحداث كثيرة . وكاد ، بذلك، أن يدمر عملية مفاوضات السلام التى بنى رصيده عليها .لكن أحزاب اليمين أيضا لم تنجح فى كسب المعركة مع رابين والسبب فى هذه الأزمة التنظيمية التى تجتاح أحزاب اليمين ، بمعظمها

الليكود ، وهو حزب اليمين الرئيسى الذى ينافس حزب العمل على الحكم ، يعانى باستمرار من أزمة قيادة، هذه الأزمة انفجرت مع استقالة الزعيم التاريخى لليكود ، **مناحم بيجين** ، فى سنة ١٩٨٣ فسنتد حل محله **اسحاق شامير**، وهو قائد ضعيف وضيق الأفق ومحدود المواهب ومعدوم الابداع . فلم يجدد شيئا فى حياة حزبه ، بل بالعكس قادة إلى الفشل والسقوط من على سدة الحكم . فى زمنه انتعشت الخلافات بين زعماء الحزب ، بعضها على أساس طائفى وبعضها على

اسحق رابين



اسحق شامير



دافيد ليفى



أساس شخصي . وكذلك على أساس صراع معسكرات وعندما استقال شامير من رئاسة الحزب ، بعد انتخابات الكنيست الأخيرة ، انتخب مكانه بنيامين نتنياهو بعد صراع على القيادة شارك فيه دافيد ليفي (كان القائم بأعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية في زمن حكومة شامير) وارئيل شارون (الجنرال الشهير الذي قاد حرب لبنان بصفته وزير الدفاع وكان له ضلع في مجازر صبرا وشاتيلا) وموشيه قصاب (يهودي شرقي مقرب من القيادة الاشكنازية التاريخية) وبيني بيغن (ابن مناحم بيغن). معظم هؤلاء المنافسين لم يعترفوا ولايعترفون اليوم بقيادة نتنياهو . ويعتبرونه " بالونا منفوخا"بني رصيده على أمرين الأول: دياغوغيته في شرح مواقف اسرائيل عندما كان مندوبها الدائم في الأمم المتحدة في الثمانينات.والثاني - قربه من القيادة دائما.

وفي الحقيقة أن نتنياهو يتصنع القدرة على القيادة. مثلا ، في قمة معركة التنافس على قيادة الحزب ابتدع مشكلة أخلاقية ، إذ ادعى بأن هناك من يطارده ويراقب علاقته الغرامية مع إحدى النساء ، واتهم بذلك معسكر منافسه دافيد ليفي . وعلى الطريقة الأوروبية الغربية ظهر هو وزوجته أمام الرأي العام ليثبت أنها صفحت عنه . وبعد حوالي سنة من الحادث اعتذر نتنياهو من دافيد ليفي بخطاب علني واتضح أن كل القضية جاءت في إطار الاعيب الدبلوماسية.

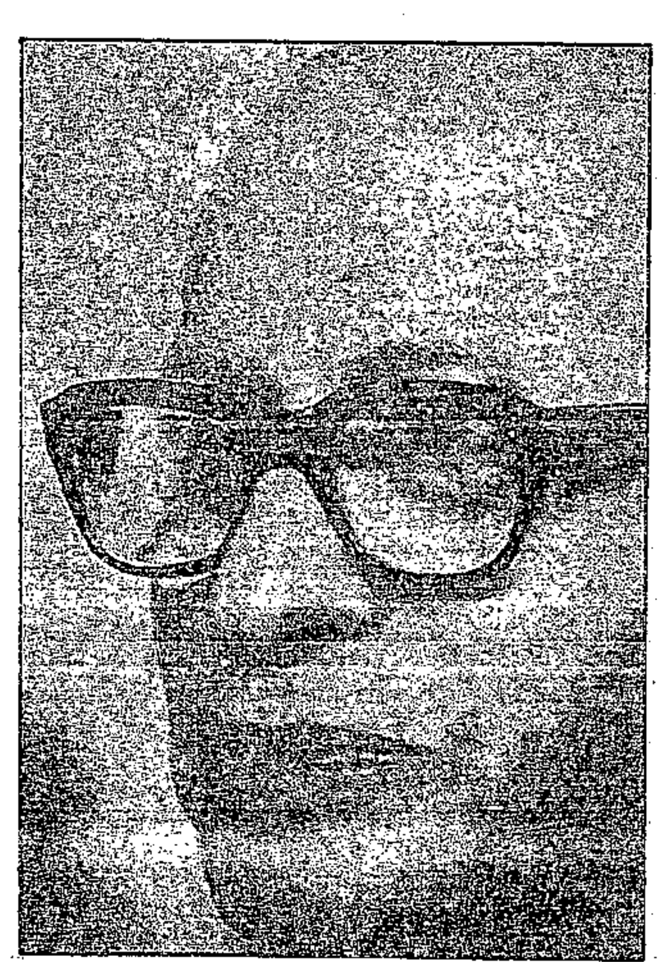
في الشهر الماضي . افتعل نتنياهو أزمة أخرى مع ليفي فقد جاء بمشروع جديد لتنظيم الانتخابات الداخلية في الليكود الهدف منه تقليل أثر ونفوذ المناطق الجغرافية في الحزب وقد فهم هذا المشروع على أنه محاولة لتقليص وجود اليهود الشرقيين (القادمين من مدن التطوير المنتشرة على طول البلاد وعرضها) في مؤسسات الحزب القيادية وكذلك في الكنيست . واعتبر دافيد ليفي هذا المشروع ضربة موجهة له مباشرة . أعلن أنه لم يعد يحتمل هذا التوجه فقاطع مؤسسات الحزب . ثم أعلن انسحابه منه وفي يوم ١٨ حزيران / يونيو الماضي أعلن عن تأسيس حزب جديد.

زعيم الليكود ، بنيامين نتنياهو ، حاول اخفاء تأثره من انسحاب ليفي وإقامة الحزب الجديد . وظهر وكأنه صمد في وجه ابتزازات ليفي وينتظر أن يصفق له القادة الاشكناز" الحضاريون" في الحزب . ولكن ، خروج ليفي .. يدخل الليكود في مشكلة جدية بل في أزمة . وقد يؤدي الى منع الليكود من العودة إلى الحكم سنين طويلة.

هذا لايعني أن ليفي سيجرف نصف أصوات الليكود ، كما يزعم بعض مؤيديه وهذا لايعني أن اليهود الشرقيين في إسرائيل ، سوف يقفون صفا واحدا وراء ليفي . فهذا غير واقعي وغير ممكن اذ أن اليهود الشرقين ليسوا موحدين . يسهل التأثير الدياغوغي عليهم من أطراف أخرى . نسبة الجهل بينهم عالية ولذلك يمكن لأحزاب أخرى التأثير عليهم ، ماديا ومعنويا . وهناك قسم جدي منهم يرفض الالتصاق بالانتماء الطائفي فلا يصوت لمن يخاطبه من منطلقات طائفية . لهذا فالساحة الشرقية ليست خالية للسيد دافيد ليفي واستطلاعات الرأي تعطيه ٥-٦ مقاعد في الكنيست ، طبعا على حساب الليكود (له اليوم ٣٢ مقعدا ، ضمنها مقعد ليفي ، والاستطلاعات تعطيه ٣٨ مقعدا ..)

لكن ، إن لم يستطع ليفي تصفية الليكود ، كما يطمح هو .. فإنه بدون شك يستطيع التخريب على انتخاب نتنياهو لرئاسة الحكومة . ففي الانتخابات القادمة للكنيست سوف تجرب في إسرائيل ، لأول مرة ، طريقة الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة ، وقد أعلن ليفي أنه سوف يرشح نفسه لها.

تسومت : وهو حزب يميني آخر ، فاز في الانتخابات الأخيرة بثمانية مقاعد في الكنيست . هذا الحزب متطرف أكثر من الليكود في القضايا السياسية ، رصيده الأساسي بني على قائده رفائيل ايتان وماضيه العسكري. ايتان هو الذي كان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في زمن حكم الليكود . دوره معروف في ورطة حرب لبنان ، ومع هذا ، تمكن من اقناع الرأي العام بأنه انسان صادق ، مستقيم ، حازم ، فحصل على تلك النسبة العالية من الأصوات ، إلا أنه ، مافتئ ، ينكشف بعد الانتخابات بأشهر كإنسان متسلط داخل حزبه . يقرر في كل شئ وهناك من وضع علامة استفهام كبرى حول نظافة يده واستقامته ، وكانت النتيجة أن تفسخ هذا الحزب أيضا . فانسحب منه ثلاثة



مناحم بيجن

أعضاء كنيست أقاموا كتلة مستقلة اسمها "يعود" ، بزعامة النائب غونين سيجف. ثم تفسخت "يعود" نفسها .. عندما انضم سيجف إلى حكومة رابين وأصبح وزيرا للطاقة وانضم نائب آخر إلى الحكومة وأصبح نائب وزير ، فيما بقيت عضو الكنيست الثالثة من "يعود" ، أستر سلمونفيتس ، خارج الائتلاف.

موليدت: وهذا هو حزب فاشي يدعو إلى تطهير دولة إسرائيل من العرب بتزعمه جنرال سابق في الجيش الإسرائيلي هورحبعام زئيفي . وله ٣ نواب في الكنيست . الخلافات دبت هنا أيضا وقام أحد النواب ، الحاخام بارغاد ، بتقديم شكوى إلى القضاء ضد زئيفي ويقال أن مايربط النواب الثلاثة ببعض حتى الآن هو القانون . فلو أعلن كل منهم عن نفسه كتلة مستقلة ، لكان خسر المخصصات المالية من الدولة . فظلوا معا واتفقوا على توزيع المخصصات بالتساوي.

أحزاب اليمين الديني : هناك ثلاث كتل برلمانية دينية، جميعها يمينية :

* **المفدال** - وهو أكثر حزب متماسك حتى الآن حضوره ليس بارزا على الساحة السياسية ، كما كان في الماضي عندما أقام حركة "غوش ايمونيم" وقاد حملات الاستيطان لكنه موجود . يعمل بهدوء ، ويسعى لاستعادة قوته التي خسر نصفها (كان له ذات مرة ١٢ عضو كنيست واليوم ٥ أعضاء).

* **اغودات يسرائيل** . وهي مؤلفة من ٣ أحزاب أخرى ، تنتمي إلى الطوائف الغربية (أشكناز) مع أنها خاضعة جميعا لمجلس توراتي واحد، إلا أن الخلافات بينها محتدمة ، أحد قادتها عضو الكنيست ابرهام شبيرا، خاضع للتحقيق في قسم الجرائم الخطيرة في شرطة إسرائيل ، بتهمة اخفاء أموال من ضريبة الدخل.

شاس ، حزب اليهود الشرقيين المتدينين لايتخذ مواقف متطرفة في الموضوع السياسي ويعتبر مقربا من حزب العمل . لكن عددا من زعمائه متورطين في قضايا الفساد واختلاس أموال الدولة . وقد اضطر زعيمه "درعي" إلى الاستقالة من حكومة وزارة الداخلية) بسبب محاكمته ، نأخذ موقفنا سلبيا من الحكومة. في داخل هذا الحزب أيضا توجد خلافات وصراعات . فهناك من يتهم درعي بالتسبب بالخروج من الحكومة لكي لا يدخل مكانه أي وزير آخر.

هذه هي صورة اليمين الإسرائيلي ، الذي تبلغ قوته البرلمانية اليوم ٥٦ (من مجموع ١٢٠) نائبا . الضعف الداخلي فيه والصراعات الشخصية في صفوفه تمنعه من الخروج بقوته إلى الشارع لمواجهة سياسة الحكومة ، ومع ذلك ، فإن صوته عال ويحاول باستمرار لملمة كوادره ،وإقامة المظاهرات الاحتجاجية . وعندما يفشل في انزال جماهير غفيرة للشارع يجنح لاستغلال إمكاناته المادية ، فيرسل جرافاته لشق طرقات ،ولترسيع مستوطنات ولاقتحام بيوت سكن شاغرة في المستوطنات الخ .. ويستعمل صلاته ونفوذه بالسفر إلى الخارج والتقاء المسؤولين الأمريكان والفرنسيين والانجليز وغيرهم في محاولة للتأثير عليهم حتى يضغطوا على العرب ويتنازلوا عن القدس وعن مطلب الانسحاب الكامل .. وغير ذلك من النشاطات الإعلامية .

والسؤال الذي يسأل : **هل الطرف الأخر من المعادلة ، الوسط واليسار ، يستفيد من وضع اليمين هذا وكيف ؟**

في الواقع ، وليس من باب التميز أبدا ، تعتبر الأوضاع الداخلية في أحزاب الوسط واليسار في إسرائيل أفضل منها في اليمين . ليس لأنه لاتوجد صراعات ، بل لأن أحزاب اليسار حساسة للغاية للصراعات الشخصية لذلك تسعى دائما لتأجيلها حتى ساعة الصفر (قرب الانتخابات).

أما في حزب العمل فالوضع مختلف هناك يوجد صراع تاريخي بين رابين وبيرس ، يبدو اليوم أنه بات هادئا . ويعود ذلك إلى أن بيرس يريد انجاح عملية السلام . ويدرك أن الدخول اليوم في صراع شخصي مع رابين يعني القضاء على هذه العملية.

ولكن هناك صوتا آخر ظهر داخل العمل ، معارضا اذ يوجد ٣ أعضاء كنيست ، برئاسة الجنرال في الاحتياط أفيغدور كهلاني ، يرفضون أي "تنازل" عن هضبة الجولان السورية المحتلة، ويعلنون أنهم سيتمردون على أي قرار حزبي أو حكومي بهذا الخصوص ، وقد بدأوا بحملة لسن قانون يجبر الحكومة على عدم التنازل عن الجولان إلا إذا حصلت على موافقة (٧٠) عضو كنيست ، وأرفقوا ذلك بحملة ضغط شعبي وراحوا ينسقون مواقفهم، علنا، مع الليكود .

من الواضح أن وقوف هؤلاء الثلاثة مع اليمين يعني الوصول إلى وضع مساواة في الكنيست (٦٠ نائبا مقابل ٦٠ نائبا) وهناك خطر بأن ينضم عضو آخر محسوب على الائتلاف إلى اليمين ، وبهذا يتم تمرير القانون لكن حزب العمل يحاول الاستنجاد بحزب "شاس" على أمل أن يمتنع عن التصويت ، على الأقل و"شاس" لم يقرر بعد ما يريد . فهو خاضع لارادة الحاخام عوفاديا يوسف ، الذي مازال يستمع إلى آراء كبار العسكريين المؤيدين والمعارضين للانسحاب من الجولان.

وكيف يتصرف رابين؟

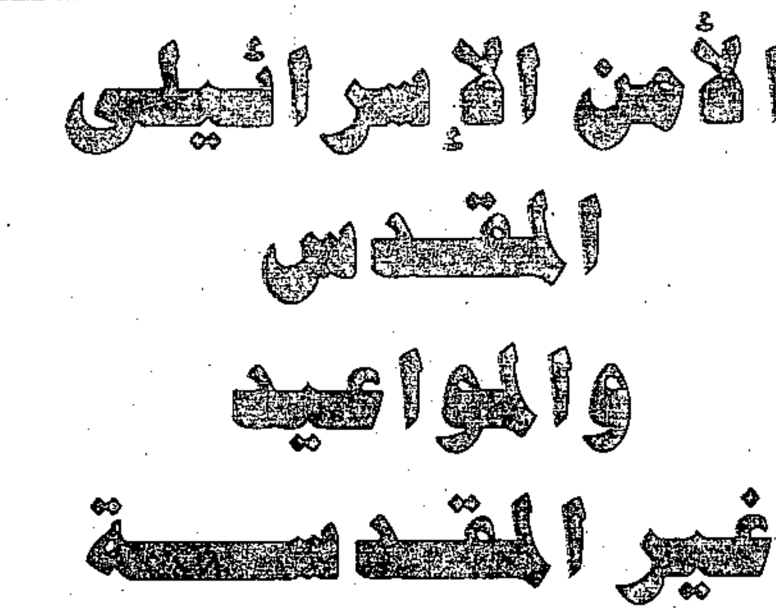
رئيس الحكومة اسحاق رابين لم يعرف كيف يستغل أوضاع اليمين لمصلحة سياسته الجديدة. وعلينا أن نشير هنا إلى أن رابين قاد العملية السلمية في إسرائيل ويريد انجاحها لكنه يخاف كثيرا . يخاف من اليمين الإسرائيلي وأطروحاته واتهاماته له بخيانة ماضيه العسكري والتنكر لوعوده للناخبين . ويخاف من قوى اليمن داخل حزبه ، بل هو نفسه ، لديه تراكمات هائلة من الماضي . على مافيه من حروب وعداء للعرب و "هشموا عظامهم" أيام الانتفاضة .. فهو نفسه يحتاج لأن يتغلب على نفسه حتى ينجح العملية السلمية بحيث يتم الوصول إلى سلام يرضى عنه الجميع. فهو يعرف أن مثل هذا السلام ، سيسجل على اسمه في تاريخ إسرائيل والأهم من هذا ، هو لايريد أن يفشل في هذه العملية فيفقد كل رصيده السياسي.

السلام المنشود له ثمن باهظ ، حسب مفاهيمه ومفاهيم اليمين . والفشل أيضا له ثمن باهظ وبين هذين النارين يتأرجح رابين ويصارع مختلف القوى والتيارات

قد نسجل لصالحه أنه بات أكثر إصرارا على المضي قدما في العملية السلمية لذلك نراه يغير توجهه نحو سوريا ويتجاوب مع إمكانيات التقدم نحو السلام معها ، فوافق على الانسحاب شبه التام وكذلك نراه يغير من التوجه . بعض الشئ وبشكل محدود جدا ، على المسار الفلسطيني (لكن الطريق طويل جدا ، هنا ، مابين نقطة انطلاق رابين وبين الوصول الى السلام الذي يريده الفلسطينيون ، وهنا يجري استغلال فظيع لضيق ذات اليد الفلسطينية (كما أشرنا في العدد الماضي). ونلاحظ في الأيام الأخيرة أن رابين بدأ يهاجم اليمين الإسرائيلي على طريقة نائبه بيرس فيتهمهم بالجبن - "جبناء السلام" ويقول أنهم يخيفون الشعب من السلام بينما هم في الواقع يخشون دفع الثمن الحتمي للسلام.

وباعتقادنا ، اذا واصل رابين هذا النهج واستفاد من نقاط ضعف اليمين الرافض للسلام والمتخبط في أزماته الداخلية ، سوف يكسب المعركة الانتخابية .. خصوصا وأن **اليسار ، والوسط موحدان وراءه كمرشح لرئاسة الحكومة** ، بينما هناك ٣ مرشحين لرئاسة الحكومة من قوى اليمين وتبقى القضية أن يكون رابين مدركا فعلا أهمية هذا النهج وجادا فعلا في إحراز التقدم نحو سلام جاد وثابت ومرض لكل الأطراف .

الأمن الإسرائيلى المقدس والمواعيد غير المقدسة



إعادة انتشار الجيش الإسرائيلى
، إلى خارج بعض المدن الفلسطينية
، مدينة أو أكثر فى المرحلة الأولى
، لن تكون من مناطق مستخالب الحكومة الاسرائيلية بفرض سيادتها عليها خلال مفاوضات الحل النهائى ،
التى من المقرر ان تبدأ فى منتصف العام القادم ١٩٩٦ وفق ما نص عليه اتفاق اوسلو . هذا ما أكده مسئولون اسرائيليون مؤخراً ونشرته وسائل الاعلام الاسرائيلية.

واذا كان هذا هو المقياس السياسى الاسرائيلى ، لأى ترتيبات مرحلية مقترحة تلاول من تموز أو بعد الأول من تموز ، وهو كذلك بالتأكيد ، فلماذا لا يتمسك المفاوض الفلسطينى بالمقابل بمقياسه السياسى الخاص لمتطلبات الحل النهائى المتمثلة بتطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، و٣٣٨ والانسحاب الاسرائيلى الكامل من المناطق المحتلة وتحقيق الاستقلال الوطنى!.

نقول ذلك محذرين ومنبهين من مغبة الموافقة الفلسطينية على خطة اعادة الانتشار الاسرائيلية من مدينة أو ثلاث مدن على الأكثر فى شمال الضفة فى المرحلة الأولى واقامة الطرق الالتفافية حول المدن الفلسطينية واحتفاظ الجيش الاسرائيلى بحرية العودة إلى هذه المدن اذا اقتضت الضرورات الأمنية والابقاء على جميع المستوطنات وتوسيعها وعلى سياسة فرض الواقع الاحتلالى على القدس.

وحسب التعريف الاسرائيلى الرسمى نفسه

حنا عميرة

رسالة القدس

فان المرحلة الأولى من اعادة الانتشار ستؤدى إلى اقامة جيوب فلسطينية محاصرة بالجيش والمستوطنات الاسرائيلية ، لفترة اختبارية غير محددة زمنيا ، ولكنها محددة بنجاح القائمين على هذه الجيوب فى التماثل مع متطلبات الامن الاسرائيلية ، وهذا هو المقياس الأمنى الاسرائيلى لأى تقدم فى المفاوضات المقبلة- بعد عمر طويل- حول المرحلة الثانية من اعادة الانتشار التى قد تشمل باقى المدن الفلسطينية ما عدا مدينة الخليل ، وبالطبع فان القدس لن تكون موضوعا لاى حديث!

لقد كان مقررا وفق اتفاقية اعلان المبادئ ، والمواعيد غير المقدسة المثبتة فيها ، انجاز المفاوضات حول حل الادارة المدنية وانسحاب الحكم العسكرى فى تموز من العام الماضى ، وها نحن الان وبعد تأخير عام كامل ، نتفاوض حول اعادة انتشار جزئية وشكلية للقوات الاسرائيلية ، وذلك وفق جدول اسرائيلى سياسى وأمنى مقدس ومواعيد وتواريخ غير مقدسة ، انها تكتسب القدسية بمدى استجابتها لما هو مقدس من وجهة النظر الاسرائيلية.

وبالتالى فاذا اراد الجانب الفلسطينى ان تكون المواعيد مقدسة فما عليه سوى الموافقة على الخطة الاسرائيلية المقدسة والتسليم ببرنامج حزب العمل كحل للقضية الفلسطينية.

وهكذا فليس بالامكان النظر إلى الخطة الاسرائيلية لاعادة الانتشار الجزئى بمعزل عن اهدافها وبأنها مجرد بداية تستهدف التأسيس لحل نهائى يحول دون نيل الشعب الفلسطينى لاستقلاله الوطنى واقامة دولته المستقلة من خلال تقطيع أوصال الضفة والتهام مساحات واسعة منها باسم الامن الاسرائيلى والمحافظة عليه!.

هذا ما يجب أن يدركه الجانب الفلسطينى ويتعامل على أساسه وأن يصوغ نهجه التفاوضى ومواقفه وفق مقاييسه السياسية والأمنية باعتبارها مقاييس مقدسة وليس وفق مقاييس الجانب الاخر غير المقدسة وان يتخلى عن مقولته الشهيرة- انه ليس بالامكان أحسن مما كان.

أسس الحل النهائى فى خطة إعادة الانتشار

من الواضح ان اتفاق القاهرة واشتراطاته الامنية المجحفة واستبداله للانسحاب باعادة الانتشار وتخليه عن مرجعية المفاوضات ممثلة بقرارى مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ لصالح احتياجات اسرائيل الامنية ، قد أرسى أسسا للحل النهائى تتجاوب مع المطالب الاسرائيلية بهذا الخصوص . والان من خلال مخطط اعادة الانتشار الجزئى يجرى إرساء أسس جديدة هى أقسى بكثير من الاسس التى فرضت فى غزة وأريحا ، فحسب ما كشف عنه مؤخرا فى اطار ما يسمى بخطة «قوس قزح ب» للجيش الاسرائيلى ونشر من معلومات عن الانتخابات الفلسطينية يمكن تسجيل ما يلى:

- اسرائيل على استعداد لاعادة انتشار الجيش من ٤ مدن فى شمال الضفة ، هى **جنين- نابلس- قلقيلية وطولكرم.**

- اسرائيل غير مستعدة للالتزام بجدول زمني للانسحاب من باقى المدن فى الضفة بعد اجراء الانتخابات الفلسطينية التى يمكن ان تجرى بعد اعادة الانتشار الجزئى وليس اعادة الانتشار الكامل كما كان مقترحا فى السابق.

-لا توافق اسرائيل على ترشيح مواطنى القدس العرب لانفسهم فى الانتخابات وانما فقط على ممارستهم لحق الانتخاب وفى صناديق اقتراع توضع خارج حدود المدينة . كما انها لا توافق ايضا ويجب ان تضمن عدم قيام متطرفين فى السجون او من نفذوا عمليات عسكرية بعد التوقيع على اتفاق اوسلو بترشيح انفسهم فى الانتخابات.

-فى مجال نقل الصلاحيات ، فان اسرائيل على استعداد لنقل جميع الصلاحيات تقريبا للفلسطينيين ولكن مع احتفاظها بحق الفيتو فى قضايا مثل المياه والكهرباء واستخدام اراضى الدولة اى الاراضى غير المسجلة بملكية اشخاص.

-تصر اسرائيل على تشكيل هيئة عسكرية او جهاز عسكرى يشرف على الصلاحيات غير المنقولة للفلسطينيين بدل الادارة المدنية القائمة حاليا والتى سيجرى حلها.

-تريد اسرائيل من عرفات ان يتعهد بموعد محدد لعقد المجلس الوطنى الفلسطينى لالغاء البنود التى تدعو إلى تدمير دولة اسرائيل . ومن المقترحات المطروحة بهذا الشأن ان يخوض عرفات حملته الانتخابية لرئاسة السلطة تحت شعارات منها تعديل الميثاق الوطنى.

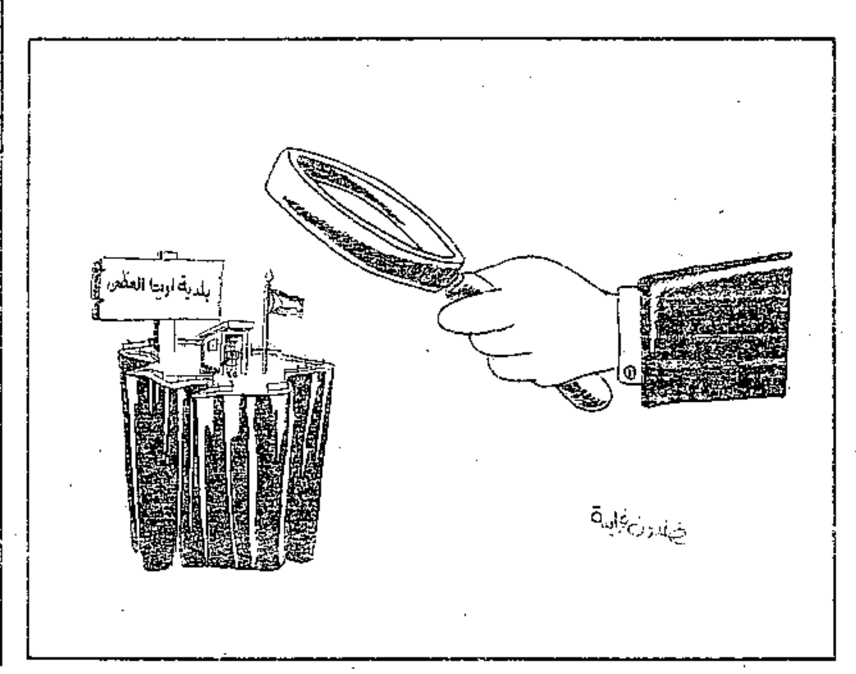
-عملية إعادة الانتشار الاسرائيلى من المدن الأربع المذكورة قد تكون شامله أو جزئية وحدود هذه المدن هى حدودها البلدية الحالية.

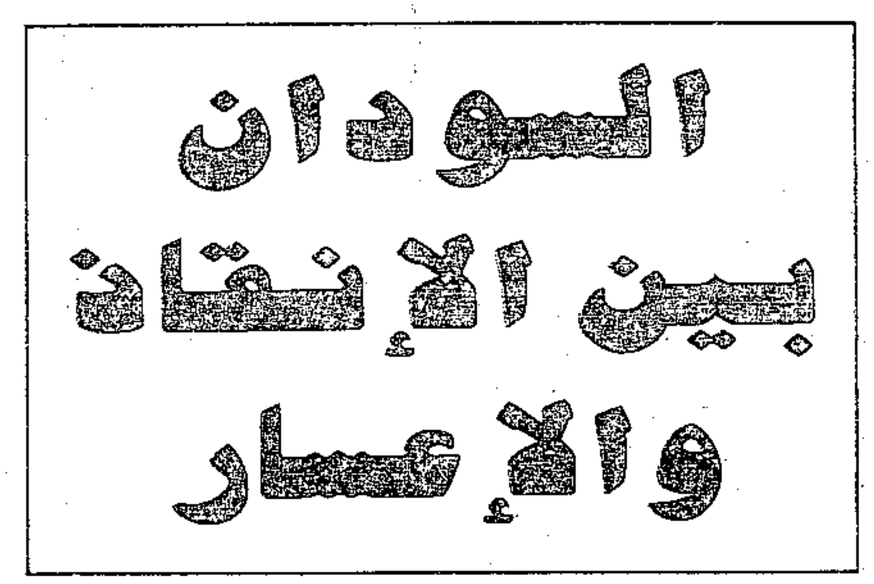
استكمال عملية إعادة الانتشار مرهون باستكمال شق الطرق الالتفافية حول المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية لربط المستوطنات بطرق مباشرة مع اسرائيل ، فالطريق الالتفافى التى ستتجاوز مدينة نابلس سينتهى العمل فيها فى منتصف العام القادم على سبيل المثال وهكذا ايضا بالنسبة للطريق الالتفافى الذى سيتجاوز مدينة رام الله . ومن المعروف ان مجموع الطرق الالتفافية يبلغ حوالى عشر طرق ويقدر طولها بحوالى ١٣٠ كم وستلتهم مساحات واسعة من الأراضى العربية التى ستجرى مصادرتها.

-ترفض اسرائيل منح أية صلاحيات للسلطة الفلسطينية فى المناطق التى تخطط لضمها لاسرائيل مثل منطقة مستوطنة معالية أدوميم وهى المنطقة الاستيطانية النازلة بين اريحا والقدس الشرقية ، مستوطنات غوش عتصيون وهى تقع بين بيت لحم والخليل ، ومناطق معينة حول الطريق المسمى بقاطع الشمال ، منطقة غور الاردن ، المنطقة الواقعة بين مدن قلقيلية وسلفيت وطولكرم ونابلس وهو مثلث كبير تقدر مساحته بحوالى الف كيلو متر مربع ويضم العديد من المستوطنات والعشرات من القرى العربية ، ويضاف إلى هذه المقتطعات طبعا مدينة القدس.

هذه هى أهم معالم المخطط الإسرائيلى وما يراد من خطة إعادة الإنتشار وشق الطرق الالتفافية ويستنتج جوزيف ألفر من معهد الدراسات الاستراتيجية فى تل أبيب ، ان هذا المخطط يضمن ضم ٧٠٪ من المستوطنين مع الأراضى العربية التى يستوطنون عليها إلى دولة اسرائيل.

أما المطلوب من الجانب الفلسطيني فهو التوقيع على بدء تنفيذ هذا المخطط أي ما تعرضه اسرائيل من تنازل عن السكان لصالح احتفاظها وسيطرتها على أكبر مساحة ممكنة من الأرض!





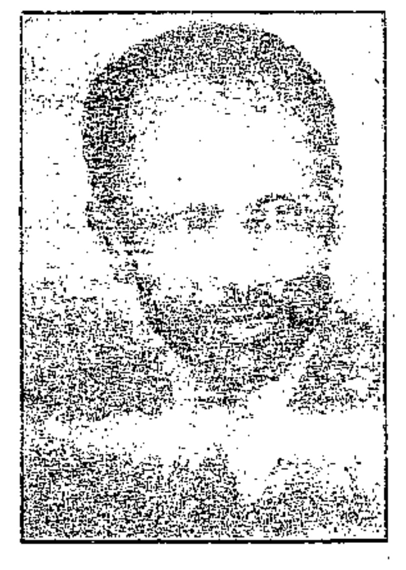
د. أمين مكي مدني

في الثلاثين من يونيه ١٩٨٩ استولت الجبهة الإسلامية على السلطة في السودان عبر انقلاب عسكري بذكاء واضعة حداً ونهاية للحكم الديمقراطي التعددي الذي شرع في إجراءات لحل سلمي للنزاع المسلح في جنوب البلاد الأمر الذي ترفضه الجبهة من واقع برنامجها الأصولي الذي تنفرد به دون القوى السياسية كافة.

كان من ضمن ما حوى البيان الأول للانقلاب إنقاذ أهل السودان من تردي الأوضاع الاقتصادية ورفع المعاناة عن كاهل المواطن السوداني ومحاربة الفساد ووضع حد للحرب الأهلية التي تستنزف طاقات وموارد البلاد البشرية والمادية.

واليوم وبعد ما يقارب الست سنوات من حكم الجبهة وصلت الحالة الاقتصادية في البلاد إلى أسوأ حالاتها وتضاعفت الاسعار مئات المرات وتدنى سعر صرف الجنيه السوداني ليساوي الدولار الأمريكي حوالي سبعمائة جنيه بدلاً عن اثني عشر جنيهاً ساعة البيان الأول وعلى هذا تنعكس الحالة المعيشية بدرجة اوصلت المواطن السوداني حد التسول والجوع والمرض وصار كل من يجمع ثمن بطاقة سفر يغادر إلى المهجر وراء لقمة عيش كريمة.

وعلى الرغم من كل هذا تستمر حملات الاعلام الرسمية تبث تصريحات المسئولين والمنتفعين والانتهازيين ان السودان في ظل توجهه الحضاري صار اليوم صاحب قراره السياسي والاقتصادي وحقق للمواطنين رغد العيش وفرق فواتير الاستيراد كافة ، بل صار يصدر منتجاته للدول الفقيرة .. كذا، وفي مقابلة تليفزيونية مع التلفاز القطري في مارس الماضي يتباهى الحاكم الفعلي للسودان الشيخ حسن الترابي أن ما حققته ثورة الانقاذ يصل إلى مرحلة الاعجاز فالسودان -الذي


حسن الترابي

كان يعيش على المعونات والمنح ، على حد تعبير الدكتور الشيخ- صار الآن على كل لسان في العالم (دايما الحق!) وقد تجاوز بما يحقق الامبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس والجبروت الروماني والعهد الفارسي .. ويضيف الشيخ ان السودان الآن حقق الاستقرار والسعادة بشق القنوات وانتشار الرقعة الزراعية وتضاعف الانتاج لأكثر من ثمانين بالمائة من المواطنين تحققت لهم الثروات وطيب العيش ، وأخيراً يبشرنا الترابي ان هذا الرخاء وتلك السعادة ستعم العالم الاسلامي كله عما قريبا.

وإن كان في ما يقوله النظام وشيخه وفي ما يعكسه الواقع المعاش وروايات القادمين من السودان ثمة مغالطة علنا نجد هاديا في سابقة قانونية حديثة أمام المحاكم السودانية وقرار جمهوري صادر من الرئيس البشير قبل أسابيع قليلة . فقد أقام بنك البرقان دعوى مدنية ضد بنك السودان لسداد مديونية للأول يقرها الثاني واصدرت محكمة الموضوع حكمها لصالح بنك البرقان قبل أكثر من عامين غير ان رئيس القضاء السابق طلب اوراق القضية وحفظها بمكتبه حتى احالته الي التقاعد حين تقدم محامو البنك المدعي بعريضة لتنفيذ الحكم احالها رئيس القضاة الجديد الى المحكمة المختصة ،وفي اليوم المحدد لنظر طلب التنفيذ رقم ١٧٦ لسنة ٩٤ وبتاريخ ١٥ مارس ١٩٩٥ تقدم المستشار سيد أحمد ابو سيف عن بنك السودان وعن النائب العام الممثل القانوني لحكومة السودان بمذكرة يعترض فيها على السير في اجراءات التنفيذ.

ونسبة لأهمية تلك المذكرة والتي تعد السابقة الأولى في تاريخ البلاد القانوني أولا والاقتصادي ثانياً علنا نورد هنا بعض تفاصيله، فبعد أن قررت المذكرة ان بنك السودان بموجب قانونه لسنة ١٩٥٩ ﻫو تنظيم وتنمية النظام المصرفي ونظام النقد والائتمان لتحقيق التنمية الاقتصادية بصفته مصرف الحكومة ومستشارها في الشئون المالية ، ذهبت المذكرة لتقر مديونية بنك السودان لصالح بنك البرقان ثم تواصل المذكرة لتقول وبالحرف انه بسبب: « ظروف اقتصادية قاهرة وحصار اقتصادي غير معلن ومقاطعة تأثرت موارد السودان من النقد الأجنبي وصارت حصيلتها لا تكفي حتى ضرورات الحياة للشعب السوداني وعجزت الدولة عن تسديد مديوناتها الخارجية تماماً».

وتواصل المذكرة :«وقد تأكد لنا تماماً أن

بنك السودان لا يملك فى الوقت الحاضر نقداً أجنبياً يكفى لسداد مبلغ الدين موضوع هذا التنفيذ أو لأى جزء منه وعلى استعداد لتقديم البينة ان رأت المحكمة الموقرة ذلك.

وعليه نلتمس تطبيق شرع الله سبحانه وتعالى فى الآية الكريمة رقم ١٨٠ - سورة البقرة -

«وان كان ذو معسرة فنظرة إلى ميسرة»

(صدق الله العظيم)

لما تقدم نلتمس من محكمتكم الموقرة الأمر بوقف التنفيذ مؤقتا بناء على استحالة إمكانية الدفع لاعسار الحكومة وبنك السودان فى الحصول على النقد الأجنبى لتسديد المديونية فى الوقت الحاضر. وتفضلوا بقبول وافر الاحترام » انتهى.

وعلى الرغم من اعلان الدولة اعسارها جهاراً أمام المحاكم وأقرت صراحة عجزها عن مقابلة حتى ضروريات الحياة للشعب السودانى وسمت إلى استدرار عطف المحكمة بالاستشهاد بآيات القرآن الكريم، إلا أن المحكمة رأت لا سبيل لها سوى اتباع نصوص القانون واجب التطبيق والذى وضعه المشرع ولم يغيره والزم المحاكم بضرورة تطبيق نصوصه وفى هذا الصدد فالقانون المعنى هو قانون الاجراءات المدنية والذى يخول المحكمة تنفيذ حكم محكمة الموضوع بالزام المدين بدفع مبلغ الدين أو حجز امواله وممتلكاته لبيعها بالمزاد العلنى وفاء للدين أو القبض على المدين وحبسه فى السجن أو تعيين حارس قضائى بحسب الأحوال.

إزاء هذا لم يكن ثمة مجال لمحكمة التنفيذ سوى رفض مذكرة النائب العام عملا بالقانون سارى المفعول وباعتبار أن حالة الاعسار والافلاس التى أشهرها ديوان النائب العام هى فى واقع الحال حجة سياسية لاصلة لها بالقانون ولايجوز الاعتداد بها أمام المحاكم كما أن حالة الإعسار التى تضمنتها الآية الكريمة مسألة انسانية ترتبط بالعلاقات الاجتماعية لايعنى بها حصانة المدين ضد الدائن ونسيان للعهود وبراءة للذمم الأمر الذى نص عليه أيضا القرآن الكريم فى الكثير من الآيات.

لم يتوقف الأمر عند حد رفض المحكمة التماس النائب العام وزير العدل اذ ذهب هذا الأخير الى رئاسة الجمهورية واستصدر قرارا جمهوريا بتاريخ ٢٤ مارس الماضى يقضى بحرمان جميع المحاكم السودانية من النظر فى أى دعاوى مدنية فى أى المراحل كانت ضد **حكومة السودان والمؤسسات العامة ويحصر مطالبة الدائنين على** التفاوض والوصول الى تسوية مع المدين. إذا تجاوزنا النظر فى مسألة استقلال القضاء وحيدته وصلاحية المؤسسة على حسم النزاعات بين الأطراف أيا كانت وادراكنا أن النظام الحاكم فى السودان لايعتد بتلك المبادئ فلنقف فى تيمات هذا القانون الغريب الذى تضمنه الأمر الجمهورى والذى لم تسبق السودان فيه آية دولة فى العالم ونتساءل كيف يرى ولاة الأمور فى السودان مستقبلهم الاقتصادى ومعاملاتهم المالية مع العالم الخارجى وتمويل التنمية وتشجيع الاستثمار الأجنبى عربيا كان أو أوروبيا أو أمريكيا وكلهم ذو ميسرة فهل ينظرون إلى إعسار بلادنا من أجل سواد بشرتنا وعيوننا لتدفق أموالهم عندنا ولنحقق شعارات الانقاذ فى ظل الاعسار ؟ فلنتأمل !

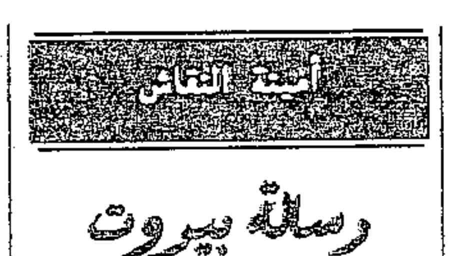
تحدثت مع صديق لى عن هذا الأمر قبل يومين فقال مازحا اليس فى الاسلام مايجيز طلب المرأة الطلاق من زوجها بسبب إعساره وعدم الانفاق واليس من حق شعبنا الخلاص ممن يعلن اعساره صراحة وهو ولى أمرنا والمسئول عن قوتنا وتهيئة الحياة الكريمة لنا وانقاذنا .. فالى أى محكمة نذهب ياأولى الألباب ؟

عمر البشير

الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني:

- كل قوى حركة التحرر الوطني العربية في أزمة وليس الشيوعيون وحدهم.

- هناك ضرورة للبحث عن شعارات جديدة للتوحيد القومي.



في المؤتمر الوطني السابع الاستثنائي للحزب الشيوعي اللبناني ، الذى انعقد قبل مايقرب من عامين أكد الحزب أن لبنان الخارج من الحرب الأهلية ، لم يرسخ مرتكزات سلام داخلي، يحول دون إعادة انتاج حروب جديدة ، وأنه على عتبة تحولات مصيرية سوف تترك تأثيرها لعقود طويلة على مستقبله ، خاصة والمفاوضات العربية - الاسرائيلية تجرى فى ظروف غير مواتية للمصالح العربية وتدفع بالمنطقة للتسليم بنتائجها ، بما فى ذلك التطبيع الكامل مع اسرائيل . وأكد الحزب الشيوعي اللبناني أن لبنان يواجه مهمة استعادة وحدته وسيادته الوطنية وإعادة النهوض باقتصاده ،وإعمار ماهدمته الحرب ومعالجة أثارها النفسية . وأوضح الحزب أن مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وتحرير وصيانة حقوق لبنان الوطنية تتطلب وجود دولة وطنية تغلب المصالح الوطنية اللبنانية فى علاقاتها الخارجية ، وأن تكون دولة ديمقراطية ، وجمهورية برلمانية تقوم على نظام انتخابي ديمقراطي وغير طائفي ، وتؤسس دولة مدنية وعصرية تتحرر من البنية العائلية - الطائفية المتخلفة التى جعلت من النظام السياسي نظاما وراثيا للعائلات السياسية الحاكمة فى لبنان ، وأن تمتلك إدارة حديثة ومعاصرة ، وتحمل مشروعا تنمويا شاملا يخفف من التفاوت الاجتماعي بين المناطق والطبقات الاجتماعية.

وفى هذا المؤتمر تم قبول استقالة " جورج حاوى " كأمين عام للحزب وانتخاب المحامى " فاروق دحروج" ٤٩ عاما" أمينا عاما جديدا للحزب ولقد تنقل فاروق دحروج فى مواقع متعددة للعمل الحزبى ، فعمل فى قيادة العمل الطلابى للحزب الشيوعى فى الجامعة اللبنانية فى أوائل السبعينات حيث كان يدرس الحقوق ، وأثناء فترة اندلاع الحرب الأهلية ، تولى مسئولية الحزب فى محافظة البقاع . كما تحمل مسئوليات متعددة فى اللجنة المركزية والمكتب السياسي ، حتى تم ترشيحه وانتخابه أمينا عاما للحزب . وفى الحوار التالى يكشف " فاروق دحروج" عن جوانب من الهموم التى تواجه الحزب الشيوعى اللبنانى على

ضوء المتغيرات الدولية الجديدة والهموم التى تواجه لبنان.

سألت " فاروق دحروج"

*** يعزو البعض أسباب انهيار الاتحاد السوفيتى ومنظومة الدول الاشتراكية بخطأ فى التطبيق ، بينما يرجعها آخرون إلى خطأ فى النظرية نفسها ، فما رأيك؟**

– الواقع أن أسباب ماحدث من انهيارات للنظم الاشتراكية متعددة . هناك من جهة القراءات والفهم الجامد للماركسية ، التى تعاملت مع نصوصها ، كما لو أنها دين أو أمور مقدسة . وهناك من جهة أخرى أخطاء فى الممارسات ارتكبها العديد من قوى التغيير فى تلك المجتمعات. وفى اعتقادنا فإن الماركسية هى علم يقرأ الواقع وليست نظريات جامدة لاتقبل الاجتهاد . وفى إطار الممارسة وجود ماكان يسمى بالمركز : مركز ازكاء ومركز توجيه ومركز تخطيط ، ووقوع العديد من قوى التغيير أسرى هذا المركز ، كانت على حساب مزيد من ارتباط تلك القوى بشعوبهم ومصالح وقضايا تلك الشعوب ونحن نعتقد الآن أن هذا الاختلال الذى حدث ، يعبر عن خلل موضوعى قائم ، حيث أن موازين القوى اختلت لغير صالح القوى الاشتراكية ، وأن هناك العديد من الأطراف تخلت عن

نعيم قاسم

الأمين العام لحزب الله



اليسار نتيجة هذا الخلل الموضوعى فى موازين القوى ، ونعتقد أيضا أن النواقص الذاتية فى الممارسة تلعب دورا فى حدوث هذا الخلل.

دلالة الإبقاء

عقد المؤتمر السابع الاستثنائى للحزب الشيوعى اللبنانى أعماله منذ أكثر من عام وثار داخله جدل واسع حول الإبقاء على اسمه أو تغييره فما هو تصورك لدلالة هذا الجدل؟

لقد حاولنا كحزب شيوعى لبنانى منذ فترة طويلة نسبيا أن نتلمس سبل المواجهة ، أو الخروج من الأزمة التى جابهتها قوى التغيير والتقدم على المستوى المحلى والدولى والحزب منذ عام ١٩٨٨ سعى للخروج المبكر من هذه الأزمة، التى برزت معالمها بشكل خاص منذئذ . ودارت داخل الحزب نقاشات عميقة وموسعة ومتعددة الأوجه ، واستقر الرأى على ضرورة التجديد فى فكر الحزب وممارسته وأساليب عمله التقييمية ، وركزنا فى تلك المسائل على مضامين التجديد أكثر من تركيزنا على أشكالها وبينها قضية الاسم وحين بحث تغيير اسم الحزب ، برز فى حزبنا اتجاه قوى يرى أن هذا الأمر ، لايتسم بأهمية جوهرية ، إذا ماقيس بنجاح الحزب فى التجديد فى المجالات الفكرية والسياسية والتنظيمية . وعلى هذا الأساس برزت أكثرية فى الحزب لا ترى أن تغيير إسم" الحزب الشيوعى " له أية أهمية ملحة ، رغم من الذين كانوا يطرحون تعديل الاسم كانوا مع التجديد فى المجالات الأخرى ، كما تفهموا للاعتبارات العاطفية التى أملت على الأكثرية داخل الحزب التمسك باسمه ولكنها منفتحة على القراءات الجديدة والفهم الجديد والتجديد فى الممارسة المطلوبة على ضوء تلك المتغيرات .

خلل فى موازين القوى

على ضوء ماسبق . هل تعتقد أن اليسار العربى يواجه أزمة ، وأنه مطالب بالبحث عن اجتهاد جديد للخروج منها؟

ليس هناك شك أن اليسار العربى يواجه أزمة على مختلف الأصعدة ، لكن ذلك لاينفى أن كل قوى التغيير بمختلف فصائلها – وليس الشيوعيون وحدهم– تواجه مثل هذه الأزمة . لأن هناك عوامل موضوعية استجدت من جراء انهيار الدول الاشتراكية ، تمثلت فى خلل بارز فى موازين القوى ، وفى هذه السياسة الأمريكية فى عداء الشعوب العربية والوقوف ضد قضاياها بالدعم الدائم لاسرائيل ، والسعى للسيطرة على الثروات العربية . ونحن نعتقد أن الصعوبات التى تواجهها الأحزاب الشيوعية هى صعوبات موضوعية ناجمة عن هذا الخلل من جهة، ومن عوامل ذاتية من جهة أخرى من نقص وتقصير فى سياسات وممارسات تلك الأحزاب . ونحن نجتهد كحزب شيوعى للخروج من هذه الأزمة .وباعتقادنا أن الحزب الشيوعى اللبنانى ، قد اجتاز هذه الظروف الصعبة ، ونحن نجتهد الآن للخروج الأفضل من هذه الأزمة . والدرس الرئيسى الذى استخلصناه من هذا الوضع هو مزيد الالتصاق والتماس من قبل الحزب بقضايا شعبنا وأمتنا العربية . لأن السياسة الأمريكية فى المنطقة المعادية لمصالح شعوبنا ، تزداد شراسة ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى .

فصل الدين عن السياسة

لعب الموقف من الدين الذى نسب للأحزاب الشيوعية العربية دورا فى زيادة فرض طوق العزلة عليها ، فهل توافق على هذا الرأى ، ومامدى

فاروق دحروج



انطباقه على الحزب الشيوعي اللبناني؟

نحن كشيوعيين لبنانيين من دعاة فصل الدين عن الدولة ونعاني في بلدنا من نتائج الطائفية السياسية ، وفي اعتقادنا ، أن أحد المعوقات الموضوعية أمام أية محاولة للتغيير في لبنان ، هي وجود هذه الطائفية السياسية . لكننا نعتقد أن موقف الأحزاب العربية الشيوعية من مسألة الدين عجز في كثير من الأحيان عن مراعاة ظروف وخصوصيات منطقتنا وشعوبنا . وبالطبع تم استغلال هذا الأمر ، من قبل القوى المعادية داخليا وخارجيا لتشويه موقف الماركسيين العرب من الدين . ونحن نؤكد على ضرورة فصل الدين عن السياسة والدعوة إلى العلمانية . وكما يقال يسلم الدين بالإيمان ، أما الرأي فبيا لمحاجة.

تراجع عوامل التوحيد

يرى البعض أن كافة فصائل حركة التحرر الوطني العربية تمر بأزمة حادة ، ما هي في رأيك ملامح هذه الأزمة ؟ وماهي الكيفية للخروج منها؟

تعود الأزمة في حركة التحرر الوطني العربية ، إلى التراجع الذي يبرز الآن في العامل القومي ، وانفراط القضايا المشتركة التي تمثلت في الوحدة والقضية الفلسطينية والتقدم والتنمية والاستقلال ، التي كانت تجمع قوى التحرر الوطني والشعوب العربية ، وتراجعها لحساب المصالح القطرية الضيقة والمحدودة وكان من الطبيعي مع تراجع العامل القومي وبروز المصالح القطرية أن يسفر عن ذلك مفاوضات منفردة مع إسرائيل بالرعاية الأمريكية تنتقص من الحقوق العربية ، غلبت فيها الأطراف العربية المفاوضة مصالحها الاقتصادية الخاصة والأمنية ، على عوامل التوحيد القومي ولذلك فإن الأقطار العربية تسعى للبحث عن مصالحها السياسية والأمنية لدى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو الأمر الذي يبرر الزحف العربي نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، اعتقادا من الأنظمة العربية ، أن الخارج الأجنبي ، لا الداخل العربي هو الذي يصون أمنها ويضمن بقاءها.

وكيف نتغلب على هذه المحنة ؟

علينا بالاعتراف بأن الدعوة للنضال من أجل تحرير فلسطين ، لم تعد عاملا موحدا للعرب ، ولم يعد التضامن العربي موفرا لأمن الأنظمة العربية ، التي تبحث عن أمنها لدى الخارج الأجنبي ، لذلك لابد من إعادة صياغة حركة من نوع آخر للتوحيد القومي ، على أسس وشعارات جديدة تراعي هذه المتغيرات وتحفظ وتصون المصالح العربية ، تتولى قيادتها قوى حركة التحرر الوطني العربية بكل فصائلها المختلفة ، على أن تقوم بتوحيد صفوفها على قاعدة العوامل الجديدة التي يمكن أن تصطف من حولها تلك الفصائل.

الدعم الخارجي

من وجهة نظرك ، ماهي الأسباب التي أدت إلى صعود الأصولية الإسلامية في المنطقة العربية؟

هناك أسباب عديدة لتنامي التيارات الأصولية ، في مقدمتها هزيمة قوى حركة التحرر الوطني العربية ، وفشلها في تحقيق أهدافها في التنمية والتحرر ثم استمرار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان العربية، وفشل قوى التغيير الديمقراطي ، كل هذه الأسباب أفسحت المجال موضوعيا لبروز التيارات الإسلامية . ونحن نعتقد أن قسما كبيرا من تلك التيارات لقيت ومازال تلقى ، تشجيعا ودعما من القوى المعادية لحركة التقدم في المنطقة . ففشل المشروع القومي والديمقراطي، واحتدام الأزمات المجتمعية، ودعم القوى الغربية لهذه التيارات ، ساهمت في تنامي هذا التيار وفي صعود دورة.

لكن القوى الإسلامية في لبنان شاركت مشاركة فاعلة في حركة المقاومة الوطنية اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي ، فهل يمكن التسوية بين كل فصائل التيار الإسلامي في المنطقة ، وفي أي النواحي يختلف الأصوليون الإسلاميون في لبنان ، عن أمثالهم في الدول العربية الأخرى؟

الخلاف بين التيارات الاسلامية في لبنان ، عن مثيلاتها في البلدان العربية ، ناجم عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لقسم من أرضنا ، وانخراط بعض هذه التيارات الاسلامية ، في دور المقاومة له . وهذه التيارات تنامى دورها في الفترة الأخيرة ، بعد أن كانت مواجهة الاحتلال الإسرائيلي في السابق، عملا مشتركا لقوى الحركة الوطنية اللبنانية ، وفي مقدمة تلك القوى الحزب الشيوعي اللبناني . وبعض التيارات الاسلامية في لبنان ، شارك في السنوات الأخيرة ، في أنشطة مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ، ونحن نعتقد أن هذا العامل الإيجابي هو الذي يميز بعض القوى الاسلامية اللبنانية عن غيرها من القوى المنتشرة في المنطقة ، يضاف إلى ذلك أن خصوصيات التركيبة اللبنانية ، فقد تراجعت في الفترة الأخيرة أطروحات التيارات الاسلامية في لبنان حول اقامة دولة اسلامية ، فقد ساهمت التركيبة الطائفية في تراجع مثل هذه الدعوات لدى هذه التيارات نفسها ، بعد أن كانت ترفع شعارات " الجمهورية الاسلامية" وغير ذلك من الشعارات ، التي حال بينها وبين الانتشار التعدد الطائفي في لبنان.

وحدة فصائل المقاومة

لعب الحزب الشيوعي اللبناني دورا في انجاز تجربة التحالف بين القوى الوطنية اللبنانية ، لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي للجنوب ، فما هي طبيعة هذا الدور ؟ وإلى أين انتهى هذا التحالف؟

كان الحزب الشيوعي اللبناني من القوى التي بادرت أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ في إطلاق أعمال المقاومة ضد الاحتلال واستمر الحزب يلعب دورا رئيسيا في مقاومة الاحتلال ، واعتقدنا في حينه ، أن هذه المقاومة التي انطلقت في وجه الاحتلال الإسرائيلي ، هي شكل جديد ، لمواجهة الغطرسة الإسرائيلية بعد احتلاله لبيروت ودعونا آنذاك حين بدأت هذه المقاومة للتوحد بين كافة الفصائل السياسية ، لمقاومة الاحتلال ولتحرير أرضنا ، ودعونا على الصعيد العربي العام ، إلى تعميم هذا

رفيق الحريري
رئيس الوزراء



النموذج فى المقاومة الوطنية الشعبية لمواجهة المطامع الإسرائيلية .

لكن التطورات التى شهدها الوضع العربى والاقليمى ، والانهيارات الدولية ، وانطلاق عملية المفاوضات التى بدأت منذ سنوات ، فى أعقاب تلك المتغيرات ، قلب الأمور رأسا على عقب . ولم تعد المقاومة المسلحة بعد هذه المتغيرات الجذرية هى الرافعة ، التى اعتقدنا أنها يمكن أن تطلق وتعمم وتسود دفاعا عن سيادتنا واستقلالنا وهذا التطور الموضوعى الذى نجم عن تلك المتغيرات ، أدى إلى تراجع فى عمل المقاومة ، نتيجة للخلل فى موازين القوى الإقليمية والدولية ، ونتيجة لتراجع الامكانيات المادية للحزب الشيوعى ، فقد تراجع دوره وعمله فى المقاومة فى الفترة الأخيرة.

لكن خيارنا لاجلاء الاحتلال بالمقاومة ، مازال مستمرا برغم ضعف الامكانيات . ونحن نعتقد أن التسويات التى أبرمت بين عدد من الأطراف العربية وبين إسرائيل ، فإن المقاومة تبقى هى العامل الأساسى ، فى التوصل لتسوية على الجانب اللبنانى تضمن الحد الأدنى من سيادة لبنان واستقلاله والمقاومة الوطنية اللبنانية مازالت احتياجا ضروريا ، ويسعى الحزب الشيوعى اللبنانى لكى يستعيد دوره الذى كان يلعبه وسط صفوف المقاومة بتذليل الصعوبات المادية التى تحول دون مواصلة ذلك.

بين الاقصاء والتحالف

على ضوء تجربة المقاومة الوطنية اللبنانية ، التى لعب فيها الاسلاميون دورا بارزا ، هل بالامكان إقصاء تيار الاسلام السياسى ، من المعادلة السياسية العربية ، ثم ضمان استقرار الأوضاع مع ذلك؟

للمقاومة الوطنية اللبنانية تاريخ معروف ، والقوى والأحزاب التى شكلتها معروفة . لكن بروز دور بعض القوى الاسلامية عن غيرها من القوى المدنية الأخرى الآن ، لايجب أن يجحف دور بقية القوى ، ولاخشية لدينا فى الحزب الشيوعى ، أن يجحف بحقنا ، بسبب تراجع دورنا . والمقاومة الوطنية اللبنانية بدأت عام ١٩٨٢ ، وحين كان الحزب الشيوعى وأطراف المقاومة الوطنية الأخرى يلعبون دورا رئيسيا بها فرضت الانسحاب الإسرائيلى عام ١٩٨٥ عن قسم كبير من الأراضى التى احتلتها إسرائيل . وبعد التطورات العربية والاقليمية المعروفة فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات تراجع دور القوى المدنية ، ليتقدم دور القوى الاسلامية . لكننا نعتقد أن ساحات النضال تتسع لكل القوى التقدمية والديمقراطية والاسلامية واتساع ساحات النضال لكل هذه القوى كان نتيجة لنضال الحزب الشيوعى اللبنانى ، لتوسيع صفوف المواجهة لإسرائيل فى بلادنا . لقد دعونا لساحات المواجهة ليس القوى الاسلامية فحسب ، بل القوى اليمينية أيضا ، والقوى الطائفية التى راهنت فى يوم من الأيام على أن إسرائيل ليست خطرا عليها ، دعونا سائر القوى اللبنانية للانخراط فى هذه المواجهة ، وطى صفحة التناقضات التى أسفرت عنها الحرب الأهلية اللبنانية . وقسم من هذه القوى شارك فى المقاومة ، وقسم لم يشارك ، لكن قناعاته تجاه إسرائيل قد تغيرت من التحالف إلى المواجهة لذلك هناك موقف شعبى عام محتضن للمقاومة بأشكال مختلفة ومواجه للعدو الإسرائيلى ، ومقتنع أكثر من أى وقت مضى بخطر هذا العدو ومايشكله من تهديد لسيادة واستقلال لبنان . والحزب الشيوعى اللبنانى متمسك بالدعوة لاتساع جبهة المقاومة الوطنية للاحتلال الإسرائيلى.

مخاطر التفتت

فى رأى الحزب الشيوعى اللبنانى ماهى طبيعة التحديات التى تواجه الساحة اللبنانية الآن؟

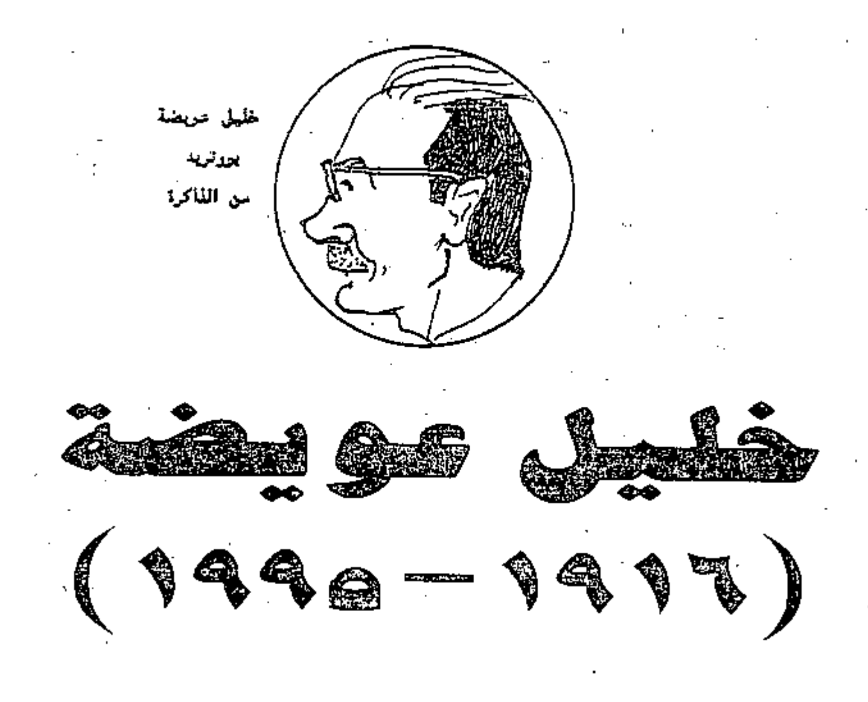
التحدى الأكبر الذى لازال يواجه لبنان هو خطر التفتت وخطر الذوبان . وصحيح أن الحرب الأهلية قد توقفت ، فى السنوات الأخيرة ، لكن المخاطر على وجود لبنان كدولة وككيان لاتزال قائمة . ومصدر هذه المخاطر ينجم عن المطامع الإسرائيلية وعن السياسات الأمريكية فإسرائيل وأمريكا تسعيان لأن يكون مصير لبنان مرهونا بنتائج مفاوضات التسوية التى تجرى الآن . فليس لدى السياسة الأمريكية أية قناعة بأن وجود لبنان كبلد هو أمر نهائى ، فهو فى نظر هذه السياسة أداة وساحة ينبغى استخدامها لخدمة مفاوضات التسوية والحلول التى تسعى إسرائيل لفرضها ، كما أن هناك مخاطر اقتطاع جزء من أرضه ، واستخدام الساحة اللبنانية لما يخدم المصالح الإسرائيلية.

من المخاطر الأخرى التى نواجهها أيضا ، إن عملية إعادة بناء الدولة ، وتثبيت حالة السلم لاتزال تتعثر ، ومظاهر استمرار الطائفية والفئوية فى عملية إعادة بناء الدولة متفاقمة فالمذهبية والطائفية تزداد رغم انتهاء الحرب . كما أن الدولة يعاد بناؤها بوتائر بطيئة ، كما أن مضامين إعادة البناء غير ديمقراطية وتتسم بالطائفية وتتحول خلالها المذهبية إلى مؤسسات ، وهناك الآن تسابق بين الطوائف والمذاهب على إيجاد مؤسسات خاصة بكل طائفة وكل مذهب فى مختلف المجالات من المدرسة إلى البنك . هذا فضلا عن المخاطر الاقتصادية الاجتماعية والتى تتبدى فى انهيار قيمة العملة ، وارتفاع تكاليف المعيشة وتدنى فى مستوى الأجور نتيجة السياسات الاقتصادية التى ترفع فى الرسوم والضرائب ، مما فاقم الوضع الاجتماعى ، وأدى إلى بروز توترات اجتماعية احتجاجا على التقصير فى معالجة هذه الأوضاع من قبل الدولة . ومن القضايا التى ينبغى الاشارة إليها فى هذا المجال ، انهيار الآمال فى وصول مساعدات عربية أو غربية للبنان لمساعدته فى إعادة البناء ، وهو مايدفع السلطة للجوء إلى الاقتراض من الخارج والاستدانة من الداخل بفوائد مرتفعة وتوظف فى مجالات لاتراعى الأولويات الاجتماعية.

قاعدة الندية

أين تقف العلاقات السورية اللبنانية ، من هذه التحديات؟

لعله من المعروف أن الحزب الشيوعى اللبنانى حين تأسس ، كان حزبا واحدا مع الحزب الشيوعى السورى ، ومنذ تأسيس الحزب ونحن حزب وحدوى ، ودعوتنا للتنسيق مع سوريا سابقة للحرب الأهلية اللبنانية ، وسابقة للوجود السورى فى لبنان وتطورات الحرب الأخيرة لم تغير فى قناعتنا من أهمية وحيوية وضرورة أقصى درجات التنسيق بين البلدين ، ولكن على قاعدة مصالح البلدين والشعبين . والعلاقات الرسمية بين لبنان وسوريا فى الفترة الأخيرة ، تحكمها اتفاقات ، كاتفاقية التعاون التى أبرمت منذ أكثر من سنتين ، ولكن نعتقد أن الاتجاهات التى ضمنتها هذه الاتفاقية ، لاتعكس قناعة راسخة من قبل السلطة بأهمية هذه العلاقة . فموقف السلطة الموقعة على هذه الاتفاقيات ، لانلمس فيه أنه ينطلق من قناعة بضرورة وأهمية هذه العلاقات ، والممارسات التى نشهدها فى العلاقة الراهنة على ضوء هذه الاتفاقات ، لاتراعى المصلحة الحقيقية ، ولاتسعى لتطوير هذه العلاقات على أسس سليمة ، وعلى قاعدة الاستقلال الكامل للطرفين . ونحن فى الحزب الشيوعى اللبنانى دعاة تنسيق وتعاون مع سوريا ، على قاعدة مراعاة المصالح الحيوية الحقيقية لكل من الطرفين والبلدين . ونحن نضغط دائما فى اتجاه إرساء هذه العلاقات على أسس من التنسيق الذى يراعى المصالح المشتركة ، والمفاوضات العربية الإسرائيلية الأخيرة ، والمخاطر التى يطرحها التطبيع العربى معها ، والتسويات المطروحة تقتضى مثل هذا التنسيق الاقتصادى والسياسى بين سوريا ولبنان بشرط احترام الأسس المشار إليها.



خليل عويضة
بورتريه
من الذاكرة

خليل عويضة
(١٩١٦ - ١٩٩٥)

عبد القادر ياسين

ولد خليل عويضة فى مدينة غزة ، سنة ١٩١٦ ، لوالد جزار متوسط الحال . وحاز على شهادة المتريكوليشن (تقابل الثانوية العامة) من مدرسة الامام الشافعى الثانوية الوحيدة فى قضاء غزة ، آنذاك .

حين اندلعت الحرب الفلسطينية الأولى، أواخر سنة ١٩٤٧ ، بمجرد صدور قرار تقسيم فلسطين عن الأمم المتحدة ، انخرط (أبو صالح) فى صفوف المجاهدين . وشهدت مدن وقرى قضاء غزة بطولات اليوزباشى (النقيب) خليل عويضة ومآثره فى القتال ضد العصابات الصهيونية.

بعد أن وقعت الدول العربية اتفاقيات الهدنة مع " اسرائيل" مطلع سنة ١٩٤٩ ، استدار خليل عويضة يحاول تخفيف آلام أشقائه اللاجئين ، الذين تدفقوا إلى قطاع غزة، الفقير فى موارده ، حتى غدا مصدر طرد لأبنائه إلى بقية أرجاء فلسطين . حتى أن ضعف عدد سكانه وفد إليه لاجئا . ولم تستطع مشاعر خليل الإنسانية أن تخفف شيئا من معاناة شعبه حتى جاءت جماعة " الكويكرز" الأمريكية ، فتطوع للعمل معها ، عله ينجح فيما أخفق فيه بدون الإمكانات المادية ثم حلت " الأونروا" محل " الكويكرز" فى مساعدة اللاجئين ، وأصبح (أبو صالح) مديراً للتعليم فى الأونروا لعموم مدارس " وكالة غوث اللاجئين " فى قطاع غزة وعرف بميوله اليسارية وتعاطفه مع الحزب الشيوعى . ونجح فى ضمان دوام جذوة الحماس الوطنى فى المدارس الابتدائية التابعة للأونروا حين وافق على اقتراح الشاعر هارون رشيد بتعيين أحمد ساق الله مشرفا على الأناشيد الوطنية فى هذه المدارس ، الأمر الذى لم يفعله المشرفون على المدارس الحكومية.

حين احتلت القوات الاسرائيلية قطاع غزة ، فى العدوان الثلاثى (خريف ١٩٥٦) ، انخرط خليل عويضة فى " الجبهة الوطنية" ضمن مجموعة من زملائه الوطنيين الديمقراطيين ، بينهم : د. حيدر عبد الشافى ، فريد أبو وردة ، الحاج خليل أبو غزالة ، حمدى الحسينى ، جعفر نلقل ، وفايز أبو رحمة . وكان الحزب الشيوعى قد دعا إلى تشكل هذه الجبهة ، وقد استنكف الإخوان المسلمون والبعثيون عن دخولها وفى وقت لاحق حاول خليل عويضة وصحبه تأسيس " الحزب الوطنى الاشتراكى " على غرار حزب سليمان النابلسى ، الذى نجح فى الوصول إلى سدة الحكم فى الأردن ، خريف ١٩٥٦.

حين التقينا فى معتقل ١٩٥٩، سألته عن سبب تعاطفه مع الشيوعيين ، رد من فوره : " صلابتهم "!

وعندما انفجرت الأزمة الشهيرة بين الاتجاهين القومى واليسارى فى الوطن العربى ، سنة ١٩٥٩، لم يحن خليل رأسه للعاصفة ، وصمد أمام الضغوطات المتوالية التى مارستها عليه أجهزة أمن الإدارة المصرية فى القطاع ، فى محاولة منها لانتزاع قرارات فصل المدرسين المشتبه فى انتمائهم للحزب الشيوعى . وحين فقدت أجهزة الأمن الأمل فى استجابة أبو صالح لضغوطاتها ، عمدت إلى إصدار قرار باعتقاله، مع ١٧ آخرين فى القطاع ، ورحلتهم جميعاً إلى السجن الحربى فى ضاحية العباسية فى العاصمة المصرية فى ١٩٥٩/٤/٢٣.

بعد حبس انفرادي دام سبعة وعشرين يوما متصلة ، حفلت بأنواع شتى من التعذيب بدءا من الضرب بالكرابيج المصنوعة فى انجلترا ، بسبع شعب ، انتهاء بالكلاب المدربة على نهش لحم المعتقلين فى مواقع الضرب دون غيرها ، فى دقة متناهية ! جاء الفرج ، فانفتحت أبواب الزنازين ، وجاء عيد الأضحى ، بعد بضعة أيام ، فصاغ أحد متنفذى الحزب الشيوعى مذكرة تهنئة لرئيس الجمهورية بهذه المناسبة ووقعها بعض المعتقلين ، فيما عمد خليل عويضة إلى تمزيقها وتقريع

المنفذ الذي صاغها ، والذي فقد معها المنفذ ، منذئذ وإلى الأبد.

وفي ١٩٦٠/٨/٢٦ ، تدفقت غربان سوداء الى السجن الحربي ، سارعت بحشد المعتقلين الفلسطينيين وبينهم خليل عويضة ، لنقلهم الى " سجن المحاريق" في الواحات الخارجة ، في أقصى جنوب غرب مصر. وهناك قرر خليل عويضة الانتقال من مؤازرة الحزب الشيوعي إلى الدخول في عضويته.

في مارس/ آذار ١٩٦١ ، وصل المحاريق رئيس مكتب مكافحة الشيوعية في الداخلية المصرية ، اللواء حسن المصيلحي ، في محاولة لدفع المعتقلين إلى استنكار مبادئهم ، مقابل الافراج عنهم .

من الغرفة رقم(٢) في العنبر الأول ، خرج ١٤ معتقلا فلسطينياً للقاء مصيلحي ، وهناك سألهم عما اذا كانوا شيوعيين أم لا . انبرى خليل ، دونا عن بقية زملائه، ودار الحوار التالي:

خليل : من أنت ؟!

مدير السجن : ده المصيلحي بيه ، مستشار السيد رئيس الجمهورية لشؤون الأمن؟

خليل :احنا معتقلين ظلماً وعدواناً. حتى قوانين الطوارئ اللي حطها الاستعمار البريطاني تمنع اعتقال أي أحد لأكثر من ستة أشهر ، كما تحظر اعتقاله خارج بلده . واحنا بقى لنا معتقلين سنتين ، دون تهمة محددة ومش مستعدين نرد عليك !

هنا استشاط المصيلحي غضبا ، وطلب اخراج الجميع من المكتب ، واعادتهم إلى السجن ، ورفض بعدها مقابلة أي من المعتقلين ، مصريين وفلسطينيين . وماحدث أن هذه المقابلة رفعت معنويات المعتقلين مما حدا بمين بسيسو إلى تنظيم رائعته " المرتد".

فجر يوم ١٩٦١/٧/١٢ أبلغ خليل عويضة مع أربعة من المعتقلين الفلسطينيين قرار الافراج عنهم ، قبل دقائق معدودة من دخولهم الإضراب عن الطعام مع زملائهم . وهو الإضراب الذي دام زهاء شهر ، وانتهى بتحقيق بعض مطالب المعتقلين.

من " المحاريق " انتقل عويضة مع رفاقه الأربعة إلى " سجن القلعة" حيث أعيد احتجازهم في زنازين انفرادية ، قبل أن يستدعوا لمقابلة بعض كبار المسئولين في مكتب قائد السجن. حين جاء دور (أبو صالح) دخل الغرفة ، فوجدها تعج بكبار ضباط البوليس والأمن والجيش ، دون أن يعرف أي منهم ودار بينه وبينهم الحوار التالي:

المصيلحي : انت لسه مصر على مبادئك الشيوعية ؟

خليل: هو حد فيكم وجه لي تهمة الشيوعية؟!

المصيلحي: لازم توقع دلوقت استنكار للمبادئ الشيوعية.

خليل: أنا مش حارد عليك، وحاعتبر نفسي مسمعتكاش.

الفريق يوسف العجرودي : لو سمحتوا ، اطلعوا بره ، وسيبونا لوحدنا.

(خرج الجميع ، وبقي العجرودي وعويضة ، وحدهما)

العجرودي : أنا عرض على الريس إما أذهب للحج أو أتولى منصب حاكم عام قطاع غزة ، لكني شفت إنه حاكم قطاع غزة فيها ثواب أكبر ، على قد ما فيه فساد . وهناك قابلت وجوه القطاع ، وكلهم أجمعوا على إنه فيه مظلومين في المعتقل ، دون ذنب ،اللي هو إنتوا ، وأنا عاوز أفرج عنكم وتم الافراج ، فعلاً، عن خليل عويضة وصحبه ، صباح يوم ١٩٦١/٧/٢٢.

في القطاع روجه خليل بفيتو من أجهزة الأمن على عودته مديراً للتعليم في " الأونروا" فما كان من رئاستها إلا أن أصدرت قراراً بتعيينه مديراً للتعليم في منطقة الشرق الأوسط ، ومقره بيروت.

وما أن تأسست منظمة التحرير الفلسطينية ، صيف سنة ١٩٦٤ ، حتى سارع خليل الى تقديم استقالته من " الأونروا" غير عابئ بالمنصب ومردوده المالي الضخم ، واضعا قدراته تحت تصرف المنظمة الوليدة . لكنه سرعان ماتقدم باستقالته الى رئيسها ، المرحوم أحمد الشقيري ، بعد أن طال انتظاره للمهمة التي ستوكل إليه .

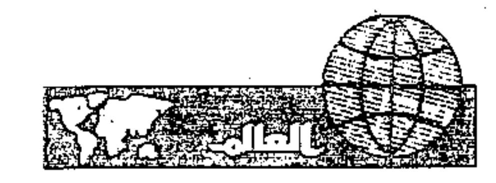
في القطاع غدا خليل ضمن نواة ، أخذت على عاتقها الاشراف على التيار اليساري في القطاع ، بديلا عن تشغيل الحزب هناك ، المهمة التي أخذتها على عاتقها مجموعة أخرى من شيوعيي القطاع لكن عويضة لم يكن يعلم بوجود هذه المجموعة ، وأعتقد بأن الاجماع كان مع " التيار" دون " الحزب" .

بعد الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة ، صيف ١٩٦٧ ، توحد الشيوعيون هناك . وغدا خليل عضواً في اللجنة المركزية للحزب، مع ثمانية أعضاء آخرين.

في ١٩٦٨/١/١١، وافقت اللجنة المركزية للحزب على اقتراح بتقليص حجم اللجنة المركزية الى خمسة اعضاء ، بعد أن اقتنعت بأن الاحتلال قد شدد قبضته على القطاع ، وغدا لافتا للنظر اجتماع تسعة أعضاء في مكا واحد ، كل أسبوع ، مما يعرضهم للخطر . وحين كتب كل عضو من المركزيين التسعة أسماء خمسة أعضاء يرشحهم لتولي هذا الموقع ، حاز أبو صالح على الترتيب الخامس ، بعد أن حاز الأربعة الأوائل على الاجماع ، ونال عويضة خمسة أصوات ، ليس بينها صوته . فقد اقتنع بأن المرحلة الجديدة من المواجهة مع المحتل تتطلب شباباً ، خفيفي الحركة ، لذا أصر على التنازل لواحد من ثلاثة أعضاء نال كل منهم صوتين ، فحل محله المرحوم سمير البرقوقي ثم اتخذت اللجنة المركزية الجديدة قرارها بضرورة سفر خليل وعضو آخر (أطال الله عمره) إلى عمان ، لتمثيل الحزب هناك وتشكيل مكتب إعلامي له في الخارج ، والاسهام في التحضير لانطلاقة سلمية للكفاح المسلح . ومنذ نهاية سنة ١٩٦٨ تولى إدارة مدارس منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت واستمر في موقعه هذا ، حتى مطلع سنة ١٩٧١ حيث استقال احتجاجاً على رفض المسئولين في منظمة التحرير اعتماد الميزانية التي طلبها.

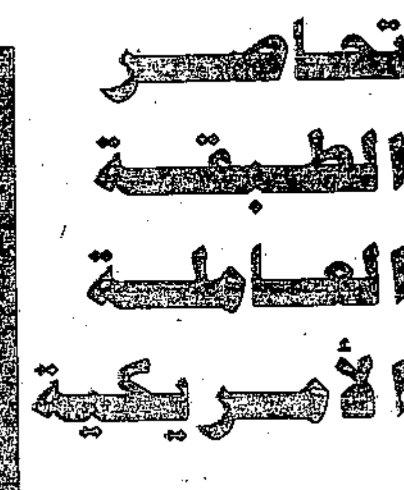
وبدأت الدعوات تتوالى لاعادة الروح للحزب الشيوعي الفلسطيني ، بعد أن كان توزع فلسطين بين الأردن ومصر والعصابات الصهيونية ، بفعل حرب ١٩٤٨ العربية - الإسرائيلية ، وجاءت حرب ١٩٦٧ فوحدت الأراضي الفلسطينية ، وان جاءت هذه الوحدة تحت الاحتلال البغيض . وأعطى خليل عويضة صوته لهذا الرأي . وكان ضمن قيادة أول محاولة ، جرت مطلع مايو/ أيار ١٩٦٩ ، التي ووجهت بمعارضة قوية من " الحزب الشيوعي الأردني " ولم تنجح إلا المحاولة السابعة ، فظهر الحزب الشيوعي الفلسطيني"، في ١٠ فبراير / شباط ١٩٨٢ . بعد أن كان خليل عويضة قد عاد إلى القطاع ، بعد أن عدّ المنفى في الأردن ، ولبنان ، ومصر وأخفق غير مرة في الأعمال التجارية ، وهو المبدئي ، الذي ينفر حتى من المرونة أو التراجع المؤقت الضروري . ولم يفاجأ عند عودته إلى غزة ، أواخر ١٩٧٧ بمنزله - الذي وضع فيه " شقا العمر" - وقد نسفته قوات الاحتلال بعد أن اعتقلت بعض أعضاء الحزب فيه ، سنة ١٩٧٢.

في ١٩٩٥/٣/٢٦ ، غادرنا إلى الأبد خليل عويضة،بعد أن كانت رفيقة عمره ، ابنة عمه ، صفا قد غادرتنا قبله بخمس سنوات . وقد ودعته جماهير قطاع غزة ، ما يليق بمناضل صلب ، قضى أحلى سني عمره في النضال التربوي ، والوطني ، مابين السجن ، والمطاردة ،والمنفى.



معنى التوقعات بعودة الانكماش إلى الاقتصاد الأمريكي.. في ظل أرباح فلكية لقطاع الأعمال

خطة تطبيع الفقر







التفاوت بين الدخول ومستويات المعيشة هو سمة أساسية في كل المجتمعات الغربية- أي الرأسمالية بتعبير أدق -في كل مكان وزمان .. ومنذ أن أصبحت الرأسمالية نظاما اقتصاديا -اجتماعيا.

لكن ، لو خصصت جائزة لدولة حققت أعلى درجة في مستويات التفاوت الاقتصادي بين أغنيائها وفقرائها ، بين من يملكون ومن لا يملكون- أو إذا استخدمنا التعبير الأثير لدى الكتاب الأمريكيين الآن على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية -بين **طبقات المجتمع** و «**الطبقات التحتية**» - لفازت الولايات المتحدة بهذه الجائزة بلا منازع (...).

وفي مناسبة انعقاد **قمة السبعة الكبار** أتيحت فرصة لا تتاح كثيرا للأمريكيين ليعرفوا بعض الحقائق المقارنة عن مواقعهم على الخريطة الاقتصادية -الاجتماعية للعالم الغربي الصناعي المتقدم. فانتشرت في الصحف الأمريكية الاحصاءات والرسوم البيانية عن حجم الاقتصاد الأمريكي ومعدلات نمو ومستويات أجور العمال ومستويات أرباح المؤسسات ومستويات الخدمات التي توفرها الدولة للعاملين ومعدلات البطالة ومعدلات التضخم .. الخ مقارنة مع الدول الست الأخرى الغنية : **اليابان ، كندا ، فرنسا ، بريطانيا ، ألمانيا ، وإيطاليا.**

وقد جاء ذلك في وقت تدور فيه معركة للسيطرة على عقول الأمريكيين بين اتجاهين ينقسم اليهما من بيدهم رسم السياسة وصنع القرار: اتجاه يرى اطلاق القيود- أية قيود على قطاع الأعمال لزيادة أرباحه ورفع معدلات نموه.. ومن أجل ذلك التوسع في تقديم الاعفاءات الجمركية له، ورفع التهديد باضرابات العمال عن كاهله ، ورفع التهديد باللجوء إلى القضاء ضده من جانب العاملين فيه أو من جانب مستهلكي منتجاته وسلعه وتوظيف الدولة- باجنحتها العسكرية والمخابرات والمؤسسة الدبلوماسية ، لخوض حروب المنافسة من أجله ضد العالم الخارجي .. سواء المنافسين للاقتصاد الأمريكي ، أو ضعفاء العالم الثالث الذين تعودوا على نمط سياسي حولهم إلى عالة على كاهل الاقتصاد الأمريكي.

أما الاتجاه الثاني فيدعو إلى إطلاق القيود على قطاع الأعمال لزيادة أرباحه .. وكل ما عدا ذلك من الأهداف والاجراءات التي عددها أصحاب الاتجاه الأول ، ولكن بمعدل أبطأ قليلا.

على سبيل المثال الاتجاه الذي تمثله الأغلبية من الحزب الجمهوري التي تسيطر على مجلس الكونجرس-وهو الاتجاه الأول -يرى خفض الضرائب على المؤسسات وقطاع الأعمال وتقديم اعفاءات ضريبية لهذا القطاع تصل في قيمتها الاجمالية إلى ٧٠٠ مليار دولار من الآن وحتى عام ٢٠٠٢ ... لكن يرد أصحاب الاتجاه الثاني- الذي يمثله الرئيس **بيل كلينتون** وأنصاره من الديمقراطيين في مجلس الكونجرس - مطالبين بخفض هذه الاعفاءات الضريبية للأغنياء (الأغنياء وقطاع الأعمال تعبيران عن كيان واحد) إلى ٥٠٠ مليار دولار عن طريق تحقيق الاعفاءات نفسها التي يطالب بها أصحاب الاتجاه الأول خلال الفترة من الآن إلى عام ٢٠٠٥ أي خلال ١٠ سنوات بدلا من سبع(...).

بالمثل حين يطالب الاتجاه الأول بخفض العجز في الميزانية الأمريكية- والذي يبلغ ٢٠٠ مليار دولار- خلال سبع سنوات بحيث تصبح الميزانية متوازنة بلا عجز .. يطالب الاتجاه الثاني- الذي يعتبر نفسه المدافع عن مصالح العمال والفقراء من الأقليات والطبقات

التحتية عموما- بأن هذا يشكل ضغطا كبيرا على هذه القطاعات من المجتمع الأمريكي. ولهذا يقترح خفض نفقات الميزانية من أجل تحقيق التوازن بين الإيرادات من المصروفات خلال عشر سنوات. وفي الحالتين يكاد لا يكون هناك خلاف على أن خفض الميزانية **سيكون بالغاء اعانات برامج اعانة الفقراء والمسنين والأرامل والأمهات بلا أزواج، وخفض معاشات العمال المتقاعدية والغاء اعانات البطالة**.

وللحقيقة فإن ثمة خلافات أخرى من نوع مطالبة الاتجاه الأول بالغاء وزارة التربية ووزارة الطاقة ووزارة التجارة .. وتحذير الاتجاه الثانى من مخاطر هذه الاجراءات، ولا تعدو هذه الخلافات أن تكون شبيهة بالخلاف حول ميزانية وزارة الدفاع (أى الميزانية العسكرية الأمريكية) لقد طلب كلينتون للسنة المالية ١٩٩٦ اعتماد مبلغ ٢٥٧٫٦ مليار دولار للدفاع ... لكن الكونجرس قرر اعتماد ٢٦٧٫٣ مليار دولار، بزيادة ٩٫٧ مليار عن طلب الرئيس، **فالميزانية العسكرية -التى تشكل أضخم بند فى الميزانية الاتحادية الأمريكية- هى البند الوحيد الذى لا يلمل الجمهوريون خلفه حتى بعد أن أنهار الاتحاد السوفيتى وزال الخطر الأحمر .. وبعد أن أصبحت أمريكا تواجه أعداء بمستوى العراق وايران وربما وكوريا** (...).

والمشكلة قديمة، انها الخلاف التقليدى القديم والمتجدد دائما بين فلسفة الجمهوريين وفلسفة الديمقراطيين الأولى هى المدافع بلا حياء عن مصالح قطاع الأعمال .. والثانية هى المدافع عن هذه المصالح نفسها، ولكن مع قدر من الحياء، حسبما يسوقه الرئيس كلينتون من حجج، منها على سبيل المثال، **أن الولايات المتحدة أصبحت فى ذيل الدول الصناعية المتقدمة الغنية من حيث مستوى الخدمات الاجتماعية التى تكفلها الدولة للمحتاجين، وهى الدولة الصناعية الغنية الوحيدة التى لا تكفل للعاملين فيها رعاية طبية شاملة مجانية**. ومنها على سبيل المثال أيضا -ما يذكر به كلينتون أيضا أن الأمريكيين منذ الثمانينات يعملون وقتا أطول من أجل أجور أقل، اذا قورنت أوضاعهم بما كانت عليه فى أعوام الستينات مثلا.

المشكلة قديمة .. ولكن فى الوقت الحاضر تبدو المعركة أشد ضراوة مما كانت فى أى وقت مضى.

فأمريكا تعيش أجواء توتر اجتماعى لم يسبق له مثيل منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات حينما خلقت الحرب الأمريكية فى فيتنام توترا اجتماعيا أدى إلى صدام حاد بين المعارضين لهذه الحرب والسلطة متمثلة فى الرئيس والادارة والبنتاجون والعسكريين والكونجرس والسياسيين ... والاعلام.

والتوتر ليس كما يبدو لمن يقرأ واشنطن بوست أو «نيويورك تايمز» فقط، أو يستمد صورة الأوضاع من نشرة أخبار المساء على قناة **سى. أن. إن. أو سى. بى. إن** .. الخ ليس التوتر بين الجمهوريين والديمقراطيين.

التوتر هو بين جماهير الأمريكيين، العمال من كل فئة ومستوى الشعب العامل كما أصبح يشار إليهم فى الحقبة الأخيرة حتى فى «الصحافة القومية» التى تنفر عادة من نظريات اليسار وتعبيراته ..ولكنها تجد الآن نفسها مضطرة للتحدث عن «الحرب الطبقية» والصدام الاجتماعى -وبين النخبة الحاكمة والمالكة.

ودرجة التوتر السائدة - أيا كانت التسمية -هى انعكاس أكيد لما وصل إليه التفاوت، ولما وصل إليه **هجوم «الذين يملكون» بضراوة لم يسبق لها مثيل دون اعتبار لأى شئ على ما يبيد الذين لا يملكون**، حتى أن ادوارد وولف استاذ العلوم الانسانية فى جامعة نيويورك كتب يقول: **ان التفاوت بلغ درجة من الاختلال فى الولايات المتحدة جعلته خارج الحدود المعروفة فى العالم الصناعى كله.**

لكن المدافعين عن حرية رأس المال لا يزالون يجدون من الجرأة ما يجعلهم يقولون إن: «التفاوت لا يزال ضروريا لتوليد الاستثمارات ولمكافأة من يخوضون المخاطر (بأموالهم) من أجل خلق اقتصاد يتمتع بالرخاء».

وفى هذا الجو العام يفضل كثيرون حصر هدف صراع العاملين ضد جبروت قطاع الأعمال فى العمل من أجل الحفاظ على المواقع الحالية، لكن برنامج هذا القطاع. كما يعبر عنه «العقد مع أمريكا» الذى وضعه وبدأ تنفيذه اليمين الجمهورى فى الكونجرس يتصرف وكأن نهاية الحرب الباردة وانهيار «النظام الآخر» المنافس **هو الفرصة التى لا يمكن تفويتها لتحقيق انتصار ساحق على الطبقة العاملة الأمريكية.**

ويبدو أنه ليس من قبيل المصادفات - وان كان من الصعب حتى الآن وضع اليد على تفصيلات العلاقة بين التغيير الذى طرأ على النظام العالمى والتغييرات الاقتصادية- الاجتماعية التى تحدث فى المجتمع الأمريكى الآن- أنه منذ عام ١٩٩٠ اتسعت هوة التفاوت بين الأغنياء والفقراء فى الولايات المتحدة بدرجة لم يسبق لها مثيل أى فترة مماثلة. فى عام ١٩٩٠ كانت نسبة الواحد بالمئة الأغنى بين الأمريكيين تملك نسبة ٣٩٪ من الثروة المتبادلة فى السوق بما فى ذلك الثروة العقارية وأسهم الشركات والأموال المتبادلة .. الخ) لكن هذه النسبة زادت ١٩٩٤ إلى ٤٨ بالمئة، لأن الواحد بالمئة الأكثر ثراء استطاعو أن يلتهموا ٦٢ بالمئة من الزيادة التى حصلت فى قيمة الثروة المتبادلة فى الأسواق خلال السنوات الأربع من ٩٠ إلى ٩٤.

فى الوقت نفسه فان أربعة أخماس الأمريكيين الذين يشغلون الجزء الأسفل من الهرم - أى الأكثر فقرا -لم يكن نصيبهم من الزيادة فى هذه الثروة خلال هذه الفترة سوى واحد بالمئة منها. وإجمالا فان نصيبهم من هذه الثروة انخفض فعليا بنسبة ٣ بالمئة.

* وتدل الأرقام المستمدة من احصاءات وزارة الخزانة الأمريكية على أن ٨٠ بالمئة من الأمريكيين يملكون ٢٧ بالمئة من الثروة

***

*اليمين المسيطر على الكونجرس يناور بضراوة رفع الحد الأدنى لأجور العمال... ويدافع عن أصحاب المليارات الذين تنازلوا عن جنسيتهم الأمريكية ليتهربوا من دفع الضرائب.

* المؤسسات الكبرى تحقق أرباحا قياسية .. وتفصل العمال بأعداد قياسية أيضا.

المتبادلة بينما الواحد بالمئة الأكثر ثرا، يملكون وحدهم ٤٨ بالمئة منها.

* وفي الوقت نفسه فان الحد الأدنى لأجر العامل الأمريكي (هناك كثيرون يقبلون العمل بهما دون الحد الأدنى لأن البديل هو البطالة)انخفض من ٩٥ر٥ دولار فى الساعة فى عام ١٩٥٦ إلى ٢٥ر٤ دولار فى الساعة فى عام ١٩٩٤ ... وكان يبلغ ٣٩ر٦ دولاراً فى الساعة فى عام ١٩٧٩(بحساب قيمة الدولار الراهنة).

* انخفض متوسط دخل الاسرة الأمريكية المتوسطة(أى الأسرة التى لا يتجاوز دخلها السنوى ٣٠ ألف دولار ، والتى تشكل ٤٠ بالمئة من الأسر فى المجتمع الأمريكى)بنسبة ٥ر٧ بالمئة.

فى الوقت نفسه فان متوسط دخل الاسرة التى يتراوح دخلها السنوى بين ٣٠ ألف دولار و ٧٥ ألفا (وهذه تشكل نسبة ٣٧ بالمئة من الأسر الأمريكية) زاد بنسبة ٦ر١ بالمئة.

أما الأسر التى يزيد دخلها عن ٧٥ ألف دولار سنويا(وهذه تشكل نسبة ٢٢ بالمئة من الأسر الأمريكية) فزاد دخلها فى المتوسط بنسبة ٥ بالمئة.

* من زاوية أخرى للرؤية فان برنامج الجمهوريين لخفض الضرائب من الآن حتى عام ٢٠٠٢ يمنح خفضا بنسبة ٥ بالمئة للأسر من الفئة الأولى (التى لا يزيد دخلها عن ٣٠ ألف دولار سنويا) وخفضا بنسبة ٢٨ بالمئة للأسر من الفئة الثانية (من ٣٠ ألف إلى ٧٥ ألف دولار)وبنسبة ٦٧ بالمئة للأسر من الفئة الثالثة (التى تحقق دخلا فى المتوسط يزيد على ٧٥ ألف دولار سنويا)

* تفيد احصاءات مكتب الميزانية التابع للكونجرس ان دخل أفقر ٢٠ بالمئة من الأمريكيين هبط بنسبة ١٠ بالمئة فى السنوات العشر الماضية ، وارتفع دخل أغنى ٢٠ بالمئة بنسبة ٣٠ بالمئة خلال هذه السنوات.

* من زاوية مختلفة نرى الصورة ذاتها : فى العام الماضى كانت أقل الشركات الأمريكية التى تظهر على قائمة «أكبر ٥٠٠ شركة أمريكية» التى تنشرها مجلة «فورتشن» الأمريكية كل سنة فى مثل هذا الوقت تحقق ايراداً قيمته ٦١٤ مليون دولار أما فى العام الحالى فان أقل الايرادات بين الشركات الخمسمائة الأكبر كان يبلغ ٢٢٠٠ مليون دولار.

وتدل الأرقام فى «فورتشن» (ومعناها الثروة) هذا العام على أن الدخل الاجمالى الذى حققته أكبر ٥٠٠ شركة أمريكية فى العام الماضى كان يشكل نسبة ٦٣ بالمئة من إجمالى الانتاج القومى للولايات المتحدة (وتقول فورتشن) أن الإيرادات الإجمالية لهذه الشركات الخمسمائة يفوق إجمالى الدخل القومى لكل من المانيا وبريطانيا)وتبقى مع أرقام الشركات الخمسمائة الأكبر فى أمريكا لنتبين أن الأولى بينها- من حيث قيمة مبيعاتها فى عام ١٩٩٤ -هى «جنرال موتورز» للسيارات ، بلغت مبيعاتها ١٥٥ مليار دولار ، ويفوق هذا الرقم قيمة إجمالى الانتاج القومى لجميع بلدان العالم عدا ٢٢ دولة فقط(..).

أما من حيث الأرباح-وليس المبيعات -فان شركة «فورد» لصناعة السيارات أيضا تصدرت قائمة الخمسمائة ، وبلغت أرباحها فى عام ١٩٩٤ أقل قليلا من ٢٣٠ مليون دولار ... أما القيمة الاجمالية لارباح الشركات الخمسمائة مجتمعة فقد بلغت فى العام الماضى ١١٥ مليار دولار.

وقد أوضحت «فورتشن» لأول مرة ان متوسط عدد العاملين فى كل من الشركات الخمسمائة الأكبر هو ٢٢ ألف شخص .. أى أنها جميعا توظف ١١ مليون نسمة ، الأمر الذى حفز مجلة «وزى» اليسارية على أن تقوم بحسبة بسيطة انتهت فيها إلى أنه لو وزعت أرباح الشركات على العاملين فيها لنال كل واحد منهم مكافأة قيمتها عشرة آلاف وخمسمائة دولار.

طبعا ادارة كلينتون عندما فكرت مجرد تفكير فى زيادة الحد الأدنى من الأجور لأن التضخم والغلاء وظروف الحياة الصعبة التهمت قيمة هذا الحد الأدنى بحيث أصبح أدنى مما كان قبل نحو أربعين عاما واجهت -طوفان المعارضة من قطاع الأعمال ومن ممثلى الكونجرس جمهوريين وديمقراطيين على السواء .. وكأن الشركات الأمريكية لا تحقق أرباحا . أو كأن الكفاية الانتاجية للعامل الأمريكى تتناقص فلا تعوض الزيادة المطلوبة فى الحد الأدنى للأجور ليرتفع من ٢٥ر٥ دولار فى الساعة إلى ٧٥ر٥ دولار .. أى بزيادة نصف دولار فقط، وهو أقل من سعر زجاجة «بيبسى كولا» مثلا ، وربع ثمن تذكرة رحلة بقطار مترو الانفاق لمسافة ٨ كيلو مترات ... على سبيل المثال.

واضطرت وزارة العمل لأن تعلن أن الولايات المتحدة تأتى فى الترتيب الحادى عشر من حيث مستوى أجور العمال الصناعيين .. بعد ألمانيا ، سويسرا ، بلجيكا ، النمسا ، اليابان ، هولندا ، النرويج ، الدنمارك، فنلندا ، والسويد لكن هذا لم يوقف هجوم المعارضين لزيادة الحد الأدنى للأجور .قالوا ان الارقام ينبغى ألا ينظر اليها فى حالة ثبات. صحيح أن العامل الصناعى الألمانى يتقاضى ٣ر٢٧ دولار فى الساعة فى المتوسط بينما يتقاضى العامل الصناعى الأمريكى ١ر١٧ دولار فى المتوسط ... «ولكن أجر العامل الأمريكى أرتفع بسرعة كبيرة فى السنوات العشر الماضية مما أدى إلى اضعاف قدرة أمريكا على المنافسة».

ونسى هؤلاء كل الحقائق المتوفرة بما فيها الزيادة الهائلة فى عائدات وأرباح الشركات الصناعية غير الصناعية الأمريكية .. ونسوا الزيادة الواضحة فى انتاجية العامل الأمريكى . ونسوا أن العامل الأمريكى يدفع من أجره أكثر من الثلث لتغطية نفقات التأمين الصحى وحده ، بينما العامل الألمانى والهولندى واليابانى يتمتع بتغطية التأمين الصحى الشامل من ميزانية الدولة، لا من جيبه مباشرة.

فيما كان كلينتون ووزير العمل فى ادارته روبرت رايك -الذى يسميه بعض رجال الكونجرس وبعض الكتاب الصحفيين من اليمين المتطرف «الوزير الأحمر» يحاولون ابقاء قضية الحد الأدنى للأجور حية فى المناقشة ، كحد أدنى من الضمير- كانت الصحافة الأمريكية تفجر بوجه الجميع فضيحة تنازل عدد من اصحاب المليارات الأمريكيين عن جنسيتهم الأمريكية .. لكى يتهربوا من دفع الضرائب على أرباحهم . وهى فضيحة «رد اليمين الجمهورى عليها باتهام مثيريها من الديمقراطيين بأنهم من «ذوى النزعات الاشتراكية الذين يريدون ان يثقلوا كاهل الفقراء...».

ومن المثير للدهشة حقا أن هذه الفضيحة لم تكد تتجاوز حدود المناقشات البرلمانية داخل الكونجرس. الصحافة مستها بسرعة وهجرتها بسرعة أكبر . التليفزيون تصرف كأنه لم يسمع بها واستمر يكرس الساعات الطوال كل نهار لعرض محاكمة . أو. جى سيمبسون النجم الشهير فى عالم الرياضة والتليفزيون المتهم بقتل زوجته وصديق

☆☆☆

☆ التفاوت بين الأغنياء والفقراء فى أمريكا تجاوز الحدود القائمة فى أى بلد صناعى متقدم.

لها (...).

وعلى الرغم من أن الصحافة نشرت أسماء أصحاب المليارات الستة الذين تخلوا عن جنسيتهم حتى لا يرغموا على دفع ضرائب على أرباحهم .. ونشرت أيضا اسماء الشركات التى يملكونها ، فان أحدا لم يسمع عن شركة لتنظيم المقاطعة ضد هذه الشركات ومنتجاتها واستمر اليمين الجمهورى يلعن أولئك الذين يدعون داخل الكونجرس إلى مصادرة الأموال المحلية لأصحاب المليارات الهاربين إلى الخارج.

وسط هذا كله بدأت تتسرب التقديرات والتوقعات بأن الاقتصاد الأمريكى يتسلل الآن عائدا إلى حالة الانكماش أو الركود التى كان يعانى منها خلال السنتين الأخيرتين من عهد رئاسة جورج بوش .. والذى كان من أهم العوامل التى أدت إلى سقوط محاولته لنيل فترة رئاسة ثانية.

فكيف يمكن الحديث عن انكماش أو ركود فى اقتصاد تحقق فيه الشركات هذه الأرقام الفلكية من الايرادات والارباح .. بينما تتناقص أجور العمال -على الأقل من ناحية قدرتها الشرائية؟

كيف يمكن الحديث عن احتمالات ركود اقتصادى قاس بينما ينعم قطاع الأعمال بمزايا الاعفاءات الضريبية ويحرم العمال من حق الاضراب عن طريق منح أصحاب الأعمال حق استبدالهم فورا دون التعرض لأى تدخل من القضاء؟.

لقد حاول البعض حل هذا اللغز .. وخلال المحاولة تبين لهم أن الشركات تحقق أرباحا قياسية ، ولكنها تستمر فى فصل العمال . والنتيجة أن حركة الاستهلاك تتأثر ، وفى دورة الاقتصاد الأمريكى فان أى تراجع فى معدلات الاستهلاك يدخله فورا في حالة انكماش.

والحقيقة أن أخبار وتوقعات والموجه القادمة عن الانكماش بدأت مع اعلان قبل عدة أسابيع من واحدة من أكبر الشركات الأمريكية هى شركة «موبيل اويل» للبترول بأنها ستستغنى عن ٤٧٠٠ شخص من العاملين فيها .. ويمثل هذا الرقم نسبة واحدة من عشرة من مجموع العاملين فى الشركة ، وكان الخبر باعثا على الدهشة ، لماذا ؟ لأن الشركة نفسها كانت قد أعلنت فى بيان لها قبل ذلك بأقل من أسبوع واحد أنها حققت رقما قياسيا فى الأرباح خلال الربع الأول من العام الحالى.

ولاحظت صحيفة «وول ستريت» المتخصصة فى شئون المال والأعمال ، والتى تعبر عن اتجاهات قطاع الأعمال بالتحديد أن ما اقدمت عليه شركة «موبيل أويل» ليس إجراء فرديا خاصا بها ، بل هو «يمثل اتجاها عاما .. إذ بدأت الشركات التى حققت زيادة واضحة في أرباحها فى فترة الانتعاش الأخيرة (التى بدأت قبل عامين) تتخذ اجراءات لتقليص اعداد العاملين فيها.

وأضافت «وول ستريت» معلومة على درجة كبيرة من الخطورة ، هى أن المؤسسات الأمريكية ألغت إجمالا أكثر من ٥١٦ ألف وظيفة خلال عام ١٩٩٤ ، الذى يعد واحدا من أكثر الأعوام ازدهارا ... فى حين أن هذه المؤسسات كانت قد ألغت ٣١٦ ألف وظيفة فى عام ١٩٩٠ الذى كان ذروة فترة الركود الاقتصادى.

ربما نقول: يبقى اللغز ، كيف يزيد عدد الوظائف التى تلغيها الشركات (أى عدد العاملين المفصولين) فى وقت الازدهار .. عن عدد الذين تفصلهم في وقت الكساد.

انه ليس لغزا ، أنما هى طبيعة النظام ، هو منطق الربح . أن السعى إلى معدل أكبر للأرباح يتحقق فى جزء من الدورة الاقتصادية بتوظيف رؤوس الأموال وتوظيف العمال .. لكنه يتحقق فى جزء آخر من هذه الدورة بتقليص أجور العاملين وتقليص نفقات توفير شروط العمل ، ثم يتحقق فى الجزء الأخير منها بتقليص عدد العاملين ، فصلهم والغاء وظائفهم .. بحيث يقوم بالعمل نفسه عدد أقل من العاملين ، وهو نوع من تقليص الأجور بطريقة أخرى.

ومن الواضح أن الاقتصاد الأمريكى بدأ يدخل هذا الجزء الأخير من دورة تحقيق **الحد الأقصى من الربح بالحد الأدنى من النفقات والحد الأدنى من العمال.**

ويجئ هذا التطور فى وقت أحس فيه قطاع الأعمال أى أحست الرأسمالية الأمريكية - بأنها استطاعت أن تحقق الاستقرار لعلاقاتها بالطبقة العاملة على أساس شروطها والأوضاع التى تحقق مصالحها . ويعكس هذا اطمئنانها إلى أن الظروف العالمية ما زالت خطر التحدى الذى كان يمثله النظام الآخر .. كما يعكس اطمئنانها على أن الطبقة العاملة الأمريكية قد دخلت فى حالة سكينة تامة إلى حد أنها أصبحت تقبل كل شروط العمل المفروضة عليها ، بما فيها العمل الأكثر بمقابل أقل.

ومن المؤكد أيضا أن أحوال الطبقة العاملة تترك انطباعا قويا بذلك.

على سبيل المثال فانه خلال السنوات العشر الأخيرة أو نحو ذلك انخفضت نسبة العمال الذين ينضمون فى عضوية «نقابة عمالية أو مهنية من ٣٥ بالمئة من مجموع القوى العاملة إلى نحو ١٢ بالمئة فقط. وقد أكد هذا التدهور فى قوة العمل النقابى فقدان ثقة العمال بالقيادات النقابية .. لكنه فى الوقت نفسه زاد ضعف الطبقة العاملة فى علاقتها مع قطاع الأعمال بدرجة ربما لم يسبق لها مثيل منذ فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ولعل أكثر الأوصاف إيجازا للحالة الراهنة وصف الباحثة الأمريكية سيلين مارى باسكال بأنها «تطبيع الفقر».

لكن الأوصاف الموجزة إلى هذا الحد يمكن أن تنال الاعجاب شرط أن لا تغنى عن إدراك التفاصيل الكثيرة والمؤلمة وراءها ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد ان المجلس القومى للبحوث فى الولايات المتحدة -وهو هيئة علمية لا يمكن اتهامها باليسارية والتطرف ضد الأغنياء -اصدر قبل اسابيع قليلة مجلدا ضخما بعنوان« قياس الفقر» حاولت فيه لجنة من علماء الاقتصاد والدراسات الاجتماعية والاحصائية وأساتذة نظم الحكم والعلاقات الانسانية تقديم منهج جديد لقياس الفقر ، أوصت بان تستعين به الحكومة الأمريكية «لأن المنهج المتبع عاجز عن ملاحقة التغييرات التى تحدث فى المجتمع وفى الاقتصاد».

والهدف من هذه الدراسة الضخمة- التى تقع فى ٥٠٠ صفحة -رسم صورة دقيقة لفقراء الأمة .. ليظهر كيف أن مزيدا من الأسر العاملة تعيش فى حالة فقر، وفى الوقت نفسه يقل عدد الأسر التى تحصل على مساعدة من الحكومة على مواجهة هذا الفقر.

ولب هذه الدراسة يتمثل فى أن مقياس الفقر الذى يؤخذ به الآن كان قد وضع عام ١٩٦٠ وبحسب «خط الفقر» على أساس الدولارات التى يحتاجها الفرد أو تحتاجها الأسر مختلفة الأحجام لشراء الغذاء وضروريات الحياة الأخرى ، أما المقياس الجديد الذى يوصى به المجلس القومى للبحوث فى أمريكا فهو «مصمم بحيث يعكس الدخل المتاح فعليا للأسر الأمريكية لشراء احتياجاتها الأساسية فى ضوء تغير الدخول وتغير مفهوم الحاجات الأساسية.

وبوضع المقياس الجديد للفقر يرتفع معدل الفقر ، ترتفع أعداد الذين لا يغطيهم أى تأمين صحى ، وترتفع أعداد المشردين من أسر يعمل الافراد الرئيسيون فيها (الأب والأم غالبا) لكنها لا تستطيع أداء ايجار المسكن .. فتضطر للعيش «على الأرصفة» (وفى الحدائق العامة).

ومعنى هذا أن جانبا من الطبقة العاملة الأمريكية تحول إلى مشردين -مع أطفالهم- لأول مرة فى التاريخ الاجتماعى الأمريكى ، بعد أن كان التشرد بلا مأوى من نصيب العاملين أو المختلين عقليا أو المخمورين..

فالى أين من هنا؟.

فى ظل علاقات السوق تزوير الشاى والفنون، وتاريخ الاستقلال الروسى

أحمد الخميسى

رسالة موسكو

يهتم كل من يأتى لروسيا بأن يرى مدينة " سانت بطرسبورج" العريقة ، التى عرفناها حتى وقت قريب باسم " لينتجراد". فتلك هى العاصمة الحقيقية لروسيا ، ومن أزقتها خرج دستيوفسكى ، وأنطون تشيخوف، وفيها حسمت الثورة الروسية مصيرها بالاستيلاء على قصر الشتاء . ويعنى الزوار بالتردد على سانت بطرسبورج فيقفون طويلا أمام كنوز الفنون منبهرين بها ، وقد تكون أنت واحداً من الملايين الذين غبطوا أنفسهم لأن الحظ أسعدهم بتأمل لوحات الرسام الروسى العبقرى " ريبن " و" بافل فيلونوف" وغيرهما . لكن تلك لم تكن لوحات أولئك الرسامين ، ولكن مجرد تقليد محكم لها. وفى الحقيقة التى اكتشفها فى أواسط يونية الحالى القائمون على المتحف الروسى فى بطرسبورج . فقد وجدوا أن هناك ثمانى لوحات لماركوفسكى وريبن. وآخرين عبارة عن تقليد متقن للأصول التى اشتراها منذ عدة سنوات رجل أعمال فرنسى يستمتع بها الآن وحده فى باريس.

ولكن التزوير الذى يشبه الحقيقة ليس قاصرا فقط على الفن التشكيلى ، لقد اكتسحت السينما موجة من التقليد الرخيص لأفلام المطاردة الأمريكية والجنس التى يبدو الممثلون الروس فيها مثل القرويين السذج إذا ارتدوا قمصان مشجرة ليبدوا كأبناء العواصم . وبالصدفة وحدها اكتشف مواطن روسى ممن يحبون الشاى أن علب الشاى الانجليزى الفاخر " اللورد جراى" التى تباع فى كافة المحلات الكبرى بوسط موسكو بحوالى ١٦ دولاراً للعلبة ليست فى واقع الأمر سوى عبوات من الشاى الروسى الردئ مع ورقة ملصقة بإحكام على العلبة من الخارج عليها صورة " اللورد جراى" المفترى عليه وهو يفتل فردة شاربه اليسرى بالانجليزية . وعامة فإن هيئة " الرقابة الحكومية على التجارة فى روسيا " تقدر أن نسبة السلع التى تباع فى روسيا وتمثل خطرا على الصحة - إما لانتهاء صلاحيتها أو تزويرها أو فسادها - تتراوح مابين ثلاثين الى ثمانين بالمئة من السلع المتوفرة فى ظل علاقات السوق. وعلى سبيل المثال فقد صادرت الهيئة المذكورة ألف وسبعمائه طن من السمن الوارد لروسيا من " الصندوق الأمريكى لدعم الديمقراطية والتطور " ومقره واشنطون . وجاء فى تقرير المصادرة :" أن لون السمن يختلف من شريحة لأخرى كما أنه يفوح برائحة عفنة وطعمه مر"(روسيسكايا جازيتا ١٠ يونية) والى جانب تزوير الشاى والفنون والطعام الفاسد ، انتشرت فى روسيا مؤخرا ظاهرة غريبة فى احتفالات الموتى وعقد قرانهم على الاحياء ! ويتم ذلك عندما يريد البعض الاستيلاء على شقة يسكنها عجوز وحده ، فينتظرون الى أن يوافيه الأجل ، ثم يعقدون قرانه - بأثر رجعى وبكافة الأوراق الرسمية - على سعيدة الحظ التى ستحصل على الشقة مجانا بدعوى أنها زوجة المرحوم!

وفى ١٢ يونية هذا العام اتضح أنه من الممكن أيضا ليس تزوير الشاى واللوحات وعواطف الموتى ، بل والتاريخ السياسى ، فقد احتفلت روسيا بهذا اليوم باعتباره " عيدا للاستقلال " ولم يستنكف المواطنون الروس شأنهم فى ذلك شأن كل البشر أن ينعموا بيوم راحة اضافى وإن كانوا لايعرفون على وجه الدقة السبب فى ذلك . وفى حوار أجرته عدسة القناة التلفزيونية الثالثة مع عدد من المواطنين يوم عيد الاستقلال قال أحدهم وهو أستاذ بجامعة موسكو : " إن عمر الدولة الروسية المستقلة يناهز الألف وخمسمائه عام ، ومن ثم فإن قرار الاحتفال بيوم ١٢ يونية من كل عام باعتباره عيدا للاستقلال الذى حصلت عليه روسيا عام ١٩٩٠ لهو أمر غريب أقل مافيه أنه يدل على جهل القيادات بتاريخ بلادها ". ورأى البعض مثل سيرجى ماكاروف وهومهندس أن أمريكا تحتفل بيوم للاستقلال " فلماذا لايكون لروسيا أيضا يوم مماثل؟ " وقال ضابط شرطة متوسط العمر أنه كرجل عسكرى يلتزم بالاحتفال بكل المناسبات التى تعلن عنها الدولة . ثم أضاف : لكنى والحق يقال لاأدرى استقلالنا من من؟ أو من ماذا؟ ". على حين جرت مجموعة من الطالبات وهن يضحكن مبتعدات عن عدسة التلفزيون:" إنه أمر لايعنينا فى شئ".

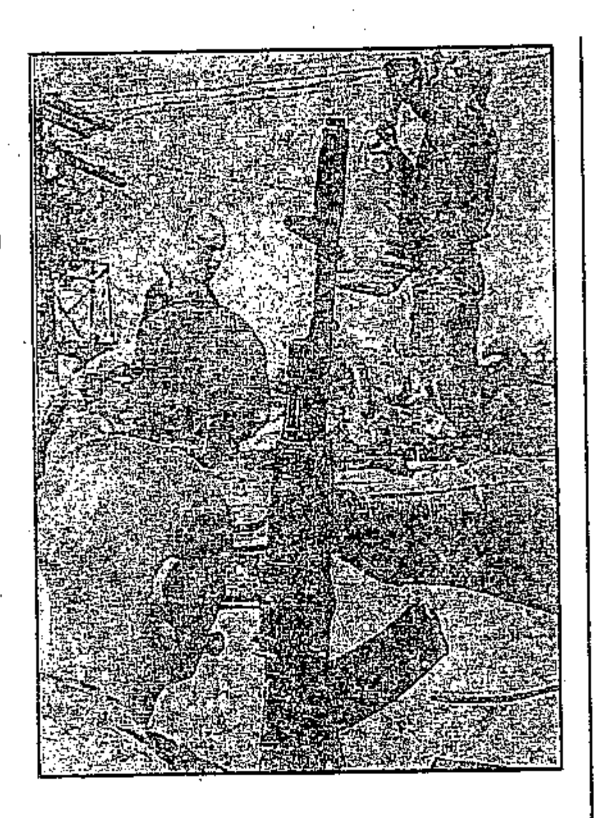
وبالفعل فإن المواطنين البسطاء لايدرون بأصل قصة " عيد الاستقلال " الذى برز فجأة ، ولا المقصود منه . لقد صدرر " بيان السيادة" الروسى فى ١٢ يونية ١٩٩٠ عن المؤتمر الأول لنواب الشعب الروس وهو البيان الذى وافق عليه حينذاك أكثر من ألف نائب من أصل ١٠٥٠ نائبا . لكن ذلك البيان صدر عندما كانت روسيا دولة اشتراكية داخل الاتحاد السوفيتى ، ولم يقف البيان ضد وجود الدولة الاتحادية وبالعكس تضمن اشارة الى ضرورة عقد روسيا لمعاهدة اتحادية جديدة مع أطراف الدولة الكبيرة . وبعد عام واحد فى ٢٥ مايو ١٩٩١ قرر مجلس السوفيت الأعلى لروسيا - وكان يلتسين رئيسه - اعتبار يوم ١٢ يونية الذى صدر فيه البيان يوم عطلة رسميا . وعندما اختفى الاتحاد السوفيتى من خريطة العالم ، قرر مجلس

السوفيت عام ٩٢ اعتبار ذلك اليوم " عيدا للاستقلال".

وهكذا لايدرى الروس إن كان استقلالهم يعود الى عام ١٩٩٠ ، أم ٩١ ، أم عام ١٩٩٢ . ولكن الدولة والكرملين اعتبروا أن الاستقلال يرتبط بصدور البيان فى يونية عام ١٩٩٠ ، ومن ثم يكون عمر الاستقلال أربع سنوات . ومن ناحية أخرى يقدر رجال **يلتسين** أن ذلك البيان كان إشارة من المركز السوفيتى إلى الجمهوريات الأخرى بتحررها من سلطة الكرملين المركزية ، أى أنه كان فى واقع الأمر بيان الانتقال من " الاتحاد السوفيتى " إلى " روسيا " ، وهى المهمة التى أنجزت فيما بعد بمسرحة انقلاب أغسطس ٩١ ، ثم اعلان الرؤساء **الروسى والأوكرانى والبيلاروسى لبيان محمية بيلافوجسكايا** الذى ألغى الدولة السوفيتية مع اعلان رابطة دول ثلاثية سرعان ماتسعت للدول الأخرى ، ثم عزل **جورباتشوف** رسميا فى ٢٥ أكتوبر ٩١، وانزال العلم السوفيتى ورفع العلم الروسى فوق الكرملين .

ويكشف ذلك بحد ذاته الطابع التآمرى المبكر لسياسة **جورباتشوف - يلتسين** على الدولة السوفيتية ، ويكشف عن أن قمة " بيانات السيادة" فى مختلف الجمهوريات لم تكن تصب فى إطار توسيع المجال الديمقراطى القومى ، وتأسيس علاقات ديمقراطية بين المركز والأطراف بقدر ماكانت جزءاً من خطة مبكرة لهدم الدولة السوفيتية . ويقول **يلتسين** بهذا الصدد فى حديث له مع رئيس تحرير أزفستيا فى يونية ٩٥ :" لقد حدد بيان السيادة فعليا مسألة فصل الصلاحيات بين روسيا والدول السوفيتية الأخرى ، وبعد ذلك مضت روسيا فى تحطيم أشد النظم الشمولية قسوة فى التاريخ ، ثم وجدت فى نفسها القوة لتتقدم خطوة بعد أخرى على طريق علاقات السوق والديمقراطية ". **هكذا تحول بالتزوير يوم تفكيك الاتحاد السوفيتى إلى عيد لاستقلال روسيا فجأة.**

لكن روسيا استقبلت ذلك العيد دونما شعور ببهجة حقيقية ، كما استشعرت من روائه رائحة المؤامرة . كما أن الشعب الروسى يعرف وهو يدخل العام الخامس من استقلاله أن هناك **٤٥ مليون مواطن منهم يعيشون تحت خط الفقر** . ويورد الاقتصادى **جريجورى يافلينسكى** بعض الأرقام التى تبين مدى التدهور الذى تعانى منه العلوم والثقافة فيقول أن روسيا الان **تنفق على العلوم خمس المخصصات التى كانت تنفقها على نفس الغرض فى ظل الاتحاد السوفيتى ، وأن الراتب الشهرى للعالم الروسى يقل الآن خمساً وخمسين مرة عن الراتب الشهرى لنظيره فى أمريكا ، وتنفق روسيا على التعليم الآن عشر مخصصاتها فى العهد السوفيتى لنفس الهدف ، بينما تمكنت الحكومة فى تلك الظروف من توفير خمسمائة مليون دولار لاصلاح مبنى البرلمان بعد قصفه بالمدافع فى أكتوبر ٩٣.**



القوات الخاصة الروسية قبيل اقتحام المستشفى فى بوديونوفسك

وفى نفس الوقت فإن روسيا قد توقفت عند تاريخ آخر وهو العاشر من يونية - الذى سبق تاريخ الاستقلال بيومين - لأن الحرب الشيشانية قد أتمت فى ١٠ يونية نصف عام بأكمله منذ اندلاعها . ويقدر البعض تكاليف الحرب بمختلف التقديرات التى تتراوح بين عشرة مليارات دولار إلى أربعين مليار بما فى ذلك اعادة بناء الشيشان . وقد أثبتت تلك الحرب سخافة تصريح الرئيس الروسى الذى قال فيه : " **لايحق لأحد أن يتهمنا بأننا نبنى روسيا الفيدرالية تحت فوهات البنادق** ". فالحرب التى بدأت بمرسوم سرى ، واستجوابات البرلمان الروسى بقرار رئاسى قبل بدء انتخابات الرئاسة والبرلمان ، والغلاء الفاحش لكل الخدمات والسلع ، يثبت أن **روسيا الرأسمالية تبنى بالذات تحت فوهات البنادق** . وإذا كان الرئيس الروسى قد صرح بقوله : " أنا واثق أن روسيا لم تعد مهددة بأخطار ثورة جديدة ، ولا بكل ماقد ينجم عن تلك الثورة من عواقب رهيبة "، فإن الأحداث سرعان ماكذبت توقعاته ، خاصة بعد العملية الانتحارية التى استولت مجموعة من الشيشان فيها على مستشفى محتجزة ألفى رهين داخلها ، إن هذه العملية وعملية احتجاز أفراد قوات الأمم المتحدة فى البوسنة توضح أن **هناك ميلا - ليس فى الشرق الأوسط أو العالم الثالث - بل داخل أوروبا للرد على النظام العالمى الجديد الذى ارتبك قادته فى قمة الدول السبع بمدينة هاليفاكس فى كندا وهم يعيدون ترتيب أوراقهم فى مواجهة الميل المتزايد للعنف ، وفى مواجهة التناقضات بين صفوفهم وأبرز صورها الاعلان الفرنسى عن مواصلة التجارب النووية.**

ويبدو أنه ليس روسيا وحدها التى تبنى تحت حماية فوهات البنادق ، ويبدو أن تزوير الشاى والفنون وزيجات الموتى والتاريخ السياسى أمر لايقتصر فقط على روسيا لكنه وجه من وجوه اللحظة التاريخية التى نحياها ، وهى لحظة يسعى الغرب لتغليفها بالصور الجميلة ، لكنها تظل تفوح بتلك " الرائحة العفنة" والطعم المر" لمنح الصندوق الأمريكى لدعم الديمقراطية والتطور.

قمة الأغنياء فى هاليفاكس

تناقضات عميقة داخل السبعة ومشروع وصاية شاملة على العالم الثالث



رسالة برلين

القمم السنوية التى تعقدها مجموعة السبعة (الولايات المتحدة والمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا وايطاليا وكندا) تحاط بضجة اعلامية كبرى تفوق الاهتمام الذى تجده الجمعيات العمومية للأمم المتحدة ، ويوحى الإعلام الذى تسيطر عليه ذات الدول المجتمعة بان لقاء قادة الدول السبعة يمثل قمة اقتصادية عالمية رغم تغييب الأغلبية الساحقة لدول العالم ،وكانت المظاهر الاحتفالية هذه المرة اقل من القمم السابقة، وقد غابت التصريحات المتفائلة عن توقع نجاح القمة وسادت توقعات الفشل ووصل الأمر لأن يتساءل إعلامى ألماني معروف فى برنامج نادي الصحافة التليفزيونى إن كان هؤلاء الرؤساء يتبادلون الحديث أصلا فيما بينهم . وفى الواقع لم يعد من الممكن اخفاء ، إن التناقضات تنمو بين السبعة اذ يمتد الخلاف المعلن من الموقف ازاء قضية اليوسنة إلى مسائل السياسات التجارية والنقدية. كذلك بينت الأزمة المالية التى هزت المكسيك وكان لها تأثيرات عالمية ان قدرات المجموعة ليست بلا حدود وأنها تعانى مثل بقية الخلق من مشاكل معقدة بل وبالغة التعقيد.

وكانت قمة نابولي فى العام الماضى قد توصلت لضرورة ان تبحث القمة التالية بنية ومهمات المؤسسات المالية العالمية والتى بعد تأسيسها بخمسين سنة أصبحت تعانى من أزمة هوية كما كتبت صحيفة دى فيليت (١٥-٦) ، وبعد أن وجه مانحو القروض النقد الشديد لسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولى حتى وصفوها بالفشل (بالدرجة الأولى لانها لم تحافظ على أموالهم) قرر الرؤساء السبعة أن من الضرورى اصلاح النظام المالى العالمى ومؤسساته انطلاقا من تعزيز موقف صندوق النقد الدولى باعطائه حقنة مالية تمكنه من التغلب على الأزمات المالية العالمية ، ولكن لم يتقرر زيادة رأسمال الصندوق وإن كان البيان قد تحدث عن مراجعة قيمة اشتراك الاعضاء.

وتريد المجموعة اقامة نظام انذار مبكر اقتصادى لاتخاذ اجراءات لتفادى الازمات المالية والمثل الذى يذكر دائما هو المكسيك ، وكذلك افلاس بنك بارينج ، والمعروف ان المؤسسات المالية العالمية خفت لتقديم المساعدات بسخاء فى حالة المكسيك ، وقد ذكر معلقون اقتصاديون أنها أنقذت استثمارات خاصة وحكومية للولايات المتحدة هناك . ونظام الإنذار المبكر يعنى فرض رقابة مشددة على الدول التى يعتبر البنك والصندوق ان احوالها الاقتصادية مضطربة، ويمكن ان ينشأ هذا الاستنتاج فى اعقاب تطورات سياسية يعتبرها الصندوق مهددة للاستثمارات حتى وان لم تكن كذلك، و سيكون على أعضاء صندوق النقد الدولى ال ١٨٠ ان يقدموا له بانتظام معلومات عن الأوضاع الاقتصادية والمالية فى بلادهم ، وكلما استنتج منها ما ينبئ بتوقع مشاكل يريد الصندوق اطلاق اشارات التحذير للدول والبنوك والاسواق لتتعامل ما يؤدى لتعديل المسار ، وتعنى هذه الترتيبات المزيد من تقليص سيادة الدول ، وانكشاف اقتصادها بمعنى انها لن تملك ضمانات تمنع من حصول المنافسين على أدق المعلومات عن احوالها وخططها مقابل هذا لا يعنى الانذار المبكر بالضرورة ان احدا سيقدم للمراقبين فى أزمات ما يحتاجونه من مساعدات .المساعدات



ستستهدف حماية الاستثمارات الاجنبية بالاساس . وتعد التنظيمات والسياسات الجديدة في مجال الاقتصاد العالمي التي بحثتها القمة والتي يراد اقرارها خطوة ابعد في صياغة النظام الدولي الجديد والذي ينفرد هذه المرة ايضا ممثلو الدول الصناعية الغربية ببحثه وتقريره.

تدهور الدولار يعكس تغير موازين القوى:

عندما انعقدت قمة السبعة في بون عام ١٩٨٥ كان بوسع الرئيس الامريكي ريجان ان يبدل الدولار في أي بنك بثلاثة ماركات ، وزميله الياباني ناكاسوني كان عليه ان يدفع مقابل الدولار الواحد ٢٤٠ ينا . بعد سنوات عشر لن يجد الرئيس كلينتون في هاليفاكس من يعطيه أكثر من ١٫٤٥ مارك للدولار ، ولو اراد عملة يابانية سيتعين عليه ان يقبل ٨٠ ينا فقط لا غير . تدهور سعر الدولار على مدى السنوات العشرين الماضية يعد أحد المؤشرات الهامة على المتغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي ، وبالاساس بين الدول المجتمعة في هاليفاكس وأخرى تجد الخطر للحاق بهم . والدلالة الأعمق لهذه الأرقام هي أن متغيرات هامة قد جرت على بنية الانتاج العالمي وان اعتلاء القمة ليس حكراً أبدياً على أية أمة أو دولة. ويمثل تفشي البطالة في قلاع البلدان الصناعية أهم المشاكل الاجتماعية كما ينص البيان الختامي لقمة هاليفاكس ، وقد تحقق ما تنبأ به المعلقون بان قادة مجموعة السبعة ليس لديهم ولو حل تقريبي يعطي أملا لعشرات الملايين من العمال والموظفين الذين رغم ارتفاع مستوى تأهيلهم المهني يواجهون بمعضلة ان مجتمعاتهم لا تحتاج لعملهم وخبراتهم ، ولم يضف البيان الختامي للتعبير عن قلقه سوى القول بان البطالة يجب الحد منها ، ولم تعد ظاهرة البطالة تنحسر مع الازدهار الاقتصادي كما كان الحال في القرن الماضي وحتى الستينات من القرن العشرين اذ اصبحت مشكلة مزمنة ليست مترتبة على الصعود والهبوط في الدورة الاقتصادية ، فهي مشكلة بنيوية تنتج عن التطور التكنولوجي في اطار القوانين الاقتصادية السائدة. وكما توقعت الصحافة الألمانية لم يتجاوز البيان الختامي للقمة أن يطلق بلغة أدبية ضرورة مقاومة ظاهرة البطالة ويتعرض لاضرارها على الانسان . في ندوة نادي الصحافة في القناة الاولى للتليفزيون الالماني علق احد الصحافيين قائلا ان بيان هاليفاكس الختامي منقول عن بيان قمة رامبوتييه لعام ١٩٧٥.

الى جانب هذه المشاكل التي تكفي لشغل عدة قمم تأتي الحرب التجارية بين امريكا واليابان والتي تحدث توتراً وانزعاجا في أوروبا ربما بسبب ما تمثله من فشل آليات التفاهم والتنسيق بين الدول المتحالفة ، وما تعنيه من دعوة لسياسات الضغط والاجبار بين اوثق الأصدقاء.

ولكن قمم السبعة ليست مكلفة بوضع حلول للمشاكل ولا هي اعتادت ان تصدر قرارات ، وكثير من القضايا يجري بحثها بين الطرفين او الاطراف المعنية مباشرة.. وتعليقا على قمة سابقة قال المستشار الالماني لنواب البوندستاغ كان لقاء وحديث بين أصدقاء مما حدا باحد النواب ان يعقب على قوله بما معناه «افادكم الله».

صحيفة تاتس الالمانية تساءلت لماذا هذه القمة المكلفة والمشاركون فيها يعرفون انهم لا يملكون تأثيرا على الأحداث .الصحيفة اطلقت اسم «اللاحدث» وصحيفة دي فيلت المحافظة القريبة من الحزب المسيحي الديمقراطي الحاكم لم تتحفظ في إبداء التفاؤل فحسب، بل بطنت تشاؤمها في قولها ان نتائج القمة ستكون أقل من التوقعات وأنه لم يعد هناك مشتركات كثيرة بين المشاركين في القمة(١٥-٦).

٥٠ سنة بعد تأسيس الأمم المتحدة:

تأتي هذه القمة الاقتصادية العالمية كما تسمى نفسها بعد نصف قرن من اتفاق شعوب العالم على تأسيس منظمة الامم المتحدة بهدف التعاون والتنسيق لحفظ الحياة على الأرض وجعلها سليمة ومتطورة بناء على مبادئ الحرية والسيادة ومساواة الشعوب ، من هنا يفرض نفسه السؤال عمن له أن يبحث ويقرر مصائر الاقتصاد والسياسة في العالم.

في مقال نشرته صحيفة «دي تسايت» الأسبوعية الالمانية لانجفار كارلسون رئيس الوزراء السويدي وشريدات رامبفال الأمين العام السابق للكومنولث كتب السياسيان العالميان ان مجموعة السبعة كسيحة وان العالم يحتاج إلى مجلس امن اقتصادي عالمي كعنصر أساسي في مشروع اصلاح منظمة الأمم المتحدة بعد خمسين عاما من تأسيسها . والمقال موجز لافكار رئيسية تضمنها تقرير اصدرته لجنة الحكم الكوني Commission on Global Govemance وهي هيئة مستقلة تبحث بنية التعاون العالمي في زمن ما بعد الحرب الباردة ، ويقترح المقال بشكل محدد توسيع مجلس الأمن الدولي وانشاء مجلس امن اقتصادي ، والمقال يعكس بعضاً من أجواء المناقشات الدائرة في أروقة الامم المتحدة ، والمنظمات العالمية ، والدوائر مرتبطة بعضها بالآخر وان الخلافات التي تقع بين الجيران ، لا تحل في أي مكان في العالم : الا من خلال العمل المشترك وان تلوث البيئة والارهاب والمخدرات وتجارة السلاح لا يمكن مكافحتها الا بجهود مشتركة ، ويستطرد للقول ان هذه المهمات لا تستطيع الحكومات ان تقوم بها وحدها او عن طريق اتفاقيات ثنائية ، لهذا فلا مفر من ان تقف الامم المتحدة في مركز هذا التعاون ، والمقال يؤكد الحاجة لادخال تجديدات في نظام الامم المتحدة ،ومن الأساس هناك اقتراحان لادخال تجديدين اساسيين في الهيئة العالمية:

الأول: هو زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الامن وبالتحديد اضافة خمسة ليصل إلى عشرة و الأعضاء الخمسة الجدد ليس لديهم حق الفيتو ولكنهم ينتمون للمجلس باستمرار ، ويتشكلون من دولتين صناعيتين وبلد واحد عن كل من المناطق النامية في اسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا ، وزيادة على ذلك اضافة يقترح ثلاثة مقاعد لاعضاء متغيرين لاضفاء طابع تمثيلي على مجلس الأمن ، والثاني هو انشاء مجلس امن اضافي من أجل المسائل الاقتصادية ، ويتحدث الاقتراح عن الحاجة إلى قيادة أكثر فعالية للاقتصاد العالمي ، وكتب السياسيان ان قمة السبعة ستبحث في هاليفاكس مجددا موضوع المؤسسات القائمة من أجل التعاون الاقتصادي الشامل للعالم، ويكتبان : ولكن مجموعة السبعة أصبحت كسيحة وجزء من مشكلتها يكمن في ان مجموعة اعضائها التي عينت نفسها بنفسها لم تعد تضم كل كبار الاقتصاد العالمي.

والاقتراح بغض النظر عن تفاصيله يعد نفيا واضحا لمحاولة مجموعة ضيقة من الدول الانفراد بصياغة مستقبل العالم السياسي والاقتصادي ، ويكتب كارلسون ورامبفال ان مجلس امن اقتصادي بعضوية موسعة تشمل هذه القوى الصناعية الجديدة وتملك فيه المجموعات الاقتصادية الاقليمية صوتاً ، سيكون مهيئا بشكل أفضل من مجرد مجموعة السبعة لكي يلعب دوراً قياديا في مسائل السياسات الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية ، وسينشئ اضافة الى ذلك علاقات وثيقة مع مديري مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية الجديدة من أجل الوفاء بمهماته وخلق شروط سياسية مستقرة للتنمية الاقتصادية.

العصا الغليظة في خدمة التجارة الحرة:!

أحد موضوعات القصة يتمثل في مطالبة امريكا بفتح اسواق اليابان ، ويثير السلوك الأمريكي ازاء اليابان دهشة وقلقا في أكثر من بلد أوروبي ،وتعبير الحرب التجارية الذي استخدمه الاعلام واعتبر في البداية مبالغة لفظية لاثارة الإنتباه اصبح الان تعبيرا قويا عن مدى الضغوط الأمريكية على البلد الشرق آسيوي ، وكانت احدى كبريات الصحف اليومية الالمانية فرانكفورتر الجيمانية تسايتونج والمعروفة بقربها من دوائر الاقتصاد الالمانية قد وجهت انتقادات شديدة للسلوك الأمريكي ضد اليابان (٢٦-٥-١٩٩٥) كاتبة بحدة غير معتادة في الاعلام الالماني تجاه الولايات المتحدة ان البلد الامكانيات غير المحدودة يشتهر ايضا بانه بلد الجلافة غير المحدودة ، ويتهم المقال امريكا بالخروج على مبادئ اقتصاديات السوق ويخرق ترتيبات منظمة التجارة العالمية الجديدة ، ويتساءل كاتب المقال كروازه المشكلة تقوم عندما تسمح اليابان باستيراد السيارات الامريكية بدون اية عوائق ثم لا يقبل اليابانيون على شراء هذه السيارات ربما لانهم لا يحبونها . هنا يشكو الجانب الامريكي من ان السوق مغلق وهو أمر غير جائز وتؤكد الحكومة اليابانية من ناحيتها ان الاستيراد يتم بحرية وبدون اية عقبات وتكتب الصحيفة انه يجب التمييز بين نضيتين أولاهما تمثلها العقبات التي قد تضعها الحكومات ضد الاستيراد (مثل منع الاستيراد ، وتحديد حصص ، وفرض جمارك ، وفرض اجراءات تسجيل معقدة، وكذلك الشروط القياسية التكنيكية . وعندما تكون السلع قد دخلت البلاد يمكن ان تكون هناك مجموعة ثانية من العقبات ترتبط بالسوق والاقتصاد الخاص وتؤدي الى اعاقة تصريف السلع.

والذي يؤلم الامريكيين بالاساس هو المجموعة الثانية فهم يفتقدون استعداد اليابانيين للشراء . وتكتب الصحيفة الالمانية ان هذه الصعوبات امام تصريف السلع تاتي عن خصائص يابانية ومنها عادات سلوكية راسخة ، وعادات تجارية ، واللغة والكتابة المختلفة ، والاختلافات في التفكير وفي الثقافة وعوامل أخرى .. لهذه الأسباب يسمح اليابانيون لانفسهم بتفضيل منتجات وخدمات يابانية أو أخرى غير امريكية ،ومن البديهي ان الشركات اليابانية تجيد العزف على هذا البيانو وانها لا تستقبل المنافسة الامريكية بذراعين مفتوحين ، فالامر يتعلق بعقبات في وجه تصريف السلع كما يواجه العارضون الاجانب الي هذا الحد او ذلك في كل مكان .. ويكتب المحرر الاقتصادي لفرانكفورتر الجيماينه ان على منتجي السيارات الامريكان بالتحديد ان يلوموا انفسهم لانهم لم يجهدوا انفسهم بما يكفي لكسب السوق الياباني ومشتري السيارات اليابانيين في أماكن تواجدهم ولم يبنوا شبكة توزيع .. بل ان مصدري السيارات الامريكية الى اليابان ومشتري السيارات اليابانيين في اماكن تواجدهم يبنو شبكة توزيع .. بل ان مصدري السيارات الامريكية إلى اليابان وهي بلد نظام مرورها يسار يكادون لا يعرضون سيارات بعجلة قيادة في الجانب الايمن ويبدو انهم يفضلون ان يرسلوا حكومتهم او حتى رئيسهم كما حدث بشكل محرج عام ١٩٩٢ عندما زار جورج بوش اليابان وفي ذيله لوبي صناعة السيارات لكي يعتصروا من اليابانيين ضمان زيادة مشترياتهم من السيارات وقطع الغيار من أمريكا بحجم محدد.

وتناقش الصحيفة مدى انسجام سلوك امريكا مع مبادئ اقتصاديات السوق الحرة قائلة: حتى الآن لا تحجم امريكا عن مطالبة الحكومة اليابانية بان تضمن لها الالتزام بكميات محددة من الواردات ، وبتخصيص حصة محددة من السوق للسلع الامريكية .، ولا تقيم امريكا اعتبارا لان التجارة الداخلية والخارجية في اقتصاديات السوق بالدول الديمقراطية هي قضية خاصة بالاقتصاد الحر وليست شأنا من شئون الدولة والحكومة . ان تصور امريكا كبلد تسيطر دولته على التجارة تصور يثير الاكتئاب حيث ان الخصم الايديولوجي السابق وهو الشيوعية الروسية والاوروبية الشرقية قد انطلق الآن من قفص التجارة الحكومية نحو عالم اقتصاديات

تطور ميزان التجارة الخارجية للكتل الاقتصادية الكبرى (عن درشبيجل)

السنة	الولايات المتحدة	اليابان	الاتحاد الاوروبي بدون ألمانيا	المانيا
١٩٨٩	١١٥ر٣-	٧٩ر٩	٧٥ر٨-	٧٧ر٧
١٩٩١	٧٤ر١	١٠٣ر١	٥٧ر٩-	٢٣ر٢
١٩٩٣	١٣٢ر٩	١٤١ر٦	٢٤ر٣+	٤٤ر٥
١٩٩٥ *	١٥٠ر٠-	١٣٥ر٠	٤٩ر٠+	٦٤ر٠

* تقديرات لعام ١٩٩٥

السوق الواحد بالرخاء . ان امريكا تفعل العكس وهي تخرق بذلك ترتيبات منظمة التجارة العالمية الجديدة والتي لن تحترمها على ما يبدو الا اذا كانت تناسبها.

ويقول وعندما يستهلك الامريكيون اكثر مما ينتجون يتسع ثقب الواردات . وعندما يفرضون سلعهم بالقوة الغاشمة على اليابان بدلا من ان يكسبوا السوق لسلعهم وهم يقدمون انتاجاً وخدمات متقنة لن تسد الصادرات فجوة الميزان التجاري.

وقد نشرت مجلة در شبيجل مثالا يؤكد الاستنتاجات السابقة وتبين المعلومات الاحصائية المنشورة في الجدول المجاور نمو العجز في الميزان التجاري والخدماتي بالنسبة للولايات المتحدة في الوقت الذي تتمتع فيه اليابان والمانيا والاتحاد الاوروبي بفائض ضخم.

وتحمل فرانكفورتر الجمانيه الولايات المتحدة مسئولية عجز ميزان الخدمات فالمدخرات في أمريكا متخلفة عن الاحتياجات الاستثمارية ، والفجوة لا يسدها سوى تدفق رأس المال الاجنبي ، والجزء الاكبر منه يأتي من اليابان حيث الميل الادخاري مرتفع ، وهكذا تعيش أمريكا فوق طاقتها وهي لا تريد تصديق هذه الاستنتاجات وتبحث عن الخلاص في زيادة الصادرات إلى اليابان بالقوة . إن السياسة التجارية التي تستخدم العصا الغليظة ليست صالحة لحل المشكلة ، وكتبت الاسبوعية السياسية در شبيجل في عددها الأخير ان الولايات المتحدة تصعد نزاع التجارة مع اليابان بدون مراعاة تأثير ذلك على الاقتصاد العالمي ، والمفاوض الامريكي ميكي كانتور ليس لديه حلفاء ، ومن الممكن ان يكون هو ورئيسه في النهاية من الخاسرين ، ولا يحتاج الامر لنستنتج ان القمة لم تحل النزاع الامريكي الياباني وما كان بوسعها ان تحله ومن المعروف ان اليابان تريد ان تتقدم بشكوى لمنظمة التجارة العالمية الجديدة، ولكن الولايات المتحدة ايضا تزمع القيام بنفس الخطوة.

حديث السياسة

وقد غطت القضايا السياسية في الإعلام على القضايا الاقتصادية التي من أجلها تجشم الرؤساء عناء السفر ، وتعرض الرئيس يلتسين في آن واحد الى بهدلة بسبب سياسته في الشيشان ، كما تعرض لخطب ود من ناحية ثانية ليتوسط لدى الرئيس الصربي ميلوسوفيتش للاعتراف بالبوسنة والهرسك والضغط على زعيم الصرب البوسنيين كراديتش ، ولكن يلتسين كان يلبس الامور بمقياس لا علاقة له بحقوق شعوب البوسنة والشيشان ، فعندما وصل الرئيس المثقل بديون تصل الى ١٢٥ ألف مليون دولار الى هاليفاكس كان همه التوصل إلى جدولة ديونه والحصول على حقنة مالية تمكنه من عبور الشهور القليلة القادمة لتزيد فرصته الانتخابية وازالة العقبات التي تعوق انضمام روسيا في الهيئات التجارية العالمية ، ويبدو انه قد تلقى وعودا ايجابية جعلته يعرب عن رضاه عن القمة ، وقد جاء في الانباء ان روسيا ستحصل على ٥ر١ إلى ٢ مليار دولار سنويا من صندوق النقد الدولي لتتجاوز مصاعبها المالية.

ولم ينجح المستشار الالماني في اقناع رئيس الوزراء البريطاني باتخاذ موقف ضد قرار شركة شل اغراق منصة استخراج البترول برينت سبار بل حاول ميجور كسب شعبية في بريطانيا باتخاذ موقف متشدد من الالمان على الاقل في هذه المسألة وتمثل العودة للاسلوب التاتشري احد عناصر التوترات التي تشهدها العلاقات البريطانية الالمانية ، ويزيد الموقف حساسية تصريحات شيراك خلال حملته الانتخابية عن العلاقات الفرنسية البريطانية التي وضعها في مرتبة أعلى من العلاقات مع المانيا ، ولكن المستشار الالماني اعلن رضاه عن انجازات القمة لتحقيق تقدم فيما يخص الامن النووي ومكافحة الارهاب وقد اعلن ان قمة مصغرة ستتناول قضايا مكافحة الجريمة والارهاب ستنعقد.

حصيلة المؤتمر

لم يتضمن جدول أعمال القمة بحث كيفية اقتراح العالم الامريكي جيمس توبين الحاصل على جائزة نوبل ، والذي اثبت حسابيا ان ضريبة ضئيلة للغاية تفرض على مضاربات البورصة ستوفر دخلا يكفي لتحقيق معظم مطالب القمة الاجتماعية في كوبنهاجن ، والتي أعلنت عزمها على القضاء على الفقر في العالم . ولكن هل لقمة السبعة تأثير ملزم على أوضاع الاقتصاد العالمي؟ التجربة تبين حتى الآن ان مجموعة السبعة تمارس نفوذها من خلال المؤسسات المالية العالمية وقد تمكنت بالفعل من فرض تغييرات كثيرة وعميقة على عدد كبير من بلدان العالم ، ولكن الثمن كان فادحا ، ويكفي الاشارة للآثار الاجتماعية السلبية لبرامج التكيف التي فرضها صندوق النقد الدولي كوصفة موحدة لا تراعي خصائص الوضع في البلدان المختلفة ويصرح عديد من الاقتصاديين ومنهم خبراء للصندوق بأن الخصخصة كما يريدها الصندوق قد أتت في بلدان عديدة بآثار عكسية.

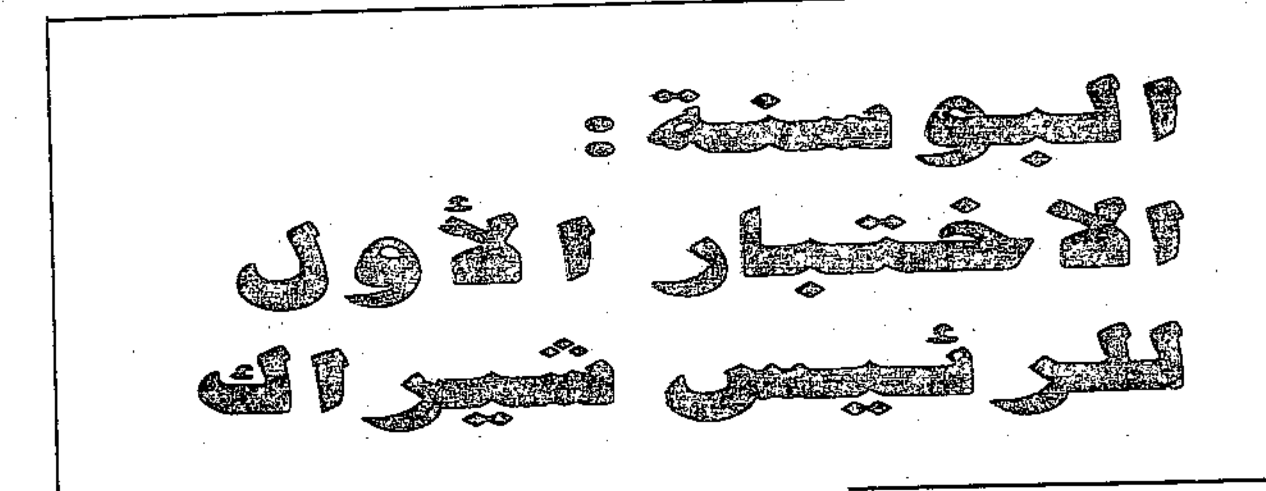
ولكن لا البنك الدولي ولا الصندوق أو الدول والبنوك العملاقة الواقفة خلفهما تستطيع ان تتحكم بالكامل في تطور الاقتصاد العالمي ، وليس بوسع نظام انذار مبكر يضع محطاته في البلدان النامية ان يقي العالم من أزمات اقتصادية مفاجئة ويكمن سبب هذا في تناقضات المصالح العميقة التي لم تستطع القمم أن تلغيها بسبب ما يمكن ان تحدثه الأسواق المالية العالمية التي تشهد تدفقات هائلة في مختلف ارجاء الكرة الأرضية لا سلطة مباشرة للحكومات عليها ، في المانيا وحدها يتحدثون عن ٧٥٠ ألف مليون مارك متشردة في الاسواق المالية تنشط في المضاربات ، ومجموعة السبعة ليس لديها سلطة مجسدة في هيئة موحدة.

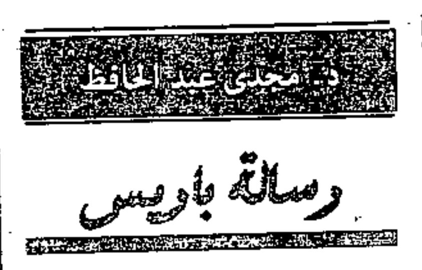
وقد نمت في آسيا قوى اقتصادية تسير بخطى حثيثة لتصبح ذات تأثير في الاقتصاد العالمي ، كما ان اهم مصدري الطاقة والخامات التي لا تدور عجلة الاقتصاد العالمي بدونها ليسوا ممثلين في السبعة ، وفي صندوق النقد الدولي لم يعد للسبعة اغلبية الأصوات. إن نمو الخلافات والتناقضات امر متوقع بل انه مبرمج فعلا اذا استمرت محاولات الانفراد بالقيادة وموقف الاوروبيين واليابانيين هو الدفاع عن المصالح الخاصة اذ مسهم أذى أو كاد ، ولكنهم لا يتطوعون للدفاع عن المبادئ اذا ظل الاذى بعيدا عنهم ولنتصور من باب الجدل ان وزير المواصلات الأمريكي قرر ان يضع نظاما لقواعد المرور في العالم كله .. هل سيقبل الاوروبيون ان يحدث هذا دون مشاورتهم ومشاركتهم؟.

وما بالكم بنظام عالمي جديد تضعه حكومات تمثل أقل من خمس البشرية وتريد تحديد كل ما يمس حياة الانسان من اجراءات الامن والتسلح وأسعار الخبز والمواصلات الي معدلات نمو السكان المسموح بها أنها الوصاية الشاملة وربما كانت التسمية الصحيحة للنظام الدولي الجديد هي نظام الوصاية الدولي الجديد».

معلق صحيفة فيليت ان سونتاج المحافظة كتب في(١٨-٦) معلقا على تعبيرات التنازل التي أرادت قمة هاليفاكس اطلاقها وقد استعار التعليق اسم أحد مسرحيات شكسبير : **«ضجة كثيرة بلا طائل».**

قمة هاليفاكس انتهت وعادت المدينة الكندية الهادئة الي حياتها العادية ، والرؤساء عادوا إلى بلادهم وفي اعقابهم ٦٠٠٠ صحفي.في هاليفاكس تحدث ممثلو الاقلية دون تفويض من الأغلبية ولهذا ستظل المشاكل باقية والقمة القادمة في ليون.





لم يكن موضوع البوسنة مدرجا على أولويات الرئيس المنتخب **جاك شيراك**، بل لم يحظ الموضوع خلال الحملة الانتخابية ذاتها باهتمام كبير، فالمشاكل الداخلية الكبيرة كانت قد أحتلت المساحة ، ولم تترك لغيرها مكانا . إلا أن تطور الأحداث التى طفت على السطح فى البوسنة أملت على الرئيس الجديد أن يتخذ موقفا تجاهها ، خاصة فى ظل تصلب صربى واضح أودى بحياة عدد من الجنود الفرنسيين أنفسهم الذين يخدمون تحت علم الأمم المتحدة، وبحياة عديد من المسلمين البوسنيين فى مجازر غير مسبوقة، وأخيرا احتجاز جنود الأمم المتحدة كرهائن وكدروع بشرية ، فالتحقيقات التليفزيونية التى أرسلت من هناك صدمت الرأى العام الفرنسى ، بل رغبأته فى صالح أن تتحرك فرنسا فى إطار شركائها الدوليين لرتق سيول الدماء ، وإيقاف تلك المذابح المروعة للمدنيين والتى ملأت عيون المشاهدين بالأسى والاستنكار .**ولهذا كان القرار الأول هو توجيه حاملة الطائرات فوش إلى البحر الأدرياتيكى لتكون قريبة من مواقع الأحداث وفى حركة تهديد ظاهرة للصرب.**

واستراتيجية الرئيس الديجولى الجديد تتحدد فى تصميمه على فرض السلام فى البوسنة ، وقد أكد على تصميمه هذا فى تحريك الخطوط والتزامه بتحقيق نتائج فى هذا الاتجاه . فالأسلوب الذى يتبعه الرئيس حتى الآن ، وفى شتى المستويات ، هو التشدد مع الجميع ، ولا يستثنى من ذلك أحدا حتى الحكومة ، وهذا أسلوب بدأ يغير من طبائع الأشياء ، إذ صرح بخصوص البوسنة «**بأننا سنضرب ولن ننسحب**» ، وهو ما يورط فرنسا بشدة فى هذا المستنقع الذى تحاول أن تتفاداه دول غربية كثيرة ، فالرئيس المنتخب أراد إعادة تثمين مبدأين أساسيين لديه هما: إعادة الاعتبار للشرف العسكرى ، وفى نفس الوقت تقدير مخاطر ذلك، وذلك بالموازنة الدائمة بين تلك المخاطر وبين النتائج . ولعل هذا هو المبدأ الأساسى فى سياسة شيراك تجاه البوسنة ، خاصة حينما ينهم شركاء فرنسا مدى تصميمها على عدم ترك الموقف على ما هو عليه ، وقد صرح الرئيس شيراك فى الأول من يونيه «بأن فرنسا لم تعد تتسامح فى أن يستذل أو يجرح أو يقتل أى من جنودها» .


جاك شيراك



بناء على مبادرة فرنسية اجتمع فى باريس فى الثالث من يونيه وزراء دفاع بلدان الاتحاد الأوروبى وبلدان حلف الأطلنطى ، وقرروا إنشاء **قوة دولية للتدخل السريع (FRR)**، مكونة بالأساس من جنود فرنسيين وبريطانيين وبمشاركة هولندية صغيرة ، وسوف تعمل هذه القوة فى إطار أسلحة دولها ، بالرغم من أنها ستخضع لقيادة الأمم المتحدة فى البوسنة بشكل مباشر ، وذلك بعد مساومات روسية فى مجلس الأمن حتى لا تستخدم روسيا حق الاعتراض (الفيتو) ، وأيضا إرضاء للأمم المتحدة وسكرتيرها العام .

بالرغم من ذلك ستكون هذه القوة مسلحة تسليحا جيدا لكى تستطيع التصدى بقوة وبشكل سريع عند الحاجة ، وتتكون الفرقة من أربعة آلاف إلى خمسة آلاف رجل تحت قيادة جنرال فرنسى وآخر بريطانى ، وقوة

السلام تلك قادرة على القيام بالحرب، ومن المؤكد -كما يرى المراقبون- بأنها سترفع من الروح المعنوية لجنود الأمم المتحدة في البوسنة والذين يعانون بشكل كبير من غموض مهمتهم، وعدم استطاعتهم فرض السلام على المعتدي. وإذا كانت الأحداث على الأرض تمر بين الشد والجذب بين الصرب والغرب، خاصة فيما يتصل بإطلاق مجموعات من الرهائن، إلا أن التوتر الشديد يسود بعض المناطق إلى الدرجة التي أطلق فيها الصرب النار على قافلة صحفية فرنسية مكونة من ثلاث عربات وأدت إلى جرح البعض من الصحفيين. فالصرب باحتجازهم للرهائن يعتورهم تخوف دائم من عملية كوماندوز غربية لتحرير الرهائن، أو ضربات جوية أخرى لقوات حلف الاطلنطي إن كانوا يقولون بعكس ذلك.

ويرى أحد الضباط الفرنسيين في البوسنة أن قوة التدخل السريع ستسمح بتوصيل الرسالة الثانية إلى الصرب: لدينا الوسائل للضرب بقوة، لأننا مستعدون لتحمل بعض الخسائر والخروج من هذه الحالة اذا اقتضت الضرورة»، ويشعر الضباط الفرنسيون في البوسنة بعد احتجاز بعض افرادهم بالمرارة، وبأنهم قد خدعوا في الثقة التي أولوها للصرب، خاصة بعد العلاقة الشخصية التي أقاموها الصرب معهم على الأرض، ويقول أحدهم أنه سيأمر جنوده بعدم مصافحة الصرب طالما بقي هناك جندي فرنسي في عداد الرهائن.

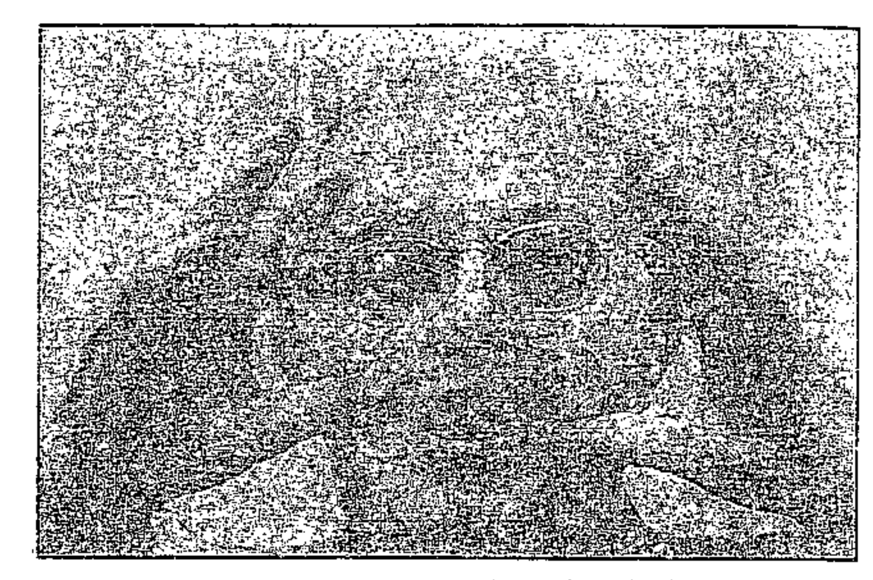
إلا أن السؤال ما هي مهمة تلك القوة الجديدة على وجه التحديد؟

يحدد شارل ميون وزير الدفاع الفرنسي مهمة قوة التدخل السريع تلك في: تفادي أن يأسر الصرب رهائن جديدة، إضافة إلى تأمين المرور على بعض المحاور، بعد تجميع الوحدات المنعزلة بالحصول على انسحاب حقيقي للأسلحة الثقيلة خارج المناطق الآمنة، والحفاظ على تواجد القوات الدولية في الجيوب المحاصرة، وتأمين حرية الحركة لقوات الأمم المتحدة، إضافة إلى مد المناطق الآمنة بالإمدادات وفتح الطريق إلى سراييفو، وتحسين معدات وأجهزة القوات الدولية، بالاضافة إلى الاحتفاظ بالدعم الجوي لحلف الاطلنطي وجعله ممكنا في نفس الوقت، باختصار ستكون مهمة تلك القوة- كما ترى السلطات الفرنسية -العمل على ألا يتفاقم الموقف، وأن تكون تلك القوة عنصرا من عناصر الضغط على الأطراف المعنية للدخول في اتفاقات جديدة!

إن باريس تعي جيدا صعوبة الموقف الداخلي في يوغوسلافيا السابقة، ولقد لعبت منذ فترة طويلة على نقض التحالف بين بلجراد وبال أي بين الصربيين في يوغوسلافيا الجديدة بقيادة ميلوزوفيتش وصرب البوسنة بقيادة كارازيتش، وإذا كان ميلوزوفيتش قد استطاع تحرير بعض الرهائن بممارسة نفوذه على صرب البوسنة، وذلك للحصول على رفع الحظر الدولي المفروض على بلجراد إلا أنه ينتقد شعبيته الداخلية شيئا فشيئا، بينما يظل هدف الغرب في أن يعترف ميلوزوفيتش بحدود البوسنة، ما زال بعيد المنال.. وفي نفس الوقت فقد كارازيتش كل أوراقه، ولم يتبق له سوى ورقة الرهائن التي تعتبر سلاحا ذا حدين. ويرى المراقبون أن عملية واسعة وجدية لتحرير الرهائن من قوات الأمم المتحدة ليست واردة الآن لأنها ستكلف خسائر فادحة في الأرواح، بينما الإنسحاب من البوسنة لا يمكن تقبله إلا بصعوبة في مجال السياسة، بينما هو مستحيل عسكريا. ويرى الخبراء العسكريون في حلف الاطلنطي أن عملية تحرير الرهائن تقتضي خمسين ألف جندي زيادة على المتواجد فعليا إضافة إلى ستة أشهر لإعداد هذه العملية. ورغم صعوبة الموقف على الأرض إلا أن الفرنسيين مع شركائهم هذه المرة بدوا أكثر تصميما على تحريك الموقف اذ تركوا لصرب البوسنة -قبل الافراج عن جميع الرهائن أخيرا- مدة الشهر لتحرير الرهائن والجلوس على مائدة المفاوضات، وهي المدة التي ستدخل فيها قوة التدخل السريع حيز العمل عليها تعدل من المعطيات السياسية- العسكرية للموقف الحالي بما يتيح لقوات الأمم المتحدة لعب الدور المنوط بها في مهمتها تلك في حفظ السلام حتى لا تتفاقم المعارك بشكل يجعل سحب القبعات الزرقاء أمرا لا مفر منه، وأيضا حتى لا تمتد المعارك إلى البلقان وبالتالي تهدد الدول الأوروبية لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية في عقر دارها -هل سيستطيع الرئيس المنتخب شيراك بأسلوب تعامله الجديد مع الأزمة تحقيق بعض النجاحات؟ أم أن هذا سيكون على حساب مزيد من التورط لفرنسا في أزمة فقدت السيطرة على خيوطها، وبالتالي من الممكن أن تتحول إلى فيتنام جديدة؟ هنا سيعود إلى مدى التنسيق والتعاون بين الأطراف الغربية نفسها، ومدى صرامتها تجاه الاستفزازات الصربية، وفي نفس الوقت مرونتها لتشجيع كل المبادرات السلمية التي تفضي إلى إنهاء الأزمة، وممارستها الضغط على الأطراف للقبول بخطط السلام.

إعادة الاعتبار للخيار النووي

عقب سقوط حائط **برلين**، ونتيجة للمتغيرات الدولية اتخذ الرئيس **ميتران** قرارا شجاعا بوقف التجارب النووية الفرنسية في ١٩٩٢، وحظي هذا القرار بارتياح دولي كبير، مما دفع الولايات المتحدة وروسيا انتهاج نفس السبيل وحتى الآن. وفي الداخل حظي بدعم قوى اليسار **(الحزب الشيوعي الفرنسي، والحزب الاشتراكي، وأنصار البيئة .. الخ)** بالاضافة إلى بعض القوى والأفراد بشكل شخصي في أحزاب الوسط واليمين. ومن المعروف أن هذا القرار لم يكن يحظى برضاء بعض القادة العسكريين، إضافة إلى القوى اليمينية التقليدية، وصدور الكتاب الأبيض عن وزارة الدفاع في ١٩٩٤، والذي أشرف على صدوره **فرانسوا ليوتار** وزير الدفاع السابق في حكومة **إدوارد بلادير** قد أكد هذا الموقف الرافض لوقف التجارب النووية الفرنسية، والجميع يذكر ما قيل في المواجهة المتلفزة أثناء الحملة الانتخابية الفرنسية بين المرشح -في ذلك الوقت- **جاك شيراك** ومرشح اليسار ليونيل جوسبان، فشيراك أكد على أنه سينفذ ما سيقوله الخبراء في الجيش الفرنسي بخصوص استئناف التجارب، بينما كانت وجهة نظر جوسبان مخالفة تماما باعتبار أن قرارا كهذا ليس تقنيا صرفا، ولكنه قرار سياسي بالدرجة الأولى لذا لزم على صاحب القرار الفرنسي ألا يخضع لضغوط العسكريين، وقد أكد جوسبان هذا الموقف مرة أخرى لحظة نشر تقرير الخبراء منذ أيام، وحذر الرئيس **شيراك** من استئناف هذه التجارب، إلا أن الرئيس **شيراك** والذي على ما يبدو كانت لديه نية مبيتة على استئناف التجارب النووية أعلن في مؤتمر صحفي عقد في قصر الإليزيه في ١٣ يونيه موافقته على التقرير الذي وضعه رئيس هيئة أركان الجيش في ١٩٩٤ تحت اسم **الكتاب الأبيض**، وذلك بحجة حاجة فرنسا الحيوية لاستئناف التجارب النووية، وذلك لضمان كفاءة وأداء الترسانة النووية الفرنسية. وقد جاء قرار الرئيس **شيراك** محددا بثماني تجارب فقط ستجرى بدءا من سبتمبر القادم وتنتهي في مايو ١٩٩٦ على أن تكون هذه التجربة



ليونيل جوسبان

الأخيرة هي النهاية ، وتعهد الرئيس المنتخب بالتوقيع على معاهدة وقف التجارب النووية والتي تفكر الدول الكبرى في ابرامها.

ويأتي هذا الموقف المنتظر في مايو ١٩٩٦ نتيجة لتغيير الأوضاع العلمية وليست السياسية ، إذ سيستطيع الخبراء الفرنسيون في ذلك الوقت متابعة نفس التجارب ، ولكن في المعمل هذه المرة وسيستخدم منها أشعة الليزر والتي يمكنها أن تعطي نفس النتائج للإنفجار النووي لما يمكن الخبراء من استنتاج نتائج الانفجار دون القيام به في الواقع ، الحق ان هذه النية المبيتة في استئناف التجارب تعود في الأساس إلى الخلفية السياسية التي انتهجت من خلال السياسة الديجولية التاريخية والتي استندت على نظرية الردع النووية الفرنسية التي استلهمت استقلالية القرار الفرنسي والتمسك بموقف فرنسي محايد تجاه الأوضاع الدولية ، ولا ننسى أن الجنرال ديجول هو أول من دشن قوة الردع تلك بغرض الدفاع والرد على أي هجوم نووي تتعرض له فرنسا حتى يخرج عن مظلة الأمن النووية التي فرضتها الولايات المتحدة على الدول الأوروبية للتصدي لأي هجوم محتمل من الاتحاد السوفيتي القديم.

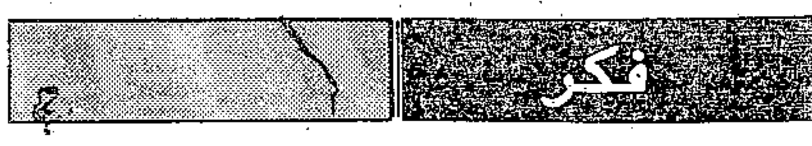
وإشادة الاعتبار لهذا الخيار النووي من قبل الرئيس المنتخب جاك شيراك خلق ردود فعل غاضبة وأخرى مرضية ، فالمرضية في نفس الأوساط اليمينية المعروفة وعلى رأسها الجبهة الوطنية (الجبهة المتطرفة) إذ صرح جان ماري لوبن بترحيبه بتلك الخطوة ومساندته الكاملة للحكومة في هذا الاتجاه ، وكذلك أصوات اليمين الحاكم كاملة فرأى فرانسوا ليوتار وزير الدفاع السابق في حكومة بلادير ضرورة هذا القرار ، بينما وجد جان فرانسو بوستيه وزير الخارجية الأسبق وأهمية هذا القرار والذي كان صعبا ألا يتخذ» ورأى فيليب لايتليه مرشح الرئاسة اليميني السابق أن قرار استئناف التجارب كان أساسيا ويقف جان بيير شيفانماه رئيس حركة المواطنين والمنشق عن الحزب الشيوعي ووزير الدفاع الأسبق موقفا مخالفا لليسار بعدم ادانته لهذه التجارب ، بينما تقف قوى اليسار بشدة ضد هذا القرار . فلقد أعلن هنري إيمانويلي سكرتير عام الحزب الاشتراكي ادانته لهذه المبادرة التي لا قيمة لها ومكلفة ، بينما وصف روبير إي سكرتير عام الحزب الشيوعي الفرنسي قرار رئيس الجمهورية هذا بأنه غير مقبول ومصادم ووقفت ضد القرار عديد من المنظمات وعلى رأسها النقابات العمالية: GGT, CFDTوFEN بالاضافة إلى الاتحاد المنظم لجميع حركات البيئة ، بالاضافة إلى حركات الوطنيين في كالدونيا الجديدة FLNKS وقد وصفوا هذا القرار «بالاشارة» وأرسل الكاتب برنار كلافيل رسالة الى جاك شيراك ليعلن فيها عن ادانته لهذا القرار قائلا: «كان من الممكن أن تكون شرفا لفرنسا ، إلا انك أخترت ان تكون عارا لها» .

ووصف رئيس الوزراء آلان جوبيه إدانة المعارضة لقرار استئناف التجارب النووية بأنها «مغالاة» ، واستبعد فكرة مناقشة هذا القرار بالجمعية الوطنية في مناقشة عامة .

وعلاوة على الادانة الداخلية كانت هناك ردود فعل غاضبة في انحاء العالم منها ما تميز بالاعتدال خاصة الدول الكبرى المشاركة في النادي النووي وشركاء فرنسا ، والأكثر غضبا الدول المطلة على مناطق الباسفيكي حيث ستجرى التجارب ، فاعلنت بون أن القرار الفرنسي قرار وطني ، وأنها تهنئ نفسها بأن فرنسا قد قررت وقف التجارب في خريف ١٩٩٦ . بينما يرى الرأي العام في ألمانيا وخاصة الخضر خطورة هذا الاستئناف ، وأدانت بشدة دول الباسفيك هذا القرار فيما عدا الصين ، وأعلنت الولايات المتحدة عن أسفها ، بينما اشتكت روسيا رسميا هذا القرار الذي وصفه وزير الخارجية الروسي بأنه مخالف لروح الاتفاق المعقود بنيويورك بين الدول الموقعة على «عدم الانتشار النووي»، وطالبت كندا الحكومة الفرنسية بمراجعة قرارها هذا وباعتبار ان هذا القرار سيشجع دولا أخرى في السير نحو اجراء التجارب النووية » ، واتفق على هذا الموقف السابق كل من شيلي وبيرو والأكوادور، بينما وصفت كوريا الجنوبية هذا القرار بالمأسوف عليه .وأتهم وزير الخارجية الياباني باريس «بخيانة ثقة البلدان غير النووية» .

تتوالى الاعتراضات والإدانات الداخلية والخارجية لهذا القرار الذي لم يفاجئ المراقبين فقد كان الجميع يتوقعه خاصة بعد إثارة الأمر أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية ولعل اليسار الفرنسي والنقابات يحملون على استئناف التجارب لكلفتها الشديدة ، فاذا كانت الحكومة قد أعلنت بأن التجارب الثمانية ستكون بقوة أقل من ١٥٠ كيلو طن ، فإن تكلفة التجربة الواحدة تصل إلى أكثر من مائة مليون فرنك، دون حساب أسعار المواد الأولية المستخدمة ، ودون حساب تكلفة النقل المكلفة جدا ، وبالتالي ستصب تكاليف هذا القرار إلى أموال طائلة يمكن استخدامها في مجالات أخرى كثيرة الفرنسيون في حاجة إليها ، كالإسكان الشعبي ، والتعليم والصحة ، أو في خلق فرص عمل جديدة تستوعب نسبة بطالة كبيرة بلغ تعداد العاطلين عن العمل أكثر من ٣ مليون فرد.

لعل هذا هو اختبار جديد يضاف إلى الاختبارات التي يدخلها الرئيس الجديد وعلى ضوء تأديته ستظهر نتيجة الاختبار سلبا أو إيجابا ، فالشعب الفرنسي ما زال ينتظر تغيراً حقيقياً في معيشته وحياته ، وان لم يشعروا قريبا بهذا التغير فستبدأ حركة إضرابات واعتصامات لا أول لها ولا آخر لن يستطيع أحد السيطرة عليها أو قياس ديناميكيتها.



النموذج السوفيتي والاشتراكية (٨)

دروس من التجربة السوفيتية



لم تكن هذه المقالات مجرد محاولة ناقدة تبرز أخطاء التجربة السوفيتية ولكن المقصود بها بيان الخلط الذى قامت به الأوساط الرأسمالية والرجعية ، بين الاشتراكية وبين تلك الأخطاء ، وانتهوا بأن سقوط النظام السوفيتي، دليل على سقوط الاشتراكية كنظام، وأن الرأسمالية ، هى النظام الابدى، وهى نهاية الكون.

وكان هدفنا كذلك أن ننقى الاشتراكية من أخطاء أو عيوب منسوبة إليها ، وهى فى الواقع لا تنتمى إليها ، بل على العكس بعضها يتناقض معها.

١- أهم هذه الأخطاء والتناقضات التى قدمتها لنا التجربة السوفيتية ، هى **غياب الديمقراطية وبروز بيروقراطية الحزب.**

والواقع أن الاشتراكية هى النظام الذى تتولى فيه الجماهير حكم نفسها عن طريق مؤسساتها السياسية وهى كذلك النظام الذى تسيطر فيه الجماهير على وسائل الانتاج، بحيث تتوزع المنتجات عليهم، حسب العمل الذى يبذله كل منهم فى عملية الانتاج، يوجه الفائض للتنمية، واشباع الحاجات الأساسية الجماعية للسكان.

هذا النمط من الديمقراطية ، يمثل جوهر الديمقراطية الحقيقية، فالجماهير فى البرلمانات الرأسمالية ،غير ممثلين تمثيلا صحيحا، فالرأسماليين يحتلون المقاعد فى تلك البرلمانات، ومصالحهم تتعارض مع مصالح الكادحين من شعوبهم، عمالاً وفلاحين ومثقفين، وغيرهم من الفئات الكادحة، **هؤلاء الرأسماليون ، هم الذين يحتكرون العمل السياسي، ويستطيعون الاتفاق على المعارك الانتخابية ، وعلى وسائل الدعاية ، التى تعتمر فوق طاقة الجماهير.**

أن الاشتراكية لا تتفوق، فحسب على الرأسمالية ، فى أن الأكثرية الحقيقية ،هى الممثلة فى المؤسسات السياسية ولكنها ابتكرت ديمقراطية، أكثر أهمية ، وهى **ديمقراطية الانتاج والتوزيع والتبادل** ، فما دامت وسائل الانتاج مسيطر عليها بواسطة الجماهير ، وما دامت ثمرات الانتاج، تعود على الجماهير، أجور وحاجات أساسية ، وتنمية ، فإن ادارة الانتاج والتوزيع والتبادل يجب ان تراقبها الجماهير ، بتنظيماتها المختلفة لكى تتأكد من أن هذه العمليات موجهة لتحقيق اهداف المجتمع.

هذا النوع من الديمقراطية لا وجود له فى النظام الرأسمالى ،لأن قلة من كبار الرأسماليين ، تملك وسائل الانتاج ملكية خاصة، فليس للجماهير قول فى توجيهها.

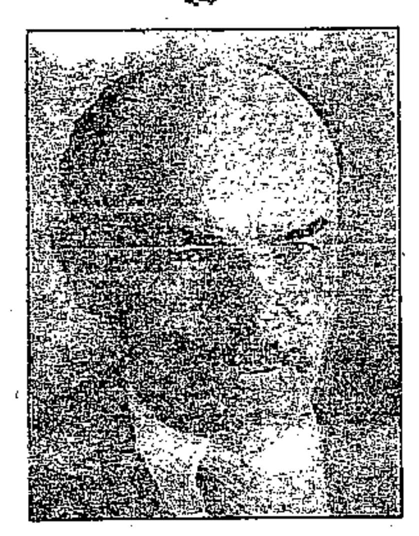
بهذا تكون الاشتراكية هى صنو الديمقراطية، يندمجان معا، ولا يفترقان ، وعندما فصل الحزب فى الاتحاد السوفيتي بينهما ، وعندما أحاط نفسه بسياج بيروقراطى، وعزل الجماهير عن وسائل الانتاج، أصبحت مغتربة عن نظام الحكم. ولم يعد لها قول، لا فى سياسة المجتمع، ولا فى وسائل انتاجه، ولا فى منتجاته ، لهذا رأينا الجماهير السوفيتية ، أو جانبا كبيراً منها ، تتفرج على النظام يتفكك أمام أعينها، ولا تدافع عنه.

هذا الدرس ليس مقصورا على الاشتراكيين ورفاقهم الذين ينافحون عن الانسان وحقوقه ، وتحرره ، بل هو درس حتى للانظمة غير الاشتراكية، فالديمقراطية هى الضمان لاستقرار أى مجتمع. وهذا الدرس ينفع بصفة خاصة الساسة فى عالمنا الثالث. فكثير من حكوماته ،لاتحظى برضاء شعوبها، ومآل تلك الحكومات معروف. الجماهير هى صاحبة اليد العليا فى الحكم ، وهى مستردة لهذا الحكم، طال الزمان أم قصر.

هذا الخطأ الأكبر، وهو غياب الديمقراطية بشطريها السياسى والانتاجى ، وتدثر الحزب فى ثوبه البيروقراطى واغتراب الجماهير ، هو الأصل فى كل الأخطاء، أو النقائص التى شابت النظام السوفيتى، وعاقت تطوره.

٢- وقد أشرنا إلى أن الحزب السوفيتى- والاحزاب الشيوعية فى شرق أوروبا ، قد سارت على نهجه- **لم يستطع أن يثقف الجماهير السوفيتية ، فى**

لينين



أجيالها المتعاقبة، لثقافة اشتراكية صحيحة . وكيف يثقفها، وقد انعزل في إطاره البيروقراطي بعيداً عن الجماهير.

والتشقبب في الاطار البيروقراطي، جعل الجماهير السوفيتية تتشكك في فكرة الربط بين الاشتراكية والديمقراطية، أي تتشكك في جوهر الإشتراكية ، القائل بان النظام الاشتراكي هو نظامها، وأن مؤسساته السياسية والانتاجية هي مؤسساتها وترتب على ذلك ،ان فقدت الثقة بين الحزب والجماهير ، فلم تعد الجماهير تثق بالثقافة التي يقول بها الحزب. وبهذا لقد حل محل الرأسمالية نظام ، تؤدي البيروقراطية فيه الدور نفسه الذي يقوم به الرأسماليون في النظام الرأسمالي في عزل الجماهير عن الحكم، وعن وسائل الانتاج.

٣- ولا مراء، أن الملكية الخاصة، **لوسائل الانتاج التي تطبع النظام الرأسمالي ، وهي مصدر كل الموبقات التي تصيب المجتمع الانساني:** فهي مصدر البطالة والظلم الاجتماعي ، واستغلال العمال، بنزف فائض قيمة عملهم، وتحويلها إلى أرباح ، وهي سبب رفع الأسعار واستغلال المستهلكين ، وتنتج في ظلها المنتجات «أو الخدمات» غير النافعة للجماهير ، أو غير المفيدة للتنمية واشباع الحاجات الأساسية للناس. وهي مصدر الحقد بين البشر القليل المالك ، واغلبية البشرية المحرومة من الملك.. وهي أيضا مصدر للشرور والكراهية والعنف والقتل بين الاقارب والاخوة ، حول ميراث تلك الملكية .. وهي مصدر الشرور والجرائم ، الناجمة عن البطالة، وانخفاض الأجر، فالسارق والقاتل ، والمشتغلون بالدعارة والمشتغلات، والمتعاملون في المخدرات إلى غير ذلك، كلها ثمرات للنظام الرأسمالي وللملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وأموال المخدرات والدعارة وغيرها من الجرائم، تغسل بواسطة البنوك الرأسمالية ، وينضم أصحابها للطبقة الرأسمالية.

لقد عددنا بعض المثالب التي تعلق بالملكية الخاصة لنقول ، إن ملكية الشعب أو الجماهير ، الجماعية لوسائل الانتاج، هي المهمة الأولى في عملية البناء الاشتراكي، ولا ريب أن الحزب الشيوعي السوفيتي، كان مخلصاً لهذا المبدأ ، وهو تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية اشتراكية ، ولكن الاعتراض هنا هو على الطريقة السوفيتية. وهو تحويل الملكية الخاصة إلي ملكية اشتراكية بين يوم وليلة ، فقاعدة الملكية الخاصة عميقة في تاريخ الانسان، وفي قيمه ، وتعطي المجتمعات البشرية ملامحها . وليس من الممكن تغييرها قسرا ، وفي لحظة واحدة ومن الرشادة ان يكون تحول الملكية تدريجيا . ففي الزراعة يبدأ بالملكيات الكبيرة، وتوزع على الفلاحين ، ثم بالملكيات المتوسطة وان يتم التحول للملكية الاشتراكية ، جنبا إلى جنب مع عملية التثقيف الاشتراكي ، كي ينتقل الناس من مرحلة إلى مرحلة برضا واقتناع يرسخ من القيم الجديدة .. واذا كانت الملكية الاشتراكية هي الأصل ، وهي الهدف ، فلا بأس من الابقاء على الملكية الخاصة الصغيرة والمتوسطة في المراحل الأولى للتطبيق الاشتراكي ، وبصفة خاصة ، اذا كانت الملكية هنا تقدم حافزا يخدم الاقتصاد الاشتراكي، وترفع من انتاجيته ومعدل تنميته ، وتعمل في إطاره.

وقد أخذت الصين بهذا النهج ، حتى قبل الأزمة السوفيتية ، طبقا لفلسفة **ماوتسي تونج** :«دع مائة زهرة تتفتح» فالقطاع الخاص الصيني والأجنبي ، يعملان طبقا للمواقع المحددة لهما في الخطة الاشتراكية العامة . وبذلك يسهم القطاع الخاص في زيادة معدل التنمية وفي الاسراع ببناء الاقتصاد الاشتراكي .

هذه المرونة التي يعامل بها القطاع الخاص ليست خروجا على الاشتراكية، بل هي مدعمة لها . وبهذا تكون الاجراءات القسرية التي اتبعت في الاتحاد السوفيتي في عمليات تجميع الزراعة كانت وسائل غير اشتراكية انصبت على الفلاحين العاملين في الأرض المثلين للملكية الاشتراكية ، هذه الاجراءات هي اجراءات سوفيتية ، وليست جزءاً من الاشتراكية التي تضع الأرض في يد أصحابها الحقيقيين، وهم الفلاحون ، أو العمال الزراعيون. فكيف تستخدم طرق مهينة لتحقيق هذا الهدف الكبير؟ .

٤- انا حينما نثير هذه الملاحظات ، حول التجربة السوفيتية ، لا نقصد تضخيم الأخطاء التي انزلق اليها الحزب السوفيتي فنحن لا نعرف تماما ، إلى أي مدى اضطرت الظروف التاريخية، داخل الاتحاد السوفيتي وخارج قيادات الحزب إلى اتباع هذا الخط أو ذاك في عملية البناء الاشتراكي. فربما يكون الخط المتشدد في التطبيق أملته ظروف داخلية، أو قوى خارجية بتربص بالنظام، المهم في تحليلنا أن هذه الأخطاء ، ليست جزءا من الاشتراكية، ولهذا خصصنا مقالة **لدور الرأسمالية والرجعية والخيانة في تخريب النظام.**

لقد حاولت الرأسمالية والرجعية ، منذ نجاح ثورة أكتوبر، بل قبلها، ان تجهز على قوى الثورة .. ولم يقتصر الأمر على القوى الداخلية ، بل امتد ذلك إلى الرأسمالية العالمية ،فقد أرسلت دول أوروبا الغربية وامريكا (**بريطانيا ، فرنسا ، المانيا، الولايات المتحدة ، اليابان) جيوشا،** بلغت مئات الآلاف من الجنود، للقضاء على الثورة الوليدة، وهزم الثوار جميع تلك القوى هزيمة نكراء ، في حرب طويلة شاقة دامت أكثر من ثلاث سنوات واستمر الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية مستمرا ، منذ قيام الثورة ، وحتى سقوط الاتحاد السوفيتي ، بما في ذلك نشاط اجهزة الاتصال والدعاية ، التي صورت الرأسمالية بأنها الجنة التي يرتفع فيها مستوى معيشة الناس .. وصدقت الجماهير المغتربة هذا الكلام .. ولم تكن تدري، إلا بعد أن تفكك النظام ، بأن الرأسمالية ، قد فجرت في بلادهم البطالة والجريمة والهوان الانساني.

ولكن الرأسمالية و الرجعية ، لم تستطيعا القضاء على الاتحاد السوفيتي طوال سبعين عاما ، ولاحتى على بلد صغير ككوبا ، حيث سيرت الولايات المتحدة ، جيوشا للغزو ، وعصابات للمافيا والمخابرات الأمريكية لاغتيال **كاسترو** ، وباءوا بفشل ذريع وقلنا ان الخيانة هي التي مكنت القوى المضادة للثورة من تخريب النظام ، وتجلى ذلك في المعول الأول الذي استخدمه **جورباتشوف في البيروسترويكا** وهو الكتاب الذي حقق أكبر مبيعات في الغرب الرأسمالي ! وقد ترك **جورباتشوف** الأمور تتردى شيئا فشيئا ، ولم يفعل شيئا لعلاج المشكلة الاقتصادية . أما **يلتسين** فخيانته واضحة ، يرددها الروس صباح مساء ، قبل أن يهدم البرلمان بالقنابل وبعد أن هدمه.

الدرس هنا بديهي، هو ان الصراع بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي ، هو صراع وجود أو عدم . وسوف يظل هذا الصراع مستمرا ، طالما بقيت الملكية والسلطة في يد القلة الرأسمالية ، وبقي الفقر والبطالة يغشيان الجماهير العاملة. والمعروف أن أنصار «ستالين» يدافعون عن سياسته المتشددة في اقامة النظام، وفي المحافظة عليه. بل اننا نرى المتظاهرين الروس ، هذه الأيام ، بعد أن سادت البطالة والفوضى، وسيطرت المافيا والدعارة والمخدرات على المجتمع السوفيتي، ابان «عملية الخصخصة»

يريدون «ستالين جديد» . ونحن لا نتفق وهذا الرأى، الا اذا أجمع عليه الشعب السوفيتي، فهذا شأنه . ولكننا نعارض الاجراءات التعسفية التى اتخذت على يد ستالين وصحبه ، ضد الجماهير التى قام النظام الاشتراكى من أجلها.

والدرس التاريخى يقول هنا ، انه لم تنجح اية قوة اجنبية فى تدمير نظام معين ، الا عن طريق الاتصال بالخونة فى الداخل ، وبكل اسف كانت الخيانة أو قصورها ، وراء العسف أو القهر، الذى صدر عن ستالين وخلفائه. بل كانت وراء الرداء البيروقراطى الذي لبسه الحزب ، وعزله عن الشعب ، الذى تسبب اغترابه فى اضعاف النظام. هذه البيروقراطية التى اصابت الحزب، ربما تكون سببا فى ظهور أمثال يلتسين ومن على شاكلته. ومن الممكن أن يتسبب ابتعاد الجماهير عن اختيار قياداتها ، فى تسلل بعض الخونة الكبار ، أو الذين يمكن أن يصبحوا كبارا إلى صفوفه.

٥- وهناك موضوع ، قد يؤخذ على بعض الاشتراكيين، بصفة عامة، وعلى الاشتراكيين السوفيت بصفة خاصة وهو موضوع العلاقة بين الاشتراكية والأديان ، ويبدو أن عداء رجال الدين للنظام السوفيتى ، قد دفع السوفيت للتشدد فهوجمت الاديان من غير مبرر منطقى . وقد استخدمت القوى المعادية للشعوب وللاشتراكية هذا الموقف السوفيتى لإعاقة انتشار الاشتراكية.

والواقع ان العداء بدأ من رجال الاديان الكبار ، ومن الساسة الذين يتدثرون بالأديان لاستغلال الشعوب وأغلب هؤلاء من كبار الاغنياء، فاتهموا الشيوعية أو الاشتراكية ، بانها مضادة للاديان ، وان الاشتراكيين والماركسيين منهم بصفة خاصة ، ملحدون.

وقد قلنا ان تعبير «افيون الشعوب» الذى وصف به ماركس «التحالف المقدس» بين رجال الكنيسة والقوى الرأسمالية والاقطاعية ، المعادية للانسان ، كان موجها لرجال الاديان ، وليس للاديان ذاتها.

وقد عرضت كذلك لفكرة «المادية التاريخية» ، وانتهيت إلى أنها جزء من تحليل المجتمع علميا، تدعمه المشاهدة وهو يرجع التغيرات الاجتماعية ، والملامح المحسوسة للمجتمع الانسانى إلى نمط الانتاج ، وان البنية العلوية السياسية والاخلاقية وغيرها تعتبر انعكاسا لقاعدتها الاقتصادية ، وليس [illegible] يعطيان ثقلا خاصا للعنصر الاقتصادى ، ويمثل نمط الانتاج عندهما ، العمود الفقرى للمجتمع ، ويشمل مجموعتين : قوى الانتاج والعلاقات الاجتماعية للانتاج ، ويقصد بها العلاقات الاجتماعية بين الرجال التى تنشأ من علاقاتهم المتنوعة بالقوى المنتجة. ويعتبر النزاع بين الرجال الذى ينبثق من علاقات الانتاج المتضادة ، القوة الأساسية الدافعة للتاريخ.

بهذا الاختصار للفكرة ولمدلولها ، نقول أنها فكرة اقتصادية ، لا علاقة لها بالأديان ، وليس فيها ما يدعو للالحاد والايمان.

فهى نظرية بعيدة كل البعد عن هذا المجال ، ويقصد بها تحديد ملامح الاقتصاد الرأسمالي ، والسبب الذى سيؤدى إلى انهياره وهو «الصراع الطبقى».

وفكرة «الصراع الطبقى» التى تسود الانتاج الرأسمالى، هى ظاهرة قديمة جديدة . سادت فى عصر الاقطاع ، ثم فى الرأسمالية منذ نشوئها حتى الآن .وقد انشغل علماء الاقتصاد والاجتماع بهذه الفكرة الحيوية ، ولم يكن ذلك اعتداء منهم على دين أو عقيدة ، ولكنهم يبحثون علما حياتيا ، يريدون أن يصلوا فيه إلى الحقيقة ، فيما يتعلق بقوى الانتاج او العلاقات الاجتماعية بين الناس فى مجال الانتاج والتوزيع والتبادل.

والحق أن الاشتراكية هى اقرب الانظمة الاقتصادية الاجتماعية التى تقوم على أساس علمى إلى الأديان ومبادئها. فقد اوردنا نصوصاً ومبادئ من الاسلام والمسيحية ، تتفق مع الاشتراكية ، وتتعارض مع الرأسمالية . والحق ان نظاما يدعو لتحرر الجماهير ، من الفقر والقهر والتخلف ، التى تصبها عليها الرأسمالية ، ليس من المنطقى ، ولا من المعقول ان يكون مضادا للاديان . فالجماهير متدينة بطبيعتها والجماهير هى عصب النظام الاشتراكى وعدته فلا يمكن للاشتراكية ان تقلل من قيمها.

٦- رؤى علاقة الاشتراكية بالسوق

، اشرنا إلى أنه اذا كانت مهمة السوق هى دراسة الطلب وتحليله وتقديره ، حتى يستطيع المخطط للانتاج ، ان ينتج العرض اللازم من السلع لاشباع الطلب ، لذا يكون السوق ضرورة فى الاقتصاد الاشتراكى ، ولا يقتصر وجوده على الاقتصاد الرأسمالى.

ولقد سقنا تجربة فى عهد خروشوف ،نادت بتطوير التخطيط ، وادخال مزيد من الاعتبارات السوقية فى الانتاج والتبادل ، واعطاء المشروعات سلطات أوسع فى التخطيط ، كى تسهم فى ان يكون للمشروعات استقلال نسبى عن المخططين فى المركز ، فبعد تعقد الحياة الاقتصادية ،وتقدم الصناعات ، وكثرة السلع ،التى بلغت مئات الآلاف ،كان ضروريا تطوير التخطيط ، ليقابل هذا التطور الجديد ، فالمركز لا يمكن ان يخطط بدقة ، كمية ونوع هذه السلع الكثيرة من القمة . وبهذا يترك للمشروعات القيام بهذا العمل ، الذى يعطى لها حافزاً مادياً ،فاذا ما ربحت يعود عليها جزء من الأرباح..

وقد حدث أن طبق هذا النظام فى بلد اشتراكى هو تشيكوسلوفاكيا ، واخذ فى تطبيقه فى قطاعات متعددة فى الاتحاد السوفيتى وغيره من بلاد شرق أوروبا . لكن هذا التطور توقف فجأة ، فقوى الجمهور والبيروقراطية اعترضت عليه ،وأوقفته ، وضاعت فرصة كبيرة للاصلاح فى الاقتصاد السوفيتى.

ويبدو لنا أننا أمام البيروقراطية مرة أخرى. فنظام التخطيط الجديد ،كان المقصود به التقليل من بيروقراطية لجنة التخطيط المركزية ، وكانت تمثل جزءا هاما من بيروقراطية الحزب والدولة . وانتصرت البيروقراطية بكل أسف. ومنعت عملا كان يهدف إلى تطوير التخطيط باعطاء سلطات اوسع للمشروعات لكى تزيد من كفايتها الانتاجية.

هذه خلاصة للمقالات السابقة ، وجدت انه قد يكون من المفيد ان اصوغها فى شكل دروس من التجربة السوفيتية. وبهذا يكون الاتحاد السوفيتى قد أقام اول اقتصاد اشتراكى فى تاريخ الانسان ، مبنى على أسس علمية ، وقدم انجازاته للبشرية كلها . وكذلك يكون الدولة التى قدمت للبشرية الأخطاء ، والاخفاقات التى عاقت ذلك البلد عن المضى فى قيادة العالم نحو الاشتراكية ، وعلى البشرية أن تتخذ من هذه النجاحات والاخفاقات ، ما يعاونها على الثورة الاشتراكية من جديد.

ومهمة الاشتراكيين الآن ، على الرغم من النكسة الكبرى ، بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى ، والضربات الموجعة ، التى تلقتها الحركات الاشتراكية فى العالم ، إلا انهم فى وضع مرات بدرجة أكبر من الاشتراكيين القدامى ، فهم لا يبدأون من فراغ ، فهذه دروس التجربة السوفيتية ، وهناك الاشتراكية ، ترفع أعلامها الخفاقة فى شرق آسيا : فى الصين (ربع البشرية) ، وفى فيتنام ، وفى كوريا وفى أمريكا اللاتينية فى كوبا . وهناك الاحزاب الاشتراكية ، التى تتصدر الانتخابات فى أوروبا ، والمثقفون فى كل قارات العالم.. كل ذلك وغيره يهيئ للاشتراكيين مناخاً مشجعاً على العمل ، وعلى تمزيق القتام الذى غشى العالم فى السنوات الماضية.

وهذا ما يغرينا علي تخصيص مقالة اخيرة في هذه السلسلة ، ولتكن عن «الاشتراكية بعد التجربة السوفيتية».

امبراطورية الشر
مذكرة ناعوم تشومسكي للمؤتمر الدولي للفكر والإبداع

د. سمير حنا صادق

بلغنا من السن ما يتعدى ويتحدى التعريفات المعروفة: مررنا بالكهولة (٤٠ سنة) وخرجنا عن دائرة الشيخوخة (٥٠-٦٠ سنة) ولم يبق لنا وقد تعدت بنا الهمة عن الاهتمام بالأمور المهمة إلا أن نتأمل فيما كان وفيما هو كائن.

والحق الحق أقول لكم أنني قد صرت على قناعة عميقة بأن ما عشته من عمري قد عاصرت فيه مرحلة متقدمة جدا وقاسية جدا من الاستعمار الذي تقوده طبقة رأسمالية شرسة في بعض البلاد المتقدمة التي يطلق عليها الاقتصاديون لقب «دول المركز» وأن قائدة هذه المجموعة خلال الخمسين سنة الماضية كان الرأسمالية الأمريكية وأن كل ما نراه من اجتماعات وسياسات وحروب واقتصاديات يدور حول هذه العملية القاسية الجشعة التي تمكنت بها الطبقة الرأسمالية في هذه البلاد من حل مشاكلها الداخلية مع مواطنيها. نعم، كل ما رأيناه ونراه ثانوي: الحرب الباردة، **الحروب الساخنة، الهيئات، البابا، البنك الدولي، الشيخ عمر عبد الرحمن، جمال عبد الناصر، سوكارنو، الجماعات، السادات، موبوتو**.. كل هذه أمور ثانوية تدور كلها ولا تفهم إلا في ذلك الصراع الأساسي وهو إدارة أمور العالم بما يسمح لهذه الطبقة بالاستمرار فيما تتمتع به من ثراء فاحش حتى لو اقتضى ذلك قتل آخر عربي أو أفريقي أو أمريكي جنوبي .. إلخ.

ولقد نبتت بذرة الفكرة لدي عند قراءتي لكتاب **نكروما** الرائع عن الاستعمار الحديث Neo-colonialism. وفيه يصف **نكروما** أحوال بلاده (غانا) فيقول أنه كان يستبدل عددا معينا من جوالات الكاكاو بسيارة جيب، فلما بذل مجهودا جبارا لكي تتمكن غانا من رفع انتاجها من الكاكاو ٥٠٪، ارتفع ثمن الجيب ليصبح ضعف ما كان عليه .. وازدادت غانا فقراً.

وأهمية هذه القناعة في نظري أنها تقدم الطريق الذي لا سبيل سواه للتخلص من هذا الوضع لخدمة أولادنا وأهلنا وشعوبنا في مواجهة هذا الوحش الجشع، وسوف أعود إليه فيما بعد.

وقد بلور هذا الرأي وزاده صلابة أنني قد كلفت من «المؤتمر الدولي للفكر والإبداع» الذي

جمال عبد الناصر



انعقد في القاهرة عام ١٩٩٣ بترجمة المذكرة المقدمة إليه من ناعوم تشومسكي.

والحق أنه لو كانت الأمور بيدي لكلفت كل إنسان من سكان عالم الجنوب بقراءة متأنية دقيقة لهذه المذكرة الرائعة، وسأحاول في حدود إمكان المكان أن أورد قليلاً من كثير مما قاله.

ماذا يقول تشومسكي في مذكرته؟

يقول تشومسكي عن النظام العالمي الجديد:

(إن حكام هذا النظام يتمسكون بفكرة عبر عنها ونستون تشرشل بمقولة «إن حكم العالم ينبغي أن يترك في أيدي الدول الغنية وإلى رجال أثرياء شبعانين، وليس إلى الدول المعدمة التي تبحث عن اللقمة وتهدد الهدوء»).

(ولقد نقلت وزارة الحرب الأمريكية، حتى قبل مقولة تشرشل هذه، رسالة على لسان هنري ستيمسون Henry Stimson في يوليو ١٩٤٥ تنبه فيها إلى ارتفاع مد عالمي يعكس رغبة الرجل العادي في الارتفاع إلى آفاق أعلى وأوسع. وكان هذا المجال هو مركز إحساس الغرب بتهديد السوفيت للنظام بعد الحرب).

وماذا يقول تشومسكي عن الحرب الباردة:

(إن دراسة لوزارة الحرب الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة لا تستبعد أن «تغازل» روسيا فكرة تأييد المد المتزايد لآمال الرجل العادي ولهذا فإنها تفرض على الولايات المتحدة أن تحيط الاتحاد السوفيتي بقوات حربية موجهة إلى داخل أرضه أن «آمال الرجل العادي» تشكل خطورة شديدة على الولايات المتحدة).

(ولكن التهديد لم يتوقف، فقد اشتكى الرئيس أيزنهاور بعد عقد من الزمان بأن الشيوعيين «لهم جاذبية مباشرة للجماهير» كما اشتكى وزير خارجيته، جون فوستر دالاس من «مقدرتهم على السيطرة على الحركات الشعبية بما لا نستطيعه نحن»).

ويقول تشومسكي عن رأي الرأسمالية الأمريكية في جرائم الحكام.

(لم يكن الاهتمام الأساسي موجها إلى جرائم ستالين الفادحة بل كان موجها أساسا إلى النجاح في مجال التنمية وإلى جاذبية «الفلسفة البروليتارية» للرجل العادي في الشعوب المستعبدة في كل مكان. لم تكن المشكلة إذن في الجرائم إنما كانت في الخروج عن الطاعة. ويظهر هذا بوضوح مرة أخرى في حالة صدام حسين الذي كان صديقا محببا

وشريكا تجاريا للولايات المتحدة خلال فترة ارتكب فيها أفظع الجرائم ، وفي عام ١٩٨٩ تدخل البيت الأبيض مباشرة لضمان حصول صدام حسين على مليار دولار وكان السبب هو أن صدام «هام جدا» لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط» ، وأنه «ذو نفوذ في عملية السلام ، وكان له «مركز هام في ضمان استقرار المنطقة». وكما كان الحال مع ستالين ، لم تكن لجرائم صدام حسين أي اعتبار حتى ارتكب جريمة الخروج عن الطاعة»).

ويتحدث تشومسكي عن الدول التي تحاول السير في طريق مستقل فيقول:

(وأيا كان اللون السياسي فالسير في طريق مستقل مرفوض وأي نجاح يمكن أن يصبح مثالا مرفوض أكثر وأكثر (مثل عبد الناصر س. ح.ص) ويعتبر من يفعل ذلك مثل التفاحة العطنة التي تفسد باقي المحصول فعندما تلت ادارة المخابرات المركزية النظام الديمقراطي الرأسمالي في جواتيمالا عام ١٩٤٥ ، جاء في تقرير لوزارة الخارجية أن جواتيمالا قد أصبحت تمثل تهديداً متزايدا للاستقرار في هندوراس والسلفادور ، فقد أصبح اصلاحها الزراعي يمثل سلاحا دعائيا خطيراً وأصبح برنامجها الاجتماعي «في مساعدة العمال والفلاحين في صراعهم ضد الشركات الأجنبية» يمثل جاذبية خاصة لجيرانهم من شعوب امريكا الوسطى»).

هذه هي المميزات الهامة للنظام العالمي قديما وحديثا مسجلا بالوثائق في وزارة الخارجية الأمريكية.

ويقول تشومسكي عن الشرق الأوسط:

(تقول وثائق البنتاجون في توجيه عام ١٩٩٢ **وأن الشرق الأوسط يمثل اهتماما رئيسيا لنا في هذه المنطقة» هدفنا أساسا هو أن نكون القوة الرئيسية** المهيمنة ، وأن نحتفظ بحقوقنا وحقوق الغرب في بترول المنطقة).

ويسرد تشومسكي، بتفصيل دقيق وصفحات عديدة لا مكان لها هنا ، علاقة الولايات المتحدة بكوبا منذ أيام جيفرسون حتى الآن يوضح مدى اجرام هذه السياسة. ثم يسرد إلى العلاقات مع الاتحاد السوفيتي فيقول:

لقد كانت مقدرة الاتحاد السوفيتي على إعطاء المعونة للبلاد المستهدفة خطيرة التأثير ، فقد قيدت من مقدرة الولايات المتحدة على الحركة بسهولة . ولقد بلغ الاتحاد السوفيتي أوج قوته عام ١٩٥٠ ، ولكنه كان دائما متخلفا كثيراً عن الغرب. لقد أظهرت أزمة الصواريخ في كوبا ضعف تسليحه، مما دفع القادة السوفيت إلى انفاق الكثير على التسليح حتى عام ١٩٧٠ وقد توقف الاقتصاد عن النمو واصبح الحكم الأوتوقراطي غير قادر على التحكم في المعارضة الداخلية . كما أضير الاتحاد السوفيتي بشدة من تحطيم دول الجنوب(وكذلك بالتهديد بحرب الكواكب س. ح. ص.) ، وهكذا انتصرت «دول **المركز**» القوية الغنية في الحرب الباردة وستعود اغلب بلاد روسيا السوفيتية سابقا إلى دورها القديم كدول من بلاد العالم الفقير -عالم الجنوب).

أما عن الملامح الدقيقة للنظام العالمي الجديد ، فيقول تشومسكي:

(يأتي الآن استعمال القوة في الهيمنة على عالم الجنوب اخيرا في الأهمية ، فالأسلحة الاقتصادية أكثر كفاءة ويمكن اكتشاف بعض هذه الآليات في اتفاقية الجات Gatt مثل ضمانات حقوق الملكية الفكرية (مثل برامج الكمبيوتر) ورفع القيود على تصدير الخدمات والاستثمار مما سيقلل من قيمة برامج التنمية في عالم الجنوب . ولسوف يؤدي كل هذا الى تحويل دور حكومات عالم الجنوب الى وظيفة رجل شرطة . وظيفته التحكم في الطبقات العاملة والشعوب الفاطلة).

(وهناك كما نعرف وسائل معينة لتكاثر الثروة والقوة . ولذا فعلينا الا نفاجأ باستمرار تخلف عالم الجنوب عن عالم الشمال: إن احصائيات الأمم المتحدة توضح ان نسبة متوسط دخل الفرد في افريقيا الى دخل الفرد في البلاد الغنية قد هبطت بحوالي ٥٠٪ خلال ربع قرن. وكذلك ولنفس الاسباب ففي المجتمعات الغنية نفسها ازداد ثراء الأثرياء وفقر الفقراء).

لقد حدثنا ريجان عن امبراطورية الشر، وحدثنا جورج اورويل عن عالم الرعب في «مزرعة الحيوانات» و «١٩٨٤» ولكنهم خدعونا . إن امبراطورية الشر أمامنا الآن واضحة لا ريب فيها ، تتسبب في تعاسة لا حد لها لمئات الملايين من البشر في افريقيا وامريكا الجنوبية وقد بنت رخاءها عند نشأتها على تحطيم شعبين وحضارتين من اعظم الشعوب والحضارات : الهنود الحمر في أمريكا والافارقة في افريقيا، مهد الإنسانية . وكل هذا من أجل ترف وثراء حفنة من المياردير ات الذين يحكمون العالم من يخوتهم في الرفييرا وقصورهم في سويسرا . هل هناك شر أعظم من هذا؟ هل يمكن أن يبقى هذا النظام العفن القذر.

ويقول تشومسكي في هذا المجال:

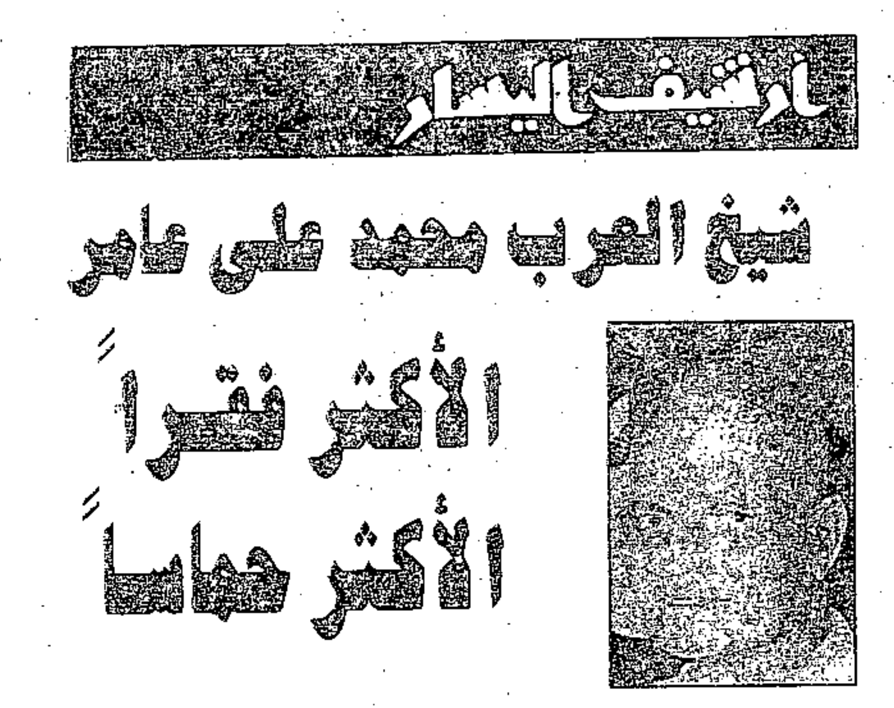
(مع أن فرص العدل والديمقراطية تكاد تكون مختفية ، هناك بعض الأمل . وهناك اتجاهات عديدة ، قد يكون اهمها هو التغير الداخلي في بلدان عالم الجنوب الذي يؤدي إلى ديمقراطية حقيقية، والى تحسين ظروف الحياة والى الهيمنة الشعبية على رأس المال للتنمية البناءة. ويرتبط كل هذا طبعا بالحاجة الى تعاون الجنوب مع الجنوب في مواجهة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة . ولكن العامل الأساسي قد يكمن في التغييرات الداخلية في «دول المركز» الغنية ، وقد حدثت بالفعل تغييرات في كل بلاد الشمال خلال الثلاثين عاما الماضية).

ويقول أيضا:

(على الجنوب التحرك نحو علاقات مساندة متبادلة مع الحركات التحررية في بلدان الشمال وهذا هو الأمل الوحيد للجانب الأكبر من البشرية بل ولبقاء الجنس البشري خصوصا في عصر مشاكل البيئة التي لن يمكن حلها بوسائل تهدف إلى مكاسب وثراء عاجل وتعتبر البشر وسيلة وليست هدفا).

هل سنعيش لنرى اليوم الذي يتخلص فيه العالم من امبراطورية الشر؟.





أرشيف اليسار

شيخ العرب محمد على عامر

الأكثر فقراً الأكثر حماساً

د. رفعت السعيد

عندما كان يتحدث عن نشأته ، والفقر الذى عانت منه أسرته ؛ وعانى هو منه، لم يكن بالإمكان أن تصدق الأذن ما يقال .كل هذا القدر من الفقر لا يمكن تخيله ، ولا يمكن تصور انه موجود ، الأم من أسرة بدوية ، أمها ماتت لحظة ولادتها ولحق بها الأب بعد أيام ، تسلمها العم وهو أكثر فقراً من أى فقير آخر، احتار العم فى إرضاع الطفلة ،ووصل به الأمر أنه أرضعها لبن حمارة جارهم، وانه توسل للقرداتى جارهم كى ترضع الطفلة من القردة الأم.

وينسج الجيران عنها قصصا يخيفون بها أطفالهم فهى حادة وعنيفة .. ألم ترضع لبن الحمير والقرود هو نفسه يعترف فى حواره معى «أمى كانت تحرضنى: لا تسمح لأحد أن يعتدى عليك ، اضربه فوراً . وبأشد عنف ممكن حتى لا يطمع فيك أحد . أمى كانت قوية وأنا أخذت منها كثيراً.

الأب فلاح أجير فى عزبة أحد باشوات مديرية الشرقية ، زوجة الباشا عاقر ، لمحت الطفل «محمد» فقررت أن تأخذه لنفسها، رفض الأب، علقوه على شجرة وضربه الباشا بالكرباج، وعندما تعب الباشا امر رجاله أن يواصلوا ضربه فى المساء تسلل الأب والأم هاربين بطفلهما واستقرا فى منطقة المطرية.

الفتى يكبر ليواجه الفقر، ترك المدرسة ويعمل ليعيش، اشتغل فى تفريغ الطوب من المراكب ، ثم صبى جزار ثم عامل فى مسبك ، ثم عامل نسيج ، حتى وهو صغير فرض سيطرته العنيفة على كل أطفال المطرية وعرب الحصن، ولما كبر بدأت نوازعه تتحول إلى رفض الظلم والاستغلال.

لم يجد أمامه سوى حزب الوفد ، وعندما تشكلت فرق القمصان الزرقاء ، اندفع فيها بحماس مستخدما أشد أنواع العنف ضد منافسيها ، ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها كان محمد على عامر قد أصبح قائدا عماليا وسط مصانع النسيج المتزاحمة فى منطقة الزيتون ، وكان يعمل جاهدا لتكوين «نقابة عمال النسيج الميكانيكى وملحقاته» .. وتوالت اجتماعاته مع القيادات العمالية وجعل من بيته مقراً لهذه الاجتماعات حتى أشهرت النقابة ، وأصبح رئيسا لها .

وفى هذه الأثناء التقى بمحرر فى جريدة البلاغ هو «أنور كامل» دهش من الأفكار التى رددها أمامه، وادهشه أكثر هذا الكم من المعرفة، التى يفتقدها هو وزملاؤه، وطلب منه أن يحضروا إلى الزيتون ليلقى محاضرات على العمال،ووافق أنور كامل واحضر لطف الله سليمان لكن المحاضرات بدأت تتوجه بالهجوم على الاتحاد السوفيتى، العامل البسيط تعلقت أبصاره منذ زمن ببطولات ستالينجراد ومعارك السوفييت ضد النازى ، والأحاديث المتراكمة عن الاشتراكية والعدالة .. وحقوق العمال ، واشتكى محمد على عامر إلى لطف الله سليمان الذى هاجم بدوره الاتحاد السوفييتى وسأله محمد على عامر لكن لماذا لا تهاجمون أيضا أمريكا وبريطانيا .. فقال : لان المعسكر الاستعمارى مكشوف أمام الشعوب ولا حاجة للتركيز عليه.

ويكمل محمد على عامر «طردتهما من الجلسة ، وحذرتهما من الاقتراب من كل منطقة الزيتون ، ومع ذلك ظلت لعنة التروتسكية تطاردنى ، فالشيوعيون تعاملوا معى كتروتسكى واحتاج الامر وقتا طويلا حتى اقتنعوا بأننى لست تروتسكيا »

ويواصل القائد العمالى قيادته لنقابة النسيج التى أصبحت واحدة من أهم مرتكزات النضال العمالى فى هذا الوقت وتوالت سلسلة الإضرابات ، وتوالت المكاسب التى حققتها العمال الأمر الذى أعطى محمد على عامر مكانة كبيرة فى صفوف الحركة العمالية..
وفى عام ١٩٤٨ وعندما أعلنت الأحكام العرفية ، اعتقل محمد على عامر.

وفى معتقل الطور كان مع الشيوعيين وجها لوجه .. هو لم يعجبه ما هم فيه من انقسام ، وهم تشككوا فيه باعتباره تروتسكيا مستتراً.

ويحكى لى : الشئ الغريب أننى لم أكن أعرف عن التروتسكيه سوى أنها ضد الاتحاد السوفيتى ، ومع ذلك وكما قلت لك من قبل ظلت لعنة التروتسكية تلاحقنى، وفى بعض الأحيان كانت تصرفاتى المتشددة والحادة ينظر إليها على أنها تخريب تروتسكى متعمد».

وتطلب الأمر وقتا ، وتطلب أيضا شخصا لا يعرف من هو محمد على عامر.

وفى عام ١٩٥٠ دخل مقر النقابة شاب سودانى يحمل نسخاً من نداء استكهولم للسلام ، وعرض الورقة على تأملت فيها ثم ألقيتها فى وجهه ، كيف نطالب بالسلام مع الاستعمار الذى يحتل ارض بلادنا ؟ وبهدوء بدأ الشاب السودانى يشرح لى، وبدأت أفهم العلاقة بين الاستعمار والحرب، والفارق بين الحرب العدوانية والحرب التحريرية ، وتحدث الفتى طويلا عن تجار الحروب وكيف يستغلون العمال أبشع استغلال، كلماته دخلت القلب مباشرة ، وكان العديد من العمال قد تجمعوا حولنا، مددت يدى نحو شفرة حلاقة موضوعة على المكتب لنبرى بها الاقلام ، جرحت أصبعى ، وعندما سال الدم قلت صارخا فى العمال:

أنا أوقع بدمى ، وامتلأت النسخ التى احضرها الفتى السودانى بالتوقيعات .. بل ان البعض تحمس وبدأ يعد نسخاً بخط اليد ليوقع عليها »

وعندما وصلت التوقيعات إلى يوسف حلمى (السكرتير العام للجنة التحضيرية لأنصار السلام) تأمل التوقيع والمهنة «رئيس نقابة عمال النسيج وملحقاته بالقاهرة وضواحيها » .. طلب أن يقابله ، فاللجنة التحضيرية تحتاج إلى نقابيين، والتقى الرجلان ، الاثنان من ذات النكهة .. التحدى الصارخ للخصم ، الاندفاع الحاسم فى المواجهة.

واصبح محمد على عامر عضواً فى «اللجنة التحضيرية».

لكن الأمر ليس بهذه السهولة .. فبعض الشيوعيين من خصوم «حدتو» قابلوه ، وغرسوا فى نفسه شكوكا كثيرة .. حدتو تجمع التوقيعات لتسلمها للبوليس .. والحركة فى مجملها مشبوهة. اختنق بشكوكه ويقول «بدأت اشعر اننى قد ورطت زملائى العمال الذين جمعت توقيعاتهم ، وكدت أنفجر غيظا ، ولو رأيت الفتى السودانى فى هذا الوقت لمزقته تمزيقاً » .. لكن المصادفة تعيد إليه الثقة فيما يفعل ، قابل بالمصادفة شيوعى قديم يمتلك مصنعا لصناعة الطباشير بعزبة المبيض بالزيتون اسمه محمد محمود اخذه الرجل إلى بيته ليشربا شاياً، وبدأ الرجل فى ممارسة واحد من أهم طقوسه الليلية، أن يستمع إلى راديو موسكو .. وتكرس نشرة الاخبار اكثر مساحتها للحديث عن حركة السلام ، وعن حملة التوقيعات التى تنتشر فى كل أنحاء العالم .. ومن بين البلدان التى أوردتها النشرة كنموذج التحرك النشط من أجل جمع التوقيعات مصر.

ويعلق محمد عامر فى حواره معى: وجدت نفسى اقف صارخاً «ستالين مع حركة السلام وأنا معها ».

وفى إطار العمل النشيط للسلام انضم إلى منظمة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) ليصعد سريعا ويصبح واحدا من أبرز قادتها الجماهيريين ، وابرز نقابييها وأسهم بخبرته وجماهيريته فى دعم مشروع حدتو لتأسيس اتحاد عام لعمال مصر، وكان طبيعيا ان يبرز اسمه فى صفوف القيادات النقابية الاساسية ، وكان طبيعيا أن ينتخب عالميا عضواً فى المجلس العالمى للسلام.

وفى السجن الطويل والمرير كان محمد على عامر بطارية الشحن الأساسية لعزائم الرجال .. يشحنها بالمواقف الحادة ، وبالاغانى



الملتهبة ، العامل نصف المتعلم كان ينظم أغانى حماسيه ويغنيها بصوته الخشن .. والذى كان قادراً رغم خشونته على أن يشد آذان الجميع.

.. ويقول «فرضت نفسى كمغنى للسجن الناس تحتاج إلى شحنات حماس، لابد من شخص يكون قادراً دوما وفى أي ظرف على منحهم جرعة الحماس الضرورية ، وتقول صوتك وحش ، وطبعا صوتى وحش، الحلاق بيبقى دكتور القرية اللى ما فيها طبيب، وأنا مغنى السجن اللى مافهوش مغنى ، وكنت استرسل فى الغناء لأنسج الكلمات حتى دون اعداد مسبق ، انها خبرة الجلسات القديمة التى تابعت فيها وأنا طفل صغير الشاعر الذى يحكى للجالسين قصة أبو زيد والزير سالم ، وسيف بن ذى يزن، ويمتلك زمامهم ويمنحهم متعة وحماساً فى آن واحد»

ويسرح بخياله بعيداً ويتذكر يوم ترحيل السجناء إلى الواحات مربوطين معا فى سلسلة واحدة اسمها الحجلة وينطلق ليردد الأغنية التى انطلقت من فمه تلقائيا فألهبت مشاعر السجناء

انزل يا طير .. والدار خالى،
ولدى يا ولدى
وناباغنى ويالالى
والميه حتطلع فى العالى
والنصر لينا طوالى ..
وانزل يا طير
لاستعمار سبب جوعى
عايش على عرقى وجرعى
ح أموت وأعيش وأنا شيوعى
وانزل يا طير .

وتلهبت الأكف وهى تصفق والحناجر وهى تغنى ويشعر السجناء انهم الأقوى .. وانهم المستقبل ويسرح مرة أخرى ليعود فيتذكر واحدة من أغانيه عن السلام.

أصل الحكاية كانت احلام فى امريكا
سبب البلاوى وأس الظلم فى العالم
ترومان ومارشال وكام دجال فى أمريكا
عاملين عصابات لرعب الناس فى العالم
كلت الشعوب حاف عشان أحلاف أمريكا
والحرب لو تم سال الدم فى العالم.

ويستمر الصراع عبر ذات المحاور المتعددة: .. العمل النقابى ، العمل فى حركة السلام ، العمل الحزبى وأصبح الرفيق «عاصف» (ولم يكن اختياره لهذا الاسم مصادفة) عضوا فى اللجنة المركزية ثم عضوا فى المكتب السياسى.

وتوالت فترات السجن وفى الحوار يقول: فى السجن كنت أقلق على كمال وأم كمال ، لكن كنت عارف انها ست شاطره، عندما تنكر لها أهلى وأهلها فى السجن ، خرجت ببساطة إلى الشارع تبيع طعمية وتعمل سندوتشات لتحمى أطفالها من الجوع ولتمنحنى القدرة على الصمود».

. وتنتهى فترة السجن الطويل ، ويفرج عن المعتقلين ثم يبدأ الإفراج عن السجناء ، ويأتى الدور عليه فى الإفراج ، وتسرى شائعة أن ثمة عدد سيبقى فى السجن وفجأة يرفض المسجون الإفراج انتظاراً لكل زملائه «داخ مأمور السجن ، يا عم محمد أول مرة فى حياتى اشوف مسجون مش عايز يخرج افراج ، مش عايز تخرج لأولادك ؟» ويضحك محمد على عامر وهو يحكي ويقول: «قلت أنا أحب الحرية لكنى أحب رفاقى أكثر، وأحب أولادى لكنى أحب رفاقى أكثر».

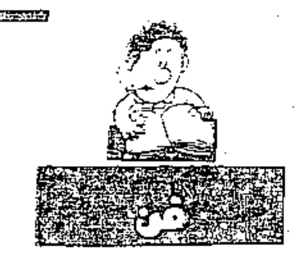
وبالفعل بقى عدة أيام حتى خرج مع آخر سجين.

«بعد الإفراج تسارع البعض يبحث عن عمل وهذا حقهم، وتسارع البعض يبحث عن عضوية الاتحاد الاشتراكى او عضوية التنظيم الطليعى .. هو رفض ذلك كله ، وعاد إلى أحضان زملائه القدامى فى الزيتون.

وعندما بدأت المناقشات حول قرار الحل .. رفض بترفع صانعا فى مناقشيه «لكم دينكم ولى دين» من جديد بدأ المناضل الكهل ينسج خيوط تنظيم جديد.

سريعا تكونت حوله عدة خلايا.

وبعدها تجمعت عدة مجموعات .. وتكون الحزب الشيوعى المصرى ، وكان محمد على عامر عضواً فى مكتبه السياسى حتى آخر لحظات حياته.

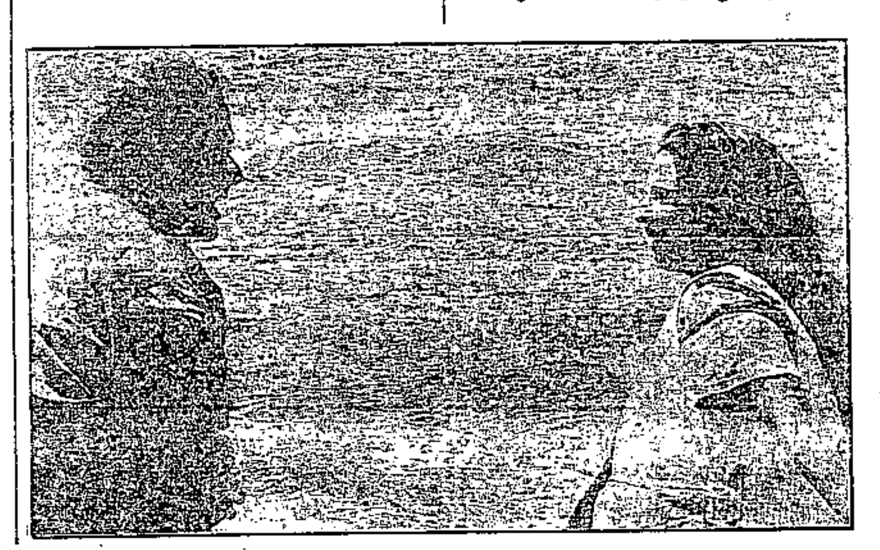


من أزمة السينما إلى سينما الأزمة (٤)

«البحر بيضحك ليه»، والبحث عن الواقع فى الدفاتر القديمة!



ليس هناك دليل أكثر وضوحاً على أزمة السينما المصرية الراهنة من أن ترى الفنان السينمائى المبدع يبدأ رحلة حياته الفنية وقد تجاوز العقد الرابع من عمره، لأنه أضطر أن يقف طويلا خارج الساحة، حتى تسنح له الفرصة النادرة للدخول، عندئذ لا تنتظر منه فى أغلب الأحوال أن يظل وفياً لأحلامه الوردية القديمة، بل ينبغى عليك أن تتوقع أن يلجأ إلى نوع من «الحل الوسط» ، يعلن به استسلامه لشروط الأزمة فى غلاف فنى براق، فيبدو كمن وقف فى منتصف السلم، مغازلا أذواق المثقفين والجماهير والمنتجين فى آن واحد لكنه نادراً ما ينجح فى تحقيق ذلك الطموح المشروع ، ففى العادة تأتى هذه «الحلول الوسط» وقد افتقدت الأصالة ، لم تستطع أن تتخلص رغم كهولة أصحابها ونضجهم من آثار المراهقة الفنية والفكرية، فتأتى أعمالهم تجسيداً لما نسميه «سينما الأزمة» فى أفلام تثير قدراً كبيراً من الخلاف والاختلاف بين الأصالة واصطناعها ، وبين الجماهير والمثقفين، وبين



النقاد والسينمائيين، فأصبح أمراً مألوفاً أن تحتشد الساحة النقدية بالكثير من المعارك ، تعلو فيها نبرة الحوار حدة وصراخاً ، وإن كنت تشعر أن تلك الصرخات أقرب إلى أنات الاحتضار منها إلى شهقات الوليد وهو يستقبل الحياة.

إنك لا تملك إلا الشعور بالآسى العميق أو أن يتملكك الرعب الجارف من ذلك المصير الذى يمضى إليه الكثير من السينمائيين الجادين الذين كنا نعلق عليهم آمالاً كبيرة فى خلق تيار يتمتع بالوعى الجمالى والسياسى مما قد يتيح للسينما المصرية أن تخرج من أزمتها ، فها هو الحال- فى ظل ظروف صناعة السينما التى تزداد تردياً مع الأيام- وقد انتهى بكل منهم إلى أن يصبح جزيرة معزولة فى بحر متلاطم الأمواج ، أو أن ترى فيه بقايا قارب تحطم مجدافاه ودفته، وتمزق شراعه، فترك نفسه يسبح مع التيار.

لكن أكثر ما يثير الأسى والرعب هو أن هذا الانقلاب لم يستغرق إلا زمنا قصيراً ، أو لعله يبدو دهراً طويلاً بمقياس ما شهده من تغيرات عميقة ، لذلك فإن الفرصة لم تسنح بعد للقطاع الأكبر من المثقفين لتأمله وتحليله، أو أنهم قد أختاروا الركون للتبرير لا للتفسير ، وباتوا أكثر ميلا للاستسلام للواقع الراهن بدلاً من استشراف طريق لتجاوزه ، وأرجو أن تدع جانباً تلك المقولات المستهلكة عن أن السياسة هى فن الممكن، فمن المثير للدهشة أن تسمع من هالة شيراك «الديجولى» مقولة كان يتبناها الثوريون، لكن معظمهم أصبح اليوم يهزأ منها ومن أنفسهم فى ظل ما يسمى «النظام العالمى الجديد» ، تلك المقولة التى تضعنا أمام مسئوليتنا عن صنع المستقبل ،وهى أن السياسة فن جعل الضرورى ممكناً».

المصالحة بين الذئب والحمل

إنه لحديث ذو شجون أن يتصور الحمل- طواعية أم كرهاً- أن هناك طريقا للتعايش مع الذئب ، فهكذا يقولون لكل الحملان فى زمن يزعمون أنه عصر السلام والاستقرار، على الرغم من أنه العصر الذى يشهد على كل المستويات ازدياداً هائلاً فى وحشية كل الذئاب والفيلان. ولأن السياق التاريخى الذى نعيشه يشهد من جانب آخر استسلاماً مريباً لمن اختاروا لأنفسهم وشعوبهم دور الحملان ، فليس غريباً أن يدخل السينمائيون «الشبان»

-وبعد طول انتظار - ساحة صناعة السينما المصرية وهم يوهمون أنفسهم بالتعايش مع أصحاب رءوس الأموال القادمين من خارج هذه الصناعة ، وسرعان ما سوف يخرجون منها إلى أي «**بيزنس آخر**» دون أن يفكروا لحظة واحدة في المساهمة في تأسيس البناء التحتي الذي يضمن لهذه الصناعة استمرارها واستقرارها ، بدءاً من الاستوديوهات وانتهاء بدور العرض ، فكأن هدفهم الوحيد هو استثمار المال في «مقاولة» تضمن دورة سريعة من الربح ، مع تحقيق نوع من «**الوجاهة**» الاجتماعية التي تضمن لهم الظهور على صفحات المجلات وهم يحتفلون بأعياد ميلادهم في حضور العديد من نجوم الفن والثقافة!.

ومن الغريب أن هذا النوع من «المنتجين» -ولهذا المصطلح تعريفه الخاص في مصر الذي يختلف عن معظم صناعات السينما الأخرى، فهو أقرب إلى «السمسرة» أو الوساطة بين الفنانين والفنيين من ناحية ، والموزعين من ناحية أخرى- كان هذا النوع دوماً هو السائد في صناعة السينما المصرية ، لذلك كان السينمائيون الشبان يحلمون جيلاً وراء جيل بالاستقلال عن هذا النمط الإنتاجي الذي يعوق إبداعهم، من خلال تكوين جماعات سينمائية حققت بعض الافلام مثل«**جماعة السينما الجديدة**» في أواخر الستينات ، أو «**جماعة السينما الثالثة**» في منتصف السبعينات ، والتي انحصر دورها أو كاد في اصدار بعض البيانات الراديكالية وتنظيم بعض الحلقات الدراسية المحدودة ، قبل أن ينخرط أبناء هذه الجماعة أو تلك في الانضواء تحت لواء السينما السائدة ، والدخول تحت معطف «**المنتجين التقليديين**».

ولعل آخر أعضاء هذه الجماعات السينمائية المتمردة- أو الثورية إن شئت- كان **محمد كامل القليوبي** ، المثقف السينمائي الذي بدأ ناقداً ودارساً حتى أصبح واحداً من أساتذة معهد السينما ، وهو إن لم يملك إلا اخراج فيلم تسجيلي طويل، وفيلمين روائيين ، فإن دوره الأكاديمي في تشكيل وجدان ووعي الأجيال الجديدة يصبح أكثر خطراً إلا أن الأكثر خطراً بحق هو أن تكون أزمة السينما قد تركت بصماتها على وجدانه ووعيه هو ذاته . ونحن لا نقصد هنا أبداً أن نلقي بظل من اللوم على الفنان في أن يعيد حساباته في مسيرة حياته الفنية ، أو حتى أن ينتقل بموقفه وآرائه من النقيض إلى النقيض . فهكذا تقتضي أحياناً ضرورة التطور والنضج . لكن بين التطور والنكوص ، أو بين النضج والتكيف الذي يتضمن الأذعان والاستسلام ، بوناً شاسعاً ، علينا أن نلقي الضوء على حقيقته ، فلعل ما يتصوره البعض من محاولات الخروج من أزمة السينما ليس إلا تكريساً لسينما الأزمة.

الأحلام القديمة الجديدة

تحت عنوان «السينما المصرية : دائرة الحصار ورحلة الخروج» تقدم محمد كامل القليوبي في منتصف الثمانينات (في كتاب «السينما العربية والافريقية- دار الحداثة -بيروت- ١٩٨٤) صياغة شديدة الحدة والوضوح لفكرة راودته طويلاً ، وظل طوال السنوات العشر السابقة يعيد طرحها المرة بعد المرة ، وهي أنه **لن تتمكن السينما المصرية من أن تجتاز الأفق الذي تم حصرها فيه إلا بمواجهة صدامية مع البرجوازية، تحدد فيه بشكل أساسي نظاماً انتاجياً مستقلا مع اعتماد كافة الوسائل (للوصول)إلى جمهورها الحقيقي من العمال والفلاحين ... (ويجب على السينما المصرية أن تبدأ) رحلة خروج شاقة لن تتم إلا بالالتصاق بالواقع والانخراط في صراعاته اليومية كأحد فصائلها .. تلك المهمة التي تضع على عاتق السينمائيين التقدميين أن يكونوا جماعات سينمائية ثورية.. بالتخلي عن طرحهم بانتاج أفلامهم من مقياس ٣٥ مم لتخليهم عن دعايات أجهزة إعلام البرجوازية ودور عرضها الفاخرة والمكيفة الهواء ، سيتيح عن طريق عمل المجموعات الصغيرة في المقابل من مقياس ١٦ مم فرصة عرضها على سائر التجمعات في القرى والمصانع «وستحرر هذه الأدوات الشكل السينمائي نفسه- فالموضوعات المقدمة ولأنها لا تنطلق من فراغ ستقدم تعبيراً حياً بأسلوب يساعد على توصيل ما يطرحون في أفلامهم لجماهير شعب تصل نسبة الأمية فيه إلى تسعين في المائة ، خارج أساليب سينما البرجوازية وتكنيكاتها، التي يتم الترويج لها والحفاوة بها من قبل النقاد والبرجوازيين**».

وإنك لتستطيع بالطبع أن تدرك ما آلت إليه اليوم- بعد عشر سنوات من كتابة هذا «البيان» -هذه الأحلام عن انتاج أفلام تعرض في القرى والمصانع بعيداً عن«دور العرض الفاخرة ومكيفة الهواء»، (والأهم هو أن تتفهم هذا المصير الذي انتهت إليه) ، لكن تظل هناك علامات استفهام حائرة ، لعل أكثرها وضوحاً هو أن صاحب النظرية السينمائية **محمد القليوبي** قد تحول إلى تبني معيار النجاح عن طريق شباك تذاكر دور العرض الفاخرة مكيفة الهواء بالنسبة لفيلمه الروائي الأول «**ثلاثة على الطريق**» ،وهو المعيار الذي يبدو أنه لن يكون حليفه مع فيلمه الثاني«**البحر بيضحك ليه**» فلا تدري بأي المعايير سوف يتمسك لقياس هذا النجاح ، وإن كان المعيار الحقيقي هو أن نتأمل طويلاً كلمات القليوبي نفسه عن «الالتصاق بالواقع والانخراط في صراعاته اليومية» أو عن «تحريك الشكل السينمائي نفسه» ، فهذان هما جوهر السينما التي ننشدها بحق سينما لا تنتمي بالضرورة إلى «الواقعية» بمفهومها التقليدي، وإن كانت لصيقة أشد الالتصاق بالواقع ، وليس ببعيد عنا بعض الأفلام السيريالية التي قدمها **بونويل** فجاءت أكثر اقتراباً من«جوهر» الواقع رغم شكلها شديد العبثية ، وابتعادها الواعي المتعمد عن قواعد السرد التقليدي الذي يعتمد على استخدام المنطق السائد ، فكشفت بذلك عن المظهر الجميل المستقر للواقع ، لكن اعماقه تمرج بالقبح والاضطراب.

النزول إلى بحر الحياة

لن تخطئ عينك أثراً من **بونويل** في فيلم القليوبي الأخير «**البحر بيضحك ليه**» ، (ومن الحق القول انه لم تكد مقالة نقدية واحدة عن الفيلم ان تخلو من الاشارة لبعض تأثرات عديدة من هنا وهناك ، مما يعكس الثقافة السينمائية الواسعة لصانع الفيلم ، وإن كان لذلك أثره السلبي كما سوف يتبين لاحقاً)، والفكرة المحورية فيه تدور حول المواضعات الاجتماعية السائدة ، التي تستلب الانسان وتسلب منه حريته وانسانيته وقدرته على اختيار مصيره، كما يتجسد في شخصية حسين(**محمود عبد العزيز**) ، الموظف الذي يتحمل القهر في كل مكان ، في المنزل والعمل ولقاءات الأصدقاء ، وهو القهر الذي جعله مختلفا عن الآخرين ، لأنه مثل **بيرانجيه** في مسرحية «**الخرتيت**» **ليونسكو** يبدو الانسان الوحيد في مجتمع من الخراتيت ، كما ان القهر يتجسد له في كوابيسه عندما يرى النائم ان الجميع يتهمونه بالجنون لأنه الوحيد الذي يلبس سروالاً، بينما يخلع الجميع سراويلهم مثلما يحدث في فيلم «شبح الحرية» لبونويل عندما ينهر الوالدان طفلتهما لأنها تطلب الطعام ، فطقوس تناول الطعام قد تحولت إلى فعل شائن ينبغي على الانسان ان يمارسه وحده في سرية ، بينما

تتحول عملية اخراج الطعام إلى طقس جماعي يجلس فيه الناس مجتمعين حول طاولة يتبادلون فيها الاحاديث الممتعة.

ومثلما يتجسد القهر فى الكابوس ، فان الحرية تتجسد أيضاً فى أحد أحلام البطل ، عندما يرى نفسه على شاطئ البحر ببذلته الكاملة وقد جلس إلى مكتبه ، فيقرر النزول إلى البحر ، بما يعنى ذلك من خوض غمار الحياة الحقيقية كما يتصورها ، نافضاً عن نفسه كل «الاكليشيهات» التى تمسك بها ، ومحطما كل البراويز التى اختنقت بها حياته.

وهكذا بين يوم وليلة، وبالدلالة الرمزية لمصادفة أن يكون ذلك هو عيد ميلاد البطل، تماماً مثل بطل «البحث عن سيد مرزوق» لداود عبد السيد، و«سوبر ماركت» لمحمد خان ، فإن حسين يقرر أن يرى العالم ويتعرف عليه للمرة الأولى في حياته : «ضيعت نص حياتى من غير ما أعمل حاجة ، لكن مش عارف كنت عايز أعمل إيه .. وأنا صغير كان نفسى أبقى بحار ألف الدنيا كلها ، لكن لما كبرت نسيت الحكاية دى خالص ..أنا أتولدت فى اسكندرية وخلصت الجامعة واشتغلت فى اسكندرية لكن ماشفتش البحر .. كنت بابص عليه لكن ماكنتش باشوفه .. زى حاجات كثيرة والناس اللى حواليه .. با ابص عليهم عمرى ماشفتهم» ومثل البحث عن سيد مرزوق يجد حسين نفسه مطارداً بالوصاية الخانقة لضابط المباحث عمر(بنفس اسم الشخصية ونفس الممثل شوقى شامخ) ، لكنه هنا يمارس دوره بصفته شقيق الزوجة الحريص على الشكل الاجتماعى «المحترم» ،كما تمارس عليه الجميع ، الذين قد علمت سابقاً من خلال «كابوس المشوار» أنهم يتبنون مواضعات اجتماعية متلوية.

وعلى النقيض من «البحث عن سيد مرزوق» أو «سوبر ماركت» ، حيث يتعرف البطلان على حقيقة العالم الكابوسى من خلال دليل يبدو ملاكا فى مظهره لكنه يقود البطل إلى جحيم الواقع، فإن الدليل الذى يأخذ حسين إلى أحضان العالم الحقيقى هو «سيد بص» (نهاح المرجى) الذى يذكرك على نحو ما بشخصية «زوربا» فهو يعيش حياته لحظة بلحظة ، يملك نوعاً من الحكمة ،والقدرة على التأثير فى الأخرين ، لكنك لن تفهم ابداً مصدر قوة تأثيره بسبب السطحية الشديدة التى رسم بها الفيلم شخصيته، وان كنت ما زلت تتذكر كلمات القليوبى فى بيانه عن «الالتصاق بالواقع والانخراط فى صراعاته اليومية» ، فإن الواقع الذى سوف يجد حسين ذاته فيه هو العمل مع فريق من الحواة الفقراء المتجولين ،على النقيض من يوسف كمال بطل «البحث عن سيد مرزوق» الذى كان عمله مع عازف البيانولا الذى يقلد شارلى شابلن استكمالا لدائرة الاستلاب والقهر التى تحيط به) ، وهكذا يقع حسين فى حب نعيمة ولعة (نهلة سلامة) التى تنفخ النار ، ويخوض صراعاً مع حبيبها سعيد(محمد لطفى) الذى يلعب لعبة فك السلاسل الحديدية ، ويعجز عن ذلك فى إحدى المرات (مثل أحد شخصيات فيلم«كابوريا» لخيرى بشارة) ، فيقوم حسين بمساعدته كما لو أنه يقوم بتحرير ذاته من كل السلاسل التى تقيده .

ولعل عالم الحواة يذكرك بفيلم القليوبى السابق «ثلاثة على الطريق» حيث يفتتن الطفل بهم ، ويضع الفيلم على لسانهم عبارات مثل«ثلاثة أرباع الحكومة عندنا فى النقابة .. هو فيه حد يقدر يحل مشاكل مصر إلا اذا كان حاوى؟!» ، كما يعيد بطل «البحر بيضحك ليه» عبارات مشابهة مثل «فيه حواة كتير متنكرين فى البلد : محامين ، سياسيين، كتاب ، صحفيين، رجال أعمال اقتصاديين».

الغرق فى بحار الثقافة

لن يكتمل الالتصاق بالواقع بالنسبة لبطل الفيلم- كما يتصور القليوبى- إلا عندما يأخذه سيد بص إلى عالم العاهرات، وبرغمه من الليلة الأولى على الانفراد باحداهن ، وان كانت الفرصة سوف تسنح له فيما بعد باستضافة أربع عاهرات فى ليلة واحدة،لكن الفيلم سوف يؤكد لك دائما ان البطل النقى ذا المشاعر الرقيقة سوف يرفض اغراء العاهرات (على الرغم من أن الفيلم يتصور أنه يدافع عن عالمهن؟!) ، ولأن المصادفة تلعب الدور الأكبر فى«تعاقب» الأحداث -ولا نقول تطورها- فإن حسين سوف يظهر على شاشة التليفزيون فى أول أيام عمله مع الحواة (على نحو قريب من فيلم«سمع هس» لشريف عرفه) ، فإن شقيق زوجته يطارده ويلفق له قضية دعارة مع العاهرات الأربع، وبشهامة كاملة يتطوع حسين بالزواج منهن فى ليلة واحدة (كما فى«سيداتى آنساتى» لرأفت الميهى) ، وليتمتع المتفرج برؤية البطل وقد أحاطت به النساء على النحو الذى يختاره الفيلم ليكون «الأنيش» المميز له .. وبالطبع فإن القصة مع العاهرات سوف تنتهى بطلاقهن واشتراكهن-فى مزيج من الحزن والفرح! فى زفاف حسين ونعيمة، فى القارب أو الفرزة العائمة التى يملكها المعلم طرزان (نفس الاسم الذى كان يحمله صاحب الفرزة فى«اللص والكلاب»).

وفى انعطافة حادة ، يقع حسين مغشياً عليه ، ليسقط فى حلم طويل يتخيل نفسه فيه(كما فى «سمك لبن تمر هندى» لرأفت الميهى،كأنه على حافة الموت وهو يسترجع حياته الضائعة ، ولأن الجميع يتصورون انه قد مات حقاً فإنه يشعر كما لو انه قد حصل على حريته الكاملة بتحقيق وجوده كما يتمنى : نفس الاسم واللون

والشكل لكن من جرا حاجة تانية ، وينتهي الفيلم بطفل صغير يرجو من سيد بص ان يطلق له عن طائرته الورقية في أول مرة ينجح فيها مثل اقرانه الكبار في ان يجعلها تحلق في أجواز الفضاء.

قليلة هي تلك الومضات السينمائية التي تراها في «البحر بيضحك ليه» ، مثل الموتيفات العائدة للطائرات الورقية السابحة في السماء ، أو كرات اللهب الغامض التي يراها البطل من بعيد وكأنها تدعوه إلى عالم الحواة السحري ، إلا أن موتيفات أخرى تبدو شديدة التقليدية مثل ارتطام الموج بصخور الشاطئ ، لكن فكرة الفيلم وطريقة السرد فيه يعتمدان على النزعة الأدبية ، مما يضطر الشخصيات للاعلان عن نفسها من خلال مونولوجات طويلة ، إلا أن الأكثر وضوحا هو النزعة الذهنية في البناء الدرامي ، ، حيث تبدو الشخصيات والأحداث التي تمر بها وكأنها قد خرجت من أعطاف ومعاطف العديد من الأعمال الفنية التي قرأها أو شاهدها صانع الفيلم ، وليس أدل على تلك النزعة الذهنية من اختيار عنوان الفيلم الذي سوف يستدعي إلى ذهن المتفرج تلك الأغنية الشعبية التي لا علاقة لها بالفيلم (ولتقارن ذلك بعنوان «ليه يا بنفسج» واستدعائه لمزيج البهجة والحزن في وجدان الشخصية المصرية من خلال الأغنية الشهيرة بنفس الاسم) ، لكن الحقيقة ان القليوبي قد اختار العنوان اشارة لثقافته الواسعة في تاريخ السينما المصرية ، لكن أرجو أن تفكر فيما اذا كان ذلك يهم احداً من المتفرجين غير صانع الفيلم الذي يذكر في لوحات العناوين انه يهدي فيلمه لأول فيلم مصري كوميدي يحمل نفس الاسم ، وأخرجه أمين عطا الله واستيفان روستي عام ١٩٢٨ ، وإن كان ذلك يتناقض مع ما دعا إليه القليوبي في العديد من أبحاثه وفيلمه التسجيلي عن محمد بيومي بعدم إغفال المؤرخين للفيلم الكوميدي القصير «المعلم برسوم يبحث عن وظيفة» (١٩٢٣) والذي يراه القليوبي جديراً بأن يكون «أول» فيلم مصري على الإطلاق.

خرافة الهامشيين

إنك لا تستطيع أن تلوم فناناً سينمائيا على ثقافته الواسعة ، لكن ألا تبدو الإشارة المتعمدة لتلك الثقافة -حتى وأن لم يكن لذلك أية فائدة في تذوق المتفرج للفيلم- أمراً يحمل بعض الاصطناع؟ (تماما مثل الاشارة في عناوين الفيلم واعلاناته للقب الأكاديمي الذي يحمله صانع الفيلم ، وهو الأمر الذي لا أعرف له نظيراً في عالم الفن والابداع ، فيما عدا داخل المناخ الثقافي في مصر الذي يحتمي وراء الألقاب العلمية أو المهنية ، مثل الدكتور والمحامي والمهندس، أو حتى العسكرية أحياناً مثل «اللواء» ، ناهيك عن «الوزير الفنان» ! وإنك لو قرأت كتاباً في السينما لجيمس موناكو، أو في تاريخ الفن التشكيلي لجومبريتش، أو في فلسفة تاريخ الفن لهاوزر، لما وجدت على الأغلفة أي ألقاب رغم احتلالهم لكراسي الاستاذية في مجالاتهم ، وللأسف فإن **فيلليني أو جودار أو فورد كوبولا** لم يطمحوا ابداً لأن تحمل أفلامهم هذه الألقاب.

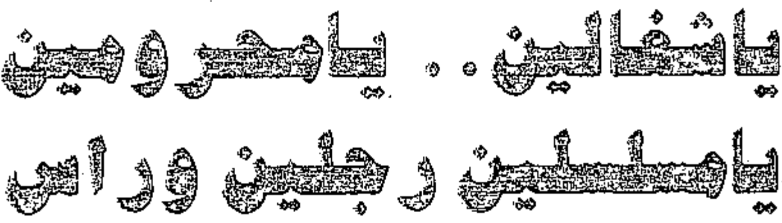
لكن الأكثر أهمية هو أن تبدو تلك الثقافة ذاتها هي الحاجز الحقيقي بين الفنان وبين «الواقع الحقيقي» والانخراط في صراعاته اليومية، فإنك لن ترى إلا واقعا مستمداً من السينما التقليدية التي نقدتها البيانات الملتهبة لصانع الفيلم منذ عقد مضى ، وأرجو أن تبحث عن الواقع الحقيقي في شخصيات الحواة والبغايا والصعاليك والقرادين وأصحاب الفرز أو في أماكن مثل الكباريه أو الحانات الرخيصة . أو الغرف الضيقة الخانقة دائما برائحة الجنس أو الخرز العائمة أو عشش الحواة ، وأرجو ألا يتصور القارئ أنني أدعو لتقييم الفيلم من خلال وجهة نظر اخلاقية محافظة ، أو أنني أتجاهل ما يرمي إليه بعض الفنانين من الزعم باقترابهم من عالم «**الهامشيين**» -تلك الكلمة التي ابتذلت كثيراً- تماما مثل كلمة الفانتازيا -فالمعيار الحقيقي هو مدى اقتراب الفنان من هذا العالم وليس ببعيد عنا فيلم داود عبد السيد «**الكيت كات**» الذي ألقى ضوءا كاشفا عن البؤس الحقيقي الذي يعيش فيه ما نسميهم بالهامشيين ، رغم انهم قلب المجتمع يشكلون منه الكتلة الهائلة الغارقة تحت السطح ،وسوف تفهم عند اقترابك الحميم منهم لماذا يعيشون علاقات محبطة شائهة، أو لماذا يغرقون في سحابات الدخان الأزرق ، ويعبرون عن آرائهم من خلال النكات اللاذعة المريرة عن أنفسهم وعن الآخرين.

على العكس من ذلك كله ، فإن «**البحر بيضحك ليه**» تعامل مع هؤلاء البشر بازدواجية تثير علامات الاستفهام ، فهم يثيرون أحيانا نوعاً من التعاطف الرومانسي الذي لا يأتي إلا من بعض أوهام مثقفي الطبقة المتوسطة عنهم ، على نحو ما ترى في شخصيات مثل سيد بص أو العاهرة زيزي صديقة الطلبة(حنان شرقي) ، أو هم يبعثون أحيانا أخرى على الاشمئزاز-الصادر أيضا من أوهام الطبقة المتوسطة-لأن الفلتة السوقية طابع أصيل في وجدانهم ووعيهم، ناهيك عن «استغلال هذا العالم لصنع توابل تجارية تضع الراقصات البدينات في «كادرات» لا تختلف كثيرا عن سينما الأربعينات ، أو لاثارة الجنس كلما سنحت الفرصة لذلك. فكأن هذا العالم الذي يتصور الفيلم انه يدافع عنه ويجعله تجسيداً للحرية المنشودة أو الفردوس المفقود ليس الا عالما خانقاً برائحة الجنس والخمر الرخيصين.

وربما يصور لك البعض ان الفيلم يمثل قفزة على مستوى الشكل السينمائي ، وهو ما سوف يصبح تبريراً لعدم قدرة الفيلم على النجاح التجاري رغم ما احتشد به من توابل جماهيرية ، إلا أن الحقيقة هي أن «البحر بيضحك ليه» على مستوى المضمون حاول ان يوحي بصورة لا تمت للواقع بصلة عن حياة «**الغجر السعداء**» (مع الاعتذار لفيلم بيتروفيتش) الذي استخدم هذا العنوان ليكون دليلاً ساخراً على تصويره لحقيقة البؤس الذي يعيشه هؤلاء) ، أما على مستوى الشكل فإن «**البحر بيضحك ليه**» قد انزلق إلى الثرثرة الدرامية ، ووقوع الايقاع في الرتابة دون احساس بالمناطق الساخنة والباردة في التطور الدرامي ، ان جاز ان تسمى ما تراه من تعاقب الاحداث تطوراً دراميا ،و والخلط بين ان يكون الفيلم من وجهة نظر الشخصية الرئيسية- فأنت لا تعرف من الاحداث أو الشخصيات إلا ما يعيشه البطل وحده -والخطأ في حشد بعض لقطات من هنا وهناك بغرض توضيح السرد ، يمكنك ان تقول اختصارا لذلك كله ان الفيلم لم يصبح «البوتقة» التي تنصهر فيها معطيات الشكل والمضمون لتخرج لنا سبيكة اصيلة ، بل ظلت تحمل شذرات وشوائب عديدة تشير إلى ما تعانيه سينما

الأزمة من حلولها الترفيهية أو التلفزيونية ، في محاولة صناع الأفلام المثقفين الجادين ان يتواجدوا في مناخ صناعة غير مربحة ، وإن كان ذلك المناخ لا يترك لهم فرصة حقيقية للتأمل المتمهل والتعبير الحر الأصيل ، وربما لن تجد مفتاحاً لأزمة سينما الأزمة أكثر وضوحاً من كلمات سيد بص عن نفسه : **«كل الناس بينهيأ لها أنها تعرفني، لكن ماحدش منهم حاول يعرفني فعلاً»** ، **ومن الغريب ان البحر بيضحك ليه لم يحاول ذلك أيضا!!**.

رحيل الشيخ إمام



رحل الشيخ أمام عيسى فنان الشعب عن دنيانا صباح الأربعاء ٧ يونيه ١٩٩٥ عن ثمانية وسبعين عاما بعد أن ملأ الدنيا وشغل الناس لمدة ثلاثين عاما فى عمر نفد الجميل ، هو مقرئ القرآن الضرير وتلميذ الشيخ درويش الحريرى الأصيل والتلميذ الروحى لسيد درويش وامتداده فى زمن مختلف.. امتداده الذى يقول إن «مصر ولادة» كما تسجل أغنيات الشيخ إمام سواء للطلاب أو العمال ، للفلاحين أو الحرفيين للجنود ، والثوار على امتداد المعمورة حيث أضاف للغناء روحا أممية غير مسبوقة كانت الثورة بالنسبة له ثورة الكادحين ضد رأس المال فى

العالم كله وفى العصر الذى وصفته أغنية جيفارا بأنه :

عصر الزنوج والأمريكان».

سوف يتساءل كثير من الشابات والشبان بعد أن دخل نشطاء الحركة الطلابية فى السبعينات حالة البيات مع بدء الكهولة. من هو الشيخ إمام؟.

تماما كما تساءل بعض كتاب الأعمدة الحكوميون بعد أن قرأوا نعى المثقفين له وعرفوا أن سرادق عزائه ضم كل فرق اليسار المصرى من كل الأعمار.

وسوف نعذر الشابات والشبان لأنهم لا يعرفونه فقد تألق الشيخ إمام عيسى فى زمن صعود الحركة الطلابية التقدمية وازدهارها ، وتوهج الحركة الوطنية التى قاومت هزيمة ١٩٦٧ ، وامتزجت فى نضالها وأدبياتها مهمات الثورة الوطنية ، والثورة الاجتماعية ، إلى أن كانت الذروة فى هبة يناير ١٩٧٧ التى قرر السادات بعدها زيارة القدس والدخول بالقضية الوطنية إلى مسارات الصلح المنفرد مع العدو الصهيونى بمباركة الإمبريالية الأمريكية .. ثم انهيار الحد الأدنى من التضامن العربى الذى تأسس بعد الهزيمة تحت شعار لا صلح لا مفاوضة .. لا اعتراف.

وكان الانكسار بعد الذروة والجزر بعد المد ، وخفت صوت الشيخ إمام الذى خرج من سجن لمنفى لمستقل لفترات صمت، وتشظت الحالة الجامعة التى وحدت حركة اليسار ، وتراكب صعود اليمين مع مساندة الحكم الساداتى للجماعات الطلابية الدينية ثم تسليحها كى تتصدى لليسار فى الجامعة

الى أن سيطرت هذه القوى على الحركة الطلابية وانتعشت على الأرض الموضوعية لحكم اليمين المعادي للشعب.

فقد الشيخ «إمام» أحد أهم قواعد انتشاره وهي الحركة الطلابية التقدمية إلى أن استطاع بعد منعه من السفر لمدة طويلة وتكرار حبسه واعتقاله أن يغادر البلاد ليحقق نجاحا هائلا في أوساط المهاجرين العرب في أوروبا، وفي بلد عربي مثل تونس حيث استمع اليه مئات الآلاف وعرفت أغنياته طبعات متنوعة بتنوع جمهوره، وسجلت له الشركات الكبيرة مجموعة من الإسطوانات التي حفظت بعض أهم ألحانه من الضياع، إذ لم تتوفر فرصة حقيقية داخل مصر وفي سنوات الحصار والملاحقة لإعداد تسجيل شامل ومتقدم لألحانه وأغنياته التي تداولها الآلاف في أشكال بدائية طبعتها بنوع من الحرارة والتلقائية رغم رداءة التسجيلات وبدائيتها وكونها تمت في البيوت أو في الحفلات الطلابية والعمالية وليس في الاستوديو.

وكثيرا ما غنى الشيخ إمام في ظل الحصار والتربص، ولم يكن نادراً أن يتولى مضيفوه تهريبه من الشرطة بعد أن ينتهي الاحتفال. ففي الذكرى الأولى لرحيل المناضل الشيوعي زكي مراد وكان **أحمد فؤاد نجم** هاربا من ملاحقة الشرطة اشترك كل من **فريدة النقاش وإسماعيل العادلي وجلال الغزالي** في كتابة نص مسرحي باسم «**الحلقة**» كتب له **أحمد فؤاد نجم** إحدى عشرة قصيدة، وليلتقي **الشيخ** إمام معه كانت توضع الخطط والتكتيكات حتى لا يقع «نجم» في قبضة الشرطة أو يتعرض الشيخ إمام للأذى، وخرج العرض في ديسمبر ١٩٨٠.

ليكون عرضا غنائيا سياسيا راقيا من إخراج «عبد العزيز مخيون»، وكان الشيخ إمام الذي شارك في العرض مغنيا وملحناً قد عبر أكثر من مرة عن أمله في أن يشارك في صنع مسرح غنائي جديد لن تتطور الأغنية الحقيقية -في رأيه- دون إزدهاره، ونجح العرض نجاحا هائلا لا فحسب بسبب طابعه السياسي التحريضي وإنما أيضا لأنه كان فنا راقيا جديدا على المسرح الغنائي تجاوز ما كان سيد درويش قد قدمه في بداية القرن حين أغلقت قوات الاحتلال مسرحه.

وللأسف الشديد فإن تسجيل الفيديو الوحيد لهذا العرض جاء بدوره تسجيلا بدائيا تم في ظروف الملاحقة والتربص وإن بقيت هناك مجموعة الأغنيات والألحان بتسجيلات مختلفة، وكان الفنان محمد منير قد غنى واحدة من أشهر هذه الأغنيات وهي بلح أبريم نسبة إلى قرية «أبريم» النوبية التي ولد فيها **زكي مراد**، وقد غناها «منير» بإيقاعات نوبية ولحن جديد ينتمي للبلاد التي جاء منها المناضل.

وكانت هذه التجربة الفريدة في المسرح الغنائي نتيجة مباشرة لتجربة درامية أخرى ولكن في الحياة ففي ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٩ وكانت الشرطة قد ضربت حصاراً شاملا حول قرية «**كمشيش**» لتمنع الفلاحين من الاحتفال بذكرى شهيدهم «**صلاح حسين**» الذى سقط برصاص الإقطاع سنة ١٩٦٦ لأنه قاد الفلاحين في الدفاع عن حقوقهم تنكر الشيخ إمام واستطاع بمعاونة من أهالي قرية «**زرقان**» أن يدخل إلى كمشيش بعد أن لبس جلبابا فلاحيا وركب حماراً، ولكنه عجز عن إدخال العود الى القرية وأرسل إلى القائدة الفلاحية وأرملة الشهيد **شاهنده مقلد** يخبرها أنه موجود وجاءوا به إلى مقر الاحتفال في بيت صلاح حسين وكان حشد كبير من أهل القرية في انتظاره أخذوا يغنون حين دخل إليهم وقال لهم أنه عجز عن تهريب العود ولكن بوسعه أن يغني دونه وأخذ أهالي القرية ينشدون معه حتى صباح اليوم التالي والشرطة تضرب الحصار عليها ..

وبعد أيام من هذه الواقعة جرى إعتقال **الشيخ إمام** ضمن خمسين من أهالي القرية، وقد استطاعت شاهنده ان تختفي وعجزت الشرطة عن العثور عليها إلى أن سلمت نفسها بعد أن وجهت لها وللشيخ إمام وللفلاحين الخمسين تهمة إنشاء تنظيم شيوعي محلي في قرية كمشيش وكانت هذه واحدة فقط من مرات الاعتقال العديدة التي بدأت منذ سنة ١٩٦٨ حين غنى الشيخ إمام أغنية عن الهزيمة قال فيها أحمد فؤاد نجم منتقدا تسلط البيروقراطية العسكرية على مصير البلاد حتى بعد أن قادتها إلى الهزيمة القاسية في حرب ١٩٦٧ وقد كشفت عن هشاشة البناء الذي أقامته ثورة يوليو ونخر فيه الفساد وطاله العفن.

يا أهل مصر المحمية بالحرامية
الفول كتير والطعمية
والبرعصار
والعيشة معدن وأهي ماشية
وآخر أشيا
ما دام جنابه والحاشية
بكروش وكتار


أحمد فؤاد نجم

وجاء أمر اعتقاله سنة ١٩٦٨ بعد فشل محاولات كثيرة لمساومته على موقفه الانتقادي العنيف الذي رأى أبعد كثيرا من المثقفين الوطنيين والديمقراطيين المؤيدين للسلطة دون تحفظ والذين انتقدتهم أشعار نجم وألحان إمام انتقادا ساخرا ولاذعا.

وفشلت عملية التلفيق المضحكة حول حيازته للحشيش وادعاء مطاردته فوق أسطح البيوت وهو -الضرير- يحمل حقيبة ويقفز من سطح لآخر وقضى في الاعتقال ثلاث سنوات حتى أفرج عنه عام ١٩٧١.

ويدعي كتاب الاعمدة اليمينيون أن الشيخ إمام لا قيمة فنية له، بل وتنضح حقداً أسود من كلمات أحد كتابهم الساخرين المغرورين الذي يتهمه بالأكل على موائد المثقفين وكأنما يسعى لتبييض وجهه هو نفسه كأحد الآكلين على موائد أمراء الخليج والحكام من كل صنف وملة، والذي كانت سيرته على الضد تماما من سيرة الشيخ إمام كمعارض جذري ومبدئي لكل أشكال الاستبداد والاستغلال ومناضل جسور من أجل الاشتراكية والحرية التي لا تحدها حدود.

انزعج اليمين حين رحل الشيخ إمام كما انزعج من حياته نفسها ومن فنه كله، هذا الفن الذي كرسه للشعب وللثورة الوطنية والاجتماعية ولتحرر الانسانية من كل صنوف القهر، وقد انتعش اليمين بسقوط التجارب الاشتراكية ولكنه فوجئ بهذا الاحتشاد لليسار الذي أعاد للذاكرة ذلك النهوض الوطني والاجتماعي الذي حمل الشيخ إمام على الأعناق في الستينات والسبعينات فلم تزدهم الضربات المتلاحقة إلا توهجا وألقا.

يكتب الدكتور جهاد داود (المايسترو) وأستاذ علوم الموسيقى بكونسرفتوار القاهرة قائلا في العدد الأول من مجلة أدب ونقد يناير ١٩٨٤.

«يدعي بعض الذين يحاولون.. تشويه أغاني الشيخ إمام بأنه لولا ارتباطه بالشاعر أحمد فؤاد نجم واشعاره السياسية بالذات لم تكن أغانيه لتظهر وتنتشر بهذه الصورة الكبيرة، فهو ليس فنانا حقيقيا وبخاصة أنه لم يتلق أي تعليم موسيقي. وهذا غير حقيقي، فكثيرا ما سمعنا أغاني وأناشيد وطنية في مناسبات وطنية مختلفة ولها بعض الارتباط بالسياسة ولكنها لم تحرك مشاعرنا، ولم يكن لها أي تأثير علينا بمجرد انتهائنا من سماعها، بل وسريعا ما تتناساها الجماهير وكأنها لم تكن. إن اشعار أحمد فؤاد نجم وان تكن احدى القيم الجمالية بلا شك في أغاني الشيخ أمام ليست السبب في انتشارها بقدر ما تحتويه هي نفسها من قيم جمالية وألحان شعبية كانت السبب الأساسي في انتشار اشعار أحمد فؤاد نجم.

أما بالنسبة للتعليم الموسيقي فندرة من ملحنينا هم الذين تلقوا تعليما موسيقيا، وكان غالبا تعليما بسيطا. وليس هناك مثل لذلك أفضل من محمد عبد الوهاب الذي لم يتلق أي تعليم موسيقي على الاطلاق، ومن المعروف أن موسيقانا الشرقية بتراثها وتقاليدها العريقة فن يحتاج من يمارسه لفهم وادراك موسيقي دقيق قد يحدث للبعض منهم وقد لا يحدث، وليست هناك مدرسة لذلك أعمق من تجويد القرآن والذي تعلمه وأتقنه الشيخ إمام».

ويضيف

وهنا نأتي إلى قيمة جمالية ثانية في أغاني الشيخ إمام، ففي بساطة وتلقائية متناهية نجد اشكالا موسيقية تفرض نفسها على تلك الأغاني حسب مضمون كل منها، تتميز بالشعبية المصرية، فمنها الموال الشعبي، وأغاني الأطفال الشعبية «والطقاطيق» الساخرة كأغاني صبر أيوب، وبقرة حاحا، وع المحطة وترتفع بعض أغانيه في مشاعرها الحزينة الدفينة فنسمع فيها مراثي شعبية كما في بكائية يناير: أنا رحت القلعة وشفت ياسين. ويصل شكل الأغنية إلى ابعاد انسانية أشمل، لتشارك في الحركة الثورية العالمية، فتتحول أغنية قارئ القرآن البسيط الى نشيد ثوري شعبي انساني عظيم، كما في اغنيته الرائعة **جيفارا مات**.

وكما فرض التزام الشيخ إمام بالفكر الثوري اشكالا موسيقية شعبية نجده قد فرض عليه أيضا استخدامه للمادة اللحنية والايقاعية الشعبية في غالبية أغانيه.

ومن يقم بتحليل أغاني الشيخ إمام يجد فيها كثيرا من تلك الالحان الشعبية، وقد لا تخلو أغنية من أغنياته من مادة لحنية شعبية، وسيشعر فورا بالنغمة الحزينة في معظم أغانيه، والتي تعبر عن الغبن والظلم والقهر، إحدى سمات موسيقانا الشعبية المصرية.

واذا كان الشيخ إمام يستمد من تراثنا الشعبي مادة لحنية فان تلحينه لأغانيه في مجمله يتميز ببعض المميزات الخاصة، فهو يبتعد تماما عن التطريب، فهذه ليست مهمته، ووظيفة أغانيه وجمله اللحنية قصيرة وسريعة، يستمد ايقاعها من ايقاع حركة الحياة وسواعد الكادحين، مما يجعل لها طابعا مميزا، أهم ما يميزه سهولة أدائه، فأغاني الشيخ إمام لا تحتاج لمطرب في أدائها، بقدر ما تحتاج لمجموعة تعمل أو تتناقش في قضايا تهمها. وبهذه الصفات يكون تداول وانتشار اغاني الشيخ إمام سهلا وسريعا.

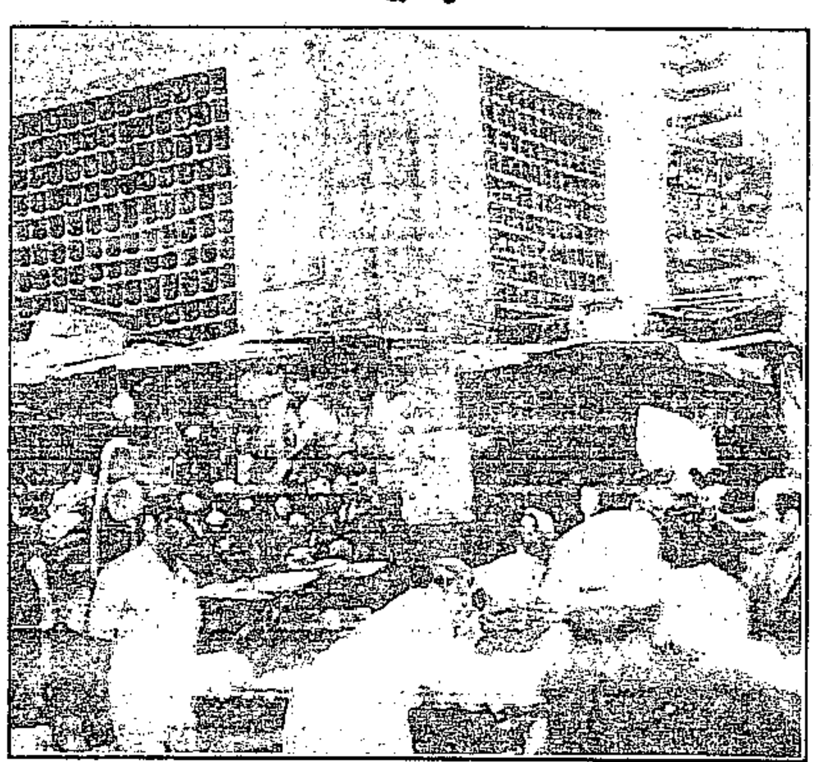
كما اني اعتقد ان الشيخ إمام يتميز بصفة أخرى قلما حققها أحد من ملحنينا الآخرين، وهي تلحينه لصور غنائية رائعة.

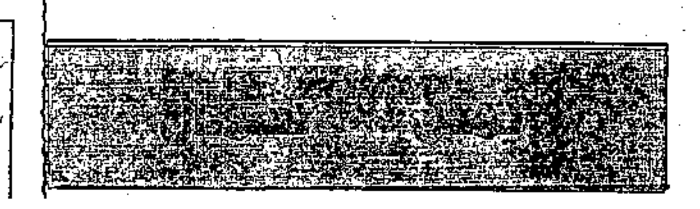
ننتقل بعد ذلك إلى الأداء في أغاني الشيخ إمام. فهو أولا يتميز بالالتزام المطلق بقواعد اللغة العربية وأصول نطقها، وهذا طبيعي وهو قارئ القرآن، والذي تعلم وأجاد تجويده، كما انه بارع في التعبير عن الكلمة كما أوضحنا فيما سبق. ولعل أهم ما يميز اداء الشيخ أمام لأغانيه عدم استخدامه للالآت الموسيقية كما تعودنا في الأغاني الأخرى، بل يستخدم آلة العود فقط، لتكون مرشدا له في غنائه، ويمكن بسهولة الاستغناء عنها. وكما إن اغانيه، كما قلنا، لا تحتاج لمطرب محترف، فهي أيضا لا تحتاج لفرقة موسيقية، واستعدادات خاصة، لأنها ملحنة للشعب لكي يغنيها في أي زمان ومكان، وبذلك تحقق الهدف الذي من أجله كتبت ولحنت.

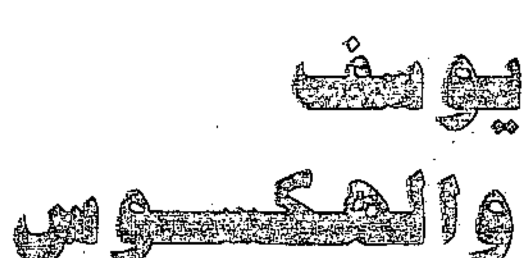
ان الشيخ أمام فنان صادق مع نفسه، التزم بفكر واضح إلى جانب جماهير الشعب، فأخرج لنا فنا صادقا، وقيما جمالية جديدة، فأحبته الجماهير، وأعطته نجاحا، كما أعطاها تضحيات، فتحية له، ولكل فنان ملتزم وصادق.

يبقى أن على اليسار المصري بمؤسساته وصحفه ومناضليه محبي **الشيخ إمام** أن يتوصلوا إلى أرقى صيغة تحفظ تراثه للأجيال القادمة فاذا كان الاحتلال في بداية القرن قد أهدر جزءا لا أحد يعرف مداه من تراث «سيد درويش»، وأهدرت الثورة المضادة في النصف الأخير من القرن إمكانيات هائلة كانت كامنة في أحلام **الشيخ أمام عيسى**، فان ما يتوفر من تراثه عظيم أو جدير بأن يبقى للأجيال التي سيكون عليها إنجاز ثورة جديدة في الموسيقى والغناء على غرار ما فعله كل من **سيد درويش وإمام عيسى**.

حي الغوريه







يوسف والهكسوس

دفعني للدخول متأخراً في الجدل الذي دار حول فيلم "المهاجر" جزئية خاصة وهامة جداً ، وهي أن الكاتب صلاح منتصر في موجة الهجوم على هذا العمل الفني في رده على الكاتب فهمي هويدي المتخصص في الكتابة عن الشئون والشجون الاسلامية، ذكر أن الفيلم يقدم فرعون مصر في صورة ضعيفة مهزوزة ، كما تهكم على قائد جيشه ويظهره في صورة العاجز جنسياً ، كما يعني الاهانة والتعريض بالمصريين وكان عنوان عموده في الأهرام في ذلك اليوم "ونغلق الملف". وفعلاً أغلق الملف ولم يرد عليه الكاتب الخبير في الشئون الاسلامية بأي رد . وكأن الكاتب منتصر لايعلم أن الذي كان يحكم مصر في هذه الفترة ، بل قبل ذلك في زمن سيدنا ابراهيم هم الهكسوس الرعاة القادمون من الشرق، الذين أتوا مصر على دفعات استيطانية إلى أن فرضوا أنفسهم كحكام مستعمرين ، حتى طردهم أحمس المصري العظيم القادم من طيبة ، ومعظم المتعلمين وليس والمثقفون ، يعلمون هذه المعلومة حيث كانت تدرس في المدارس الابتدائية في زماننا.

ولعل الالتباس في الأمر بالنسبة للأستاذ منتصر رجع إلى أن الهكسوس في حكمهم لمصر حاولوا الانصهار في القالب المصري السياسي والديني ، فتخيل الملك الهكسوسي فرعونا.

واذا كان الكاتب منتصر لايعلم هذه الحقيقة التاريخية التي تمثل آية من آيات إعجاز القرآن الكريم حيث لم يرد في سورة يوسف تسمية الحاكم في ذلك الزمن بالفرعون بل بالملك (آيات ٤٣ ، ٥٤ ، ٧٦) ، بينما ذكر فرعون (عند التحدث عن حاكم مصري) مراراً في قصة موسى المكررة بعدة أساليب في القرآن الكريم.

نقول إذا كان منتصر لايعلم ، فلا يقبل من كاتب الشئون الاسلامية إلا بعلم ، وأحيله إلى تفسير سيد قطب في ظلال القرآن(ص١٩٥٩ . ١٩٩٠)ولا يمكن ألا يكون قد قرأه. ولذلك أظنه علم ولكنه يجاهل . وهناك احتمال وحيد أكثر تفاؤلا وهو أن الأستاذ هويدي لم يقرأ عمود الأستاذ منتصر في هذا اليوم بالذات.

ولعل الأستاذ يوسف شاهين يعلم تلك الحقيقة وكان يقصد في القصة الأصلية " يوسف وأخوته" التهكم على المستعمر الهكسوسي في ذلك الوقت ، بل لعله يقصد أيضا بالنسبة لاتهامه بأن الفيلم تطبيعي أن يحذرنا بأن التطبيع الفعلي الحميم مع الجارة الصغيرة عزيزة إسرائيل يتم على قدم وساق الآن في مجال الزراعة وفرق كبير بين نبي يوحى إليه وأولاد العم غير الأعزاء الذين يملأون المزارع الصحراوية المصرية الآن (ولعلهم من نسل أخوة يوسف الذين حاولوا قتله وكذبوا على أبيهم إسرائيل) .

وأخيرا فإنه اذا لم تكن التبريرات والتعليلات التي ذكرتها سليمة بنسبة لاتقل عن ثمانين في المئة ، فإنني أظن أن وطننا الحبيب يمر حاليا في نفق مظلم بالغ القتامة والتعتيم والتطبيع . ولكني أرجع فأقول أن النيات لايعلمها إلا الله وأن القصد يعلمه الإنسان صاحب العمل.

وعلى الله قصد السبيل .

مهندس . فاروق خالد

الانتخابات القادمة ومسئولية الحكم

لم يبق على الانتخابات العامة القادمة لمجلس الشعب سوى أشهر قليلة ليزيح الستار على خمسة أعوام من سياسات وقوانين حكومية بخيرها وشرها ولو أن الشر كان السمة الغالبة في عصر هذا المجلس .ويتم الاستعداد للانتخابات القادمة في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية غاية في التردي فهناك هجمة جديدة على مكتسبات الشعب المصري التي حصل عليها عبر تاريخ طويل من النضال الوطني والتضحيات وذلك استكمالاً لممارسات سابقة وخاطئة كانت هي السبب الأول فيما نحن فيه الآن من أوضاع متردية في كافة نواحي الحياة ابتداء بالارهاب الذي كا يهدد أركان النظام ويعصف بما تبقى من الدولة المدنية .. وفساد طال كثيراً من المسئولين ورموز الحكم . وفقر يعصف بغالبية الشعب المصري.وأمراض كثيرة تهدد حياة أكثر من ٧٠٪ من المصريين " بالطبع هم الفقراء" وجهل متفش في كافة الشرائح الاجتماعية ابتداء من غير المتعلمين حتى خريجي الجامعات.

على أن الأمل في ديمقراطية حقيقية يتوقف على مدى ممارسات النظام الحاكم في الانتخابات القادمة وقبوله بضمانات نزاهة الانتخابات التي تقدمها حزب التجمع وأقرتها كثير من القوى الوطنية المختلفة . وهنا هو بيت القصيد فالنظام الآن في اختبار يضعه في مأزق حقيقي خاصة وأن القوى السياسية المختلفة ستخوض الانتخابات حتماً حتى لو امتنعت الحكومة عن توفير ضمانات نزاهة تلك الانتخابات وحتى لاتقع في خطأ مقاطعة الانتخابات مرة أخرى مثلما حدث في الانتخابات السابقة عام ١٩٩٠ . مع علم هذه القوى السياسية المختلفة تمام العلم بأن النظام كعادته دائما لن يتنازل عن أغلبيته المعهودة والمطلقة أو على أقل تقدير التي تضمن له الاحتفاظ "

يلقي المقاعد".
إن الأمور الآن ليست كسابقتها مع العلم بوجود نفس الأسباب السابقة إلا أنها الآن أصبحت أكثر تفاقما وحدة . والسؤال الآن: هل هناك أمل في احتفاظ النظام بماء وجهه وافساح الطريق لاستنشاق بعض الهواء النظيف ويقبل بتداول السلطة عبر انتخابات حرة نزيهة؟
أم سيكون هناك بديل آخر للتغيير لايرضى عنه النظام ولكنه سيتقبله رغما عنه وهو البديل الذي لايرضى أحد . وفي هذه الحالة سيكون النظام وحده هو المسئول الأول والأخير عن هذه الكارثة.

أحمد ابراهيم مصطفى

الأزمة.. وتوسيع قاعدة الحكم

لم يعد هناك محل للخلاف في أن المجتمع المصري يشهد حاليا أزمة شاملة متعددة الجوانب ، فبخلاف الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، هناك أزمة الحكم ذاته . فلم يعد قادرا على الاستمرار في نفس سياساته الاقتصادية والسياسية . بعد أن بدأت تظهر آثار هذه السياسات سواء بالنسبة للتعامل مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ سياساته التي أصبحت تتطلب اجراءات تهدد المجتمع بالانفجار والانهيار . أو بالنسبة لتعرض دور مصر القومي والتاريخي للاهتزاز بعد أن تبين أن أغراض إسرائيل من التسوية تتحدى العيش في سلام كإحدى دول المنطقة إلى رغبتها في الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية والقيام بدور القائد بدون منازع.

والمتابع بدقة لمسار السلطة في الفترة الأخيرة .. يلاحظ أن هناك تراجعاً وتغييراً في سياساتها تتلخص تلك التغيرات في وقف تنفيذ المرحلة الثانية من مراحل الإصلاح الاقتصادي والذي كان مطلوبا فيها بشكل أساسي تخفيض الجنيه المصري وإصدار قانون الإسكان دفعة واحدة - وكذلك وقف إجراءات بيع وحدات القطاع العام بالأسلوب المباشر وبدلاً من ذلك بدء طرح أسهم هذه الشركات في البورصة وتدخل البنوك المصرية لشراء أسهمها منعاً من المضاربة عليها واحتكارها من قبل جهات أجنبية .

وكذلك في مجال السياسات الخارجية - فهناك أزمة علاقات بين النظام المصري من جهة وبين أمريكا وإسرائيل من جهة أخرى - فجرها قيام أمريكا بإجراء علاقات وحوار مع الإخوان المسلمين وغيرهم من قادة التيارات الاسلامية من وراء ظهر الحكومة المصرية - وأزمة التطبيع والخلاف النووي مع إسرائيل - هذه التغييرات وإن كانت لاتدعونا للاعتقاد بتغيير حقيقي أو جذري في توجهات أو سياسات السلطة - إلا أنها تعكس شعور النظام بتهديد مصالحه الذاتية - على كافة


حسني مبارك

المستويات وهي سياسات تعكس بدء ظهور التناقضات بين مايرغب فيه النظام من دور حتى في إطار التبعية وبين الدور المرسوم له من قبل النظام العالمي الجديد ويعاني النظام المصري أشد مايعاني - من تدهور شعبيته في الداخل لدرجة الانعدام نتيجة تردي الأوضاع المعيشية لمعظم الشعب المصري واستمرار زيادة الأسعار وتدهور الخدمات - وكذلك ظهور التيار الاسلامي السياسي كمنافس عنيد له يهدده - أمنيا وسياسياً . بهذا الشكل يبدو النظام المصري ضعيفاً ومعزولاً خارجياً وداخلياً .. بعد أن فشلت سياسة المراهنة على السلام الأمريكي لحل مشاكله وتجاوز أزماته الاقتصادية والسياسية . وموازين القوى داخلياً وخارجياً تعطي عدة سيناريوهات ليس فيها واحد في صالح السلطة - فإما أن تحاول القوى الخارجية تشديد الضغط على النظام من أجل استبداله بآخر أكثر استعداداً لقبول شروطه دون مناقشة أو أن ينجح تيار الاسلام السياسي عبر استثماره لتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وضعف النظام عن مواجهتها في الوصول للحكم بما يحمله ذلك من تهديد لوجود المجتمع المصري برمته .. والدخول في مرحلة حكم ديكتاتوري بإسم الدين لايعلم مداها إلا الله .

وهذه البدائل المفزعة لاتجعل أمام النظام المصري للاستمرار في الوجود سوى توسيع قاعدة حكمه ، والاستناد على قاعدة شعبية وسياسية أكبر من القوى السياسية مايمكن أن يجمعها بالنظام حد أدنى من الثوابت تشكل قاعدة للتلاقي وهذه الثوابت تتلخص في :-

١) الحفاظ على وجود المجتمع المدني والحكومة المدنية مع ضرورة توسيع قاعدة الديمقراطية ، وإقرار مبدأ تداول السلطة - ووضع الإمكانية لجعل تداول السلطة ممكناً عملياً.

٢) الحفاظ على دور مصر الوطني والقومي والهوية العربية ، للحد من خطورة التوسع والهيمنة الإسرائيلية في المنطقة.

٣) مواجهة ظاهرة الإرهاب المتستر بالدين تحت عباءة الإسلام السياسي ، لما يمثله هذا التيار من خطورة شديدة على كيان ووجود المجتمع المصري ذاته .. وهذا لايكون سوى بإعطاء الفرصة للتيارات السياسية الديمقراطية والعلمانية بالمواجهة الفكرية والسياسية لهذا التيار مع دعمه من جانب السلطة بكل الإمكانيات الممكنة.

٤) إعادة النظر في أسلوب التنمية الاقتصادية الحالي ، وضرورة وضع نظام يكفل توزيع أكثر عدلاً للثروة على الأغلبية يكفل نوعاً من الاستقرار الاجتماعي.

إن ماتقدم يتطلب من الحكم بالضرورة تنازلات سياسية واقتصادية ، فلا يمكن أن نطالب القوى السياسية الأخرى بالتعاون والاتفاق دون الحصول على بعض المكاسب والحقوق ، إن القوى الديمقراطية والعلمانية لقادرة إن هي أعطيت الفرصة على إعادة التوازن السياسي للمجتمع - وإلحاق الهزيمة بالإرهاب المتستر بالدين الذي لايجد سند إلا في الفراغ السياسي.

وأخيراً أعلم أن هذا التصور الذي أطرحه لايلبي كل احتياجات قوى المعارضة ، وكذلك لايعني تخلي السلطة عن طبيعتها أو حدوث تغير في جوهر سياساتها . ولكنه اتفاق سياسي لمحاولة انقاذ مايمكن إنقاذه - حيث أن السياسة هي فن الممكن حسب الظروف وتوازنات القوى فهل هذا ممكن ؟! سؤال موجه لمن يعنيهم الأمر لعله يجد إجابة سريعة!!

أحمد طاهر

أضرب (صلاح عيسى) عن تحرير مشاغبات احتجاجا علي صدور القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، حيث صادف تاريخ تحريرها ٢٤ يونية يوم إضراب الصحفيين عن العمل .

صلاح عيسى